

# كلمة الأستاذ عبد الحميد سلامة المستشار الأول لدى رئيس الجمهورية في افتتاح اللقاء

حضرة الأخ المحترم إبراهيم بن مراد رئيس جمعية المعجمة العربية بتونس ،  
حضرة السيد حسن العنابي المدير العام لمركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية  
والاجتماعية بتونس ،  
حضرات الأساتذة والباحثين الأفاضل ،

حضرات السادة والسيدات ، يطيب لي أن أفتتح معكم هذا اللقاء العلمي المتميز  
حول "قضايا المعجم العربي التاريخي النظرية والتطبيقية" ، وأن أرحّب بأشقائنا وأصدقائنا  
الذين قدموا إلينا من لبنان وسوريا وفرنسا وإيطاليا ، ليشتركوا النظر في هذه القضايا  
عسى أن تتضح أماننا السبيل لتحسيم حلم قديم حديد يخص إنجاز المعجم العربي التاريخي  
الذي ما يزال يستأثر بمهموم اللغويين العرب رغم صعوبة المسلك وعبء المهمة ، وغياب  
المؤسسات والمبادرات القادرة على رعاية البحث العلمي المشترك بين أقطارنا ونُخبنا لتأمين  
تواصل الجهود وتحقيق المشروع . ولا يسعنا اليوم إلا التوجّه بالشكر والتقدير إلى جمعية  
المعجمة العربية بتونس على مبادرتها العلمية الشجاعة في إعادة الاهتمام بهذا الموضوع  
بالتعاون مع نخبة فاضلة من الباحثين العرب ومن المختصين من غير العرب ، حتى نحافظ  
على تراث لغتنا العربية وعلى أصالتها ، وندوّن تاريخ تطوّرها على ضوء الاستعمالات

المتداولة والمفاهيم السائدة في مختلف العصور والأحقاب ، ونواكب بذلك ما يُؤدّل من جهود علمية مُتجدّدة باستمرار في عدّة لغات أجنبية .

وكما تعلمون ، فإنّ لغتنا العربية لم يَتَّهَ جَمْعُهَا ، لا مع السلف ، ولا مع عصور الاحتجاج ، ولا مع رُواد المعاجم مهما كان العصر الذي ينتمون إليه . وهو ما يُحْتَم علينا اليوم أن نعيد استثمار تراثنا المعجمي استثماراً تاريخياً ومنهجياً دقيقاً، لاسيما وأنّ الله كما قال ابن قتيبة "لَمْ يَقْصُرِ الْعِلْمُ عَلَى زَمَنٍ دُونَ زَمَنٍ ، وَلَا خَصَّ بِهِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ ، بَلْ جَعَلَ ذَلِكَ مُشْتَرَكًا مَقْسُومًا بَيْنَ عِبَادِهِ فِي كُلِّ دَهْرٍ" (الشعر والشعراء ، 7/1) .

وعلى هذا الأساس يبقى مشروع إعداد المعجم العربي التاريخي مطلباً شرعياً لكل الناطقين بالضاد ، وعلى عاتق أبناء هذه اللغة من المختصين أمثالكم تقع مسؤولية تحقيق هذا المطلب ، حتّى يكون سبيل كلّ جيل من هذه الأمة كسبيل من كان قبله في المبادرة والإضافة والإفادة . وقبل الختام ، يشرفني إبلاغكم تحيات سيادة الرئيس زين العابدين بن علي وعطفه وتشجيعه . ولا شك أن رقيّ جمعية المعجميّة أدرى الناس بالرعاية الموصولة التي حبّأها سيادة الرئيس هذه الجمعية وأنشطتها العلميّة ، سواء في إعداد مقرّها وتجهيزه ، أو في مساعدتها على تغطية بعض مشاريعها ومن بينها هذا اللقاء بالذات .

أجدّد الترحاب بجميع المشاركين والضيوف ، راجياً لأعمالكم كل التوفيق والنجاح .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عبد الحميد سلامة

كلمة الأستاذ إبراهيم بن مراد  
رئيس جمعية المعجمة العربية بتونس  
ورئيس مشروع "مدونة المعجم العربي التاريخي"  
في افتتاح اللقاء

سيادة الأستاذ عبد الحميد سلامة ، المستشار الأول لدى سيادة رئيس الجمهورية ،  
المكلف بالثقافة والشباب ،  
سيادة الأستاذ حسن العنابي ، المدير العام لمركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية  
والاجتماعية ،  
السادة الضيوف الكرام ،  
الزملاء الأفاضل ،

يسرني أولاً أن أرحب باسم جمعية المعجمة العربية بتونس وباسم المشروع الوطني  
للبحث "مدونة المعجم العربي التاريخي" بسيادة الأستاذ عبد الحميد سلامة ، المستشار الأول  
المكلف بالثقافة والشباب لدى رئيس الجمهورية ، والباحث المعجمي وعضو جمعية المعجمة  
التي تحمل المسؤولية في إحدى هيئاتها المديرية السابقة ، فنحن نحني فيه الباحث العالم والرفيق  
الصديق الذي عنته وتعنيه مثلنا جمعية المعجمة وآفاق تطورها وتطويرها . وأود أن أغتنم  
فرصة وجوده بيننا لأطلب منه أن يبلغ سيادة رئيس الجمهورية أصدق عبارات الشكر  
وأخلص مشاعر الامتنان من أعضاء هيئة جمعية المعجمة ومن فريق البحث في المشروع  
الوطني "مدونة المعجم العربي التاريخي" . ونرى أن شكر سيادته والامتنان له واجب يقتضيه

ما حظينا به من دعمه : فلقد شملت رعايته جمعية المعجمة بإذن سيادته-بتحديد بناء مقرها وتجهيزه في نطاق تحديد بناء النادي الثقافي أبو القاسم الشابي الذي يؤويها ؛ كما شملت رعايته المشروع الوطني للبحث بأن أذن بإسناد منحة إلى جمعية المعجمة لمساعدتها على تنظيم هذا اللقاء العلمي .

ثم يسرني أن أرحب بضيوفنا الكبار من الجامعيين والمعجميين العلماء الباحثين الذين لبوا الدعوة إلى المشاركة في هذا اللقاء فجاؤوا من الأصقاع البعيدة ليُسهموا بعلمهم ونتائج بحثهم في معالجة القضايا النظرية والتطبيقية التي يثرها موضوع "المعجم العربي التاريخي" .

كما يسرني أن أرحب بالزملاء التونسيين ، وأن أخص بالترحيب منهم الأستاذ حسن العنابي المدير العام لمركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية الذي يؤوي المشروع الوطني للبحث "مدرسة المعجم العربي التاريخي" وبدعمه منذ إنشائه في أواخر سنة 1996 ، والذي يشارك جمعية المعجمة في تنظيم هذا اللقاء ، كما أشكر أعضاء جمعية المعجمة وخاصة أعضاء هيئتها المدبرة الذين عُن بالتنظيم المادي لهذا اللقاء ولم يمنعههم الجهد الذي بذلوا من المشاركة العلمية فيه ببحوث لهم جديدة .

لقد أنشئ مشروعنا الوطني للبحث منذ أواخر سنة 1996 . ولقد سبقه مشروع آخر اسمه "المعجم العربي التاريخي" يعود إلى الأستاذ محمد رشاد الحمزاوي فضل إنشائه سنة 1990 إثر تخصيص جمعية المعجمة في شهر نوفمبر 1989 ندوتها العلمية الدولية الثانية لموضوع "المعجم العربي التاريخي : قضايا ووسائل إنجازه" ، وقد صدرت وقائع الندوة في العدد المزدوج 5 - 6 (1989-1990) من "مجلة المعجمة" ؛ ولكن انتقال الأستاذ الحمزاوي إلى العمل في بعض الجامعات الخليجية سنة 1991 قد حال دون تواصل المشروع . ولقد أصررنا على أن نحبي الاهتمام بموضوع المعجم العربي التاريخي بإنشاء مشروعنا الجديد ، لأسباب أهمها الثلاثة التالية :

1 - أن التأريخ لوحداث المعجم العربي ولتطور معانيها في معجم تاريخي يخصص لها لم يلق أي عناية في البلاد العربية إلى اليوم . فلقد شغل "المعجم التاريخي" المستشرق الألماني أوغست فيشر (August Fischer - ت.1949) فجمع مادة معجمة مهمة وقف بها عند

نهاية ما يُعرَفُ بعصر الاحتجاج ، أي نهاية القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي ؛ على أن فيشر لم يسعَ إلى التأريخ لا لظهور المفردات في النصوص لأوّل مرّة ولا لتطوّر الدلالات حسب تطوّر الاستعمال . فليس في القطعة المنشورة من عمله أيّ دليل على التأريخ . يضاف إلى ذلك أنّ جلّ عمله قد أضاعته ظروف الحرب العالميّة الثانية التي توفي بعدها بقليل . ولم يسعَ أيّ باحث أو أيّ مؤسسة حسب علمنا إلى التأريخ الفعليّ لوحداث المعجم العربيّ ولتطوّر دلالاتها في مختلف عصور استعمال العربيّة وفي الأمصار التي استعملت فيها . ولا شك أنّ المهمّات الصعاب التي تعترضُ الباحث في إنجاز مثل هذا العمل تنبيه عن الإقدام عليه أو عن المضىّ فيه إن كانت له الشجاعة على الإقدام . وأهم تلك الصعاب اتساع مجال البحث . فإنّ للعربيّة من الامتداد في الزمان وفي المكان ما يجعلها أعسر تناوُلًا من أكثر اللغات الطبيعيّة الحيّة اليوم . وقد رأى فريق البحث في "مدونة المعجم العربيّ التاريخي" أن يكون على قدر من الشجاعة العلميّة يمكنه من الإقدام على الاهتمام بالمعجم العربيّ التاريخيّ و البدء الفعليّ في إنجازهِ .

2 - نرى أنّ أهمّ العوائق التي تمنعُ العمل المعجميّ العربيّ الحديث من التطوّر هو ما نسمّيه "انعدام الاختصاص" . فرغم قدّم التجربة العربيّة في التأليف المعجميّ - إذ كان "كتاب العين" للخليل بن أحمد الذي ألّف حوالي 160هـ/777م أوّل قاموس عربيّ بالمفهوم اللسانيّ الدقيق - لم يتأسس في اللغة العربيّة علم للمعجم يكون التأليف القاموسيّ امتدادًا له . ولقد أقام الخليل بن أحمد عمله في "كتاب العين" على نظرية في المعجم واضحة الأسس ، ولكن اللاحقين من المؤلّفين - بداية من أبي منصور الأزهري (ت. 370هـ/980م) مؤلّف "تهديب اللغة" الذي حاول الفصل بين "كتاب العين" ومؤلفه الأصلي - قد أهملوها وغلب على أعمالهم نقل اللاحق عن السّابق . وقد بقي هذا دأب المحدثين الذين لم ترهّم بعدُ ينطلقون في تأليفهم القاموسيّ من نظريّة في المعجم يجعلون عملهم امتدادًا لها . ولقد شجّع التعليم الجامعيّ على استمرار هذا الوضع لأنّ تدريس اللغة في الجامعات العربيّة لم يُعطِ المعجم - باعتباره علمًا له تطبيقاته في التأليف القاموسيّ - إلى سنوات قريبة جدًا أهميّة لسانیّة تذكر . ولقد حاول التونسيون تغيير هذا الوضع منذ بدايات السنوات الستين من

القرن العشرين فأنشئ "قسم الألسنية" بمركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية سنة 1964 ، وأعطيت المعجمة حيزاً من تدريس اللغة وفي البحث فيها في الجامعة التونسية منذ بدايات السنوات السبعين ، ثم أسست جمعية المعجمة سنة 1983 وعنها انبثقت "مجلة المعجمة" سنة 1985 . وتلك كلها عوامل قد ساعدت على بلورة أسس لما نسميه "علم المعجم" بفرعيه النظري والتطبيقي . ولقد كان هذا التطور الإيجابي في التفكير اللساني المعجمي بتونس باعثاً مهماً على الاهتمام بموضوع المعجم العربي التاريخي والتفكير في إنجازهِ ضمن مشروع "المعجم العربي التاريخي" أولاً ثم ضمن مشروعنا هذا : "مدونة المعجم العربي التاريخي" .

3 - أننا نريد أن نُنهِّم تونس - بفضل ما يتوفر فيها من كفاءات وإمكانات علمية - في خدمة اللغة العربية بإنجاز هذا العمل الجليل، وهو معجم اللغة العربية التاريخي . فإن اللغات الحية الكبرى الأخرى - مثل الانجليزية والفرنسية - قد أنجز أهلها لها معاجمها التاريخية ووُصفت انطلاقاً منها وصفاً لسانياً جيداً لم يُفد منه علمُ المعجم فقط بفروعه الصوتية والصرفية والدلالية والقاموسية بل أفاد منه النحو أيضاً . ونرى أن للعربية - رغم امتدادها في المكان وقدم استعمالها في الزمان - ما للغات الحية الأخرى من القدرة على توفير آليات وصفها اللساني المعجمي والنحوي انطلاقاً من معجمها اللغوي التاريخي .

وقد شرع فريق البحث في العمل في أوّل سنة 1997 ، فوضع في مرحلة أولى الأسس المنهجية لجمع المدونة المعجمية ومعالجتها القاموسية ، وحدّد مصادر الجمع - وهي النصوص الشعرية الجاهلية - وعتته أثناء ذلك مسائل أساسية مثل وقّيات الشعراء والظروف التاريخية التي قيلت فيها أشعارهم وصحة نسبة الأشعار إليهم . وقد جدّ الفريق في البحث فانتهى إلى أن الشعر العربي أقدم من القرن السادس الميلادي الذي يُظنُّ أن ظهوره قد بدأ فيه إذ اكتشف نصوصاً شعرية كثيرة قد قيلت خلال القرون الثالث والرابع والخامس الميلادية ؛ وناقش وقّيات الشعراء وحدّد وفيات تسعين منهم قد عاشوا بين بداية القرن الثاني وبداية القرن السابع الميلاديين (220 م - 609 م) هم الذين أُثخِدتْ نصوصهم مصادر في الجمع ؛ وحدّد التواريخ التي قيلت فيها نصوص كثيرة .

ثم بدأ الفريق في مرحلة ثانية في استقراء المدونة النصية لاستخراج المدونة المعجمية لكل شاعر ، فتجمعت من المدونات التسعين مدونة عامة مشتملة على 58023 جُذاذة معجمية تكونُ كُلاً منها سِتَّة عناصر قارّة ، هي :

(1) المدخل المعجمي ، وهو الوحدة المعجمية مُعرّاة من الزوائد التصريفية ؛

(2) الجذر الذي يرجع إليه المدخل ؛

(3) التاريخ الذي قيل فيه النصّ المستقرأ ووُجد فيه المدخل المدون ؛

(4) المصدر الذي وجدت فيه الوحدة المعجمية ، ويُذكرُ فيه الشاعر صاحب النصّ

والأثر الذي ورَدَ فيه ، والإحالة الدقيقة إلى الموضع الذي وُجدت فيه الوحدة المعجمية في الأثر ؛

(5) الشاهد الذي ظهرت فيه الوحدة المعجمية ؛

(6) المعنى المعجمي الذي تفيدُه الوحدة المعجمية في الشاهد .

(7) وقد يضاف عنصر سابع يشتمل على ملاحظات تتصل أحياناً بتأصيل المدخل

إذا كان أعجمياً مقترضاً ، أو بتحديد المعنى إذا كانت الوحدة المعجمية ذاتها أو المعنى المستفاد منها في الشاهد كما لم تدوّنهُ القواميس العربية .

وبعد أن استقامت للفريق هذه المدونة العامة قام في مرحلة ثالثة باستخراج مدونة

الشعر الجاهلي المعجمية المؤرّخة النهائية . وقد قام عمله في استخراج هذه المدونة النهائية على :

(1) حذف الاستعمالات المكرّرة للوحدة المعجمية الواحدة والاحتفاظ بأقدم

استعمال لها حسب ما توفّره النصوصُ المستقرّة ؛

(2) إثبات الاستعمالات المقترنة بمعانٍ ثوانٍ (هي في الغالب المعاني المولّدة المسندة إلى

الوحدة المعجمية بعد ظهور المعنى الحقيقي أو المعنى الأوّل المسند إليها في أصل استعمالها) بحسب تتابع ظهورها في التاريخ من خلال النصوص المستقرّة .

ونُقلُ لما ذكرنا بالوحدة المعجمية "بيت" . فقد تردّد ذكرها مُفرّدة في المدونة العامة

الأولى ستّ عشرة (16) مرّة (أي عند ستّة عشر شاعراً) ، أقدمها مؤرّخ بسنة 320 م

وآخرها بسنة 600 م . وقد أسندت إليها في النصوص ثلاثة معانٍ : أولها - أي أقدمها - (سنة 320 م) هو "القَبْر" ؛ وثانيها (بداية من سنة 470 م وحتى سنة 600 م) هو "الْمَنْزَلُ" أو "الدار" ؛ وثالثها (سنة 520 م) هو "الْحَيَّ يَجْمَعُ الْقَوْمَ" . والاستعمالات الثلاثة المذكورة للوحدة المعجمية "بَيْتٌ" هي التي ذُكرت في المدونة النهائية ، أما الاستعمالات المكررة - وهي الدالة على معنى "المنزل" أو "الدار" بعد 470 م - فقد أهملت .

وقد أرادت جمعية المعجمية العربية بتونس - صاحبة الفضل الأول في الاهتمام اللساني بالمعجمية التاريخية - أن تنظّم مع فريق البحث هذا اللقاء العلمي لتدارس قضايا المعجم العربي التاريخي النظرية والتطبيقية ، استعداداً للمرحلة الرابعة من إنجاز المشروع ، وهي تأليف معجم العربية الجاهلية التاريخي . فإن هذا التأليف يقتضي المعالجة القاموسية النهائية للوحدات المعجمية المدونة ؛ وتلك المعالجة تقتضي الاهتمام بقضايا الوضع في تأليف القاموس . وقد اختيرت لهذا اللقاء ثلاثة محاور متصلة بتلك القضايا ، هي (1) التأريخ ؛ (2) التأصيل ؛ (3) التعريف وقضايا الدلالة . وقد أردنا التعريف ببعض التجارب الحديثة في إنجاز المعجم اللغوي التاريخي فكانت تلك التجارب محوراً رابعاً من محاور هذا اللقاء .

والمواضيع المطروقة كما تلاحظون مهمة جداً ، ولا شك أن الأفكار التي ستقدّم في هذا اللقاء عنها إمّا في المداخلات وإمّا في المناقشات ستكون ثرية ومفيدة ، ونحن نتوقع لهذا اللقاء - بما لمواضيعه من أهمية وما للأفكار المعروضة في البحوث وفي المناقشات من ثراء وإفادة - أن يكون ناجحاً . وليس في الحقيقة غريباً أن تنجح أعمال هذا اللقاء إذا علمنا قيمة المشاركين العلمية فيه ، والجهد الذي بذلته جمعية المعجمية العربية بتونس وبذله مشروع "مدونة المعجم العربي التاريخي" في تنظيمه . فللمشاركين من العلماء والزملاء خالص الشكر مجدداً ، ولأعضاء هيئة جمعية المعجمية وأعضاء فريق البحث خالص التناء مرة أخرى .

إبراهيم بن مراد



## التأثيل المعجمي وموقع العربية بين الساميات

رمزي منير بعلبكي

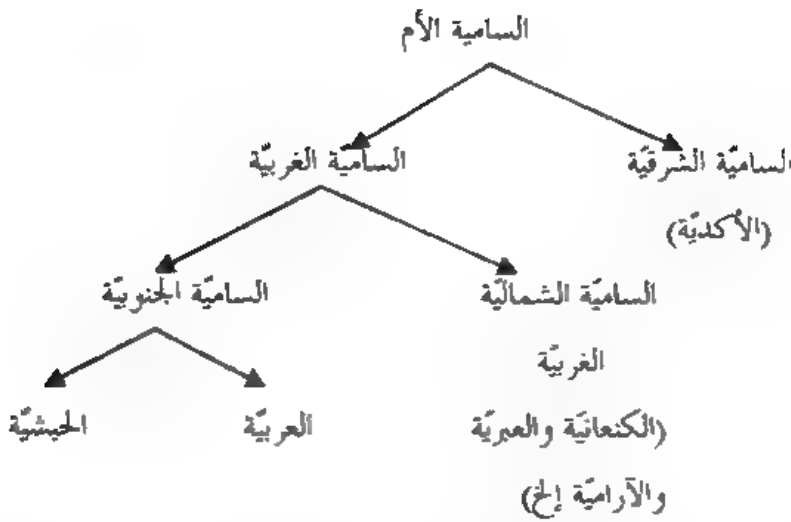
لعل أولى القضايا البدئية التي يتعين حسمها في التأثيل المعجمي العربي موقع العربية بين اللغات السامية . فبقدر ما يتم تحديد ذاك الموضع تحديداً دقيقاً يسهل تأثيل المفردات العربية ومعرفة أقرب النظائر السامية إليها ، فيسهل رصف كل مجموعة من المفردات في ترتيب تاريخي ولو تقريبي . إلا أن المسألة دوها صعوبات جمة ، وآراء علماء الساميات متباينة بل متضاربة في العلاقات التكوينية بين مختلف اللغات السامية . ويزيد الأمر تعقيداً أن لب الخلاف بين الدارسين بدور على موقع العربية الشمالية ، أي العربية الفصحى العامة . وسوف نحاول في هذه الدراسة أن نتحرى العلاقة بين العربية - ونذهب عند إطلاقها هنا إلى الفصحى - وبين الفرع الشمالي العربي القربي للغات السامية من جهة ، وبينها وبين الفرع الجنوبي لتلك اللغات من جهة أخرى . والمراد أن يكون هذا لبنة أولى في التأثيل المعجمي للعربية ، أي أساساً نظرياً يصح اعتماده في المداخل المعجمية لعرض المادة السامية المشتركة ولتقرير الأصالة أو الاقتراض . والمرجوا أن تلي هذه الدراسة دراسة أخرى تطبيقية لنماذج محددة من التأثيل المعجمي للحدود والكلمات العربية .

ولما كان غرضنا من النظر في تصنيف اللغات السامية أن نتبين موقع العربية فيها ، فإننا لن نعنى إلا بما يخص العربية من حيث علاقتها بسائر تلك اللغات ، ولن ندخل في المسائل الخلافية التي تقع خارج هذا الحد . ولعل أكثر الحقائق اللغوية كشفاً عن العلاقة

بين اللغات المتقاربة الخطوطُ اللهجيّةُ <sup>(1)</sup> isoglosses ولاسيما منها الخطوط المورفيميّة isomorphs . وسوف نعرض في هذه الدراسة للخطوط المورفيميّة الرئيسيّة التي يرد ذكرها في الدراسات المعاصرة باعتبارها ظواهر مبتكرة innovations في لغة ساميّة واحدة أو أكثر ، لأنّ الاستحداث معيار بالغ الأهميّة في تحديد العلاقة بين اللغات المتقاربة وفي تصنيفها أيضا . وتبسيطا للأمور ، فإننا سنعرض لنموذجين اثنين يمثّل كلّ منهما اتجاها مستقلا - أو قل : نظريّة - في تصنيف اللغات الساميّة ، ثمّ نبين الأسس اللغويّة التي يستند إليها موقع العربيّة في كلّ - وهي في يحملها خطوط مورفيميّة - على أن نناقش تلك الأسس بشيء من التفصيل لأنّها معتمدنا في تحديد العلاقة بين العربيّة وأخواتها .

النموذج الأوّل هو التصنيف التقليديّ للغات الساميّة ، وهو يرجع إلى عهد Wright (1890) ، Bergsträsser (1923) ، Brockelmann (1926) ، Gray (1934) ؛ وقد بنى عليه Moscati (1969) وزملاؤه نحوهم ثلاثة للغات الساميّة ، وخصصنا هذا المؤلّف بالذكر باعتباره أفضل ما كتب في باب في العقود الأخيرة الماضية ولأثره الكبير في أوساط دارسي الساميّات . ويتضمّن هذا التصنيف قسمين كبيرين : الساميّة الشرقيّة (وهي الأكديّة ومتفرعاتها) والساميّة الغربيّة ، وهي تنقسم بدورها إلى الساميّة الشماليّة الغربيّة (أي الكنعانيّة والعبريّة والفينيقيّة والآراميّة والموابيّة) والساميّة الجنوبيّة (أي العربيّة والحبشيّة) . ويمكن تمثيل هذا التصنيف على النحو التالي <sup>(2)</sup> :

- 
- (1) قد يستخدم هذا المصطلح - كما هو مستخدم في هذه الدراسة - للتمييز بين اللغات لا بين اللهجات بمعناها الأقرب . انظر : معجم المصطلحات اللغويّة ، مادة isogloss وما يتفرّع عنها .
- (2) كثير من المؤلفات التي تتبع هذا التصنيف عامة سابق على اكتشاف الأوغاريتيّة (عام 1929) والإبلاويّة (في السبعينيّات من القرن الماضي) . ويذكر أن في الأولى خلافا أيضا ، فمنهم من يعدّها من الكنعانيّة ، ومنهم من يجعلها مع العبريّة والفينيقيّة أو يجعلها فرعاً مستقلاً من فروع الساميّة الشماليّة الغربيّة . أما الإبلاويّة فالخلاف فيها أكبر - ولعلّ ذلك ينجلي بعد دراسة أوفى لنقوشها الكثيرة التي تشكّل أكبر مدونة في تاريخ العالم خلال العصر البرونزيّ المبكر بين الألف الثالث والألف الثاني قبل الميلاد . وقد اقترح بعض الدارسين جعلها في فئة مستقلة متفرعة من الساميّة الأم مباشرة ، على حين ذهب آخرون إلى قربها إما من الساميّة الغربيّة وإما من الساميّة الشرقيّة أي الأكديّة .

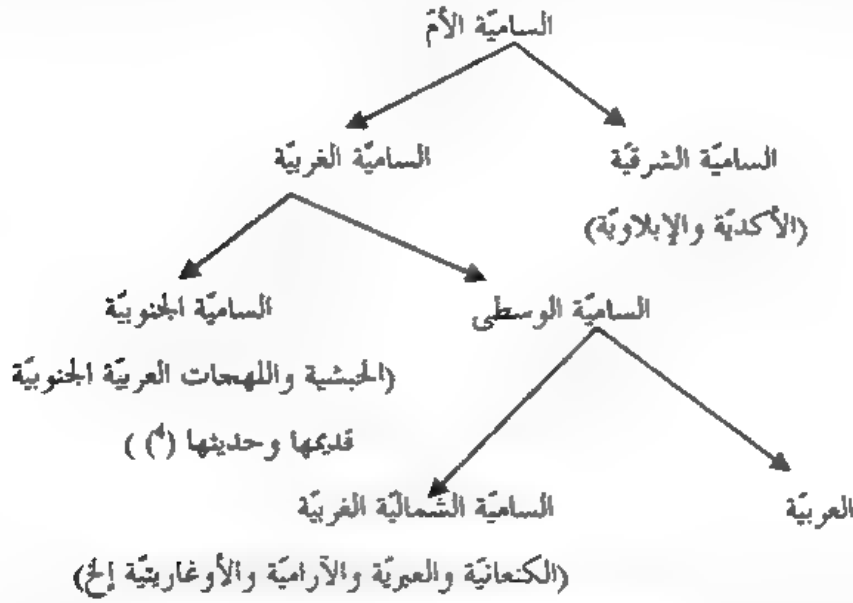


بحسب هذا التصنيف إذن تقع العربيّة ضمن السامية الجنوبيّة مع الحبشيّة يجمعها مع السامية الشماليّة العربيّة أصلٌ مشترك أبعد هو السامية الغربيّة . وفي اللهجات العربيّة الجنوبيّة (أي السبئيّة والمعينيّة والقنانيّة والحصرميّة) والحديّة (كالمهريّة والجباليّة والسقطريّة والخرموسيّة) خلافٌ ، إذ من الدارسين من يصنّفها مع العربيّة انطلاقاً من اعتبارات جغرافيّة ولعويّة على السواء ، في حين يصنّفها آخرون مع الحبشيّة اعتماداً على تميّزها عن العربيّة الشماليّة وموافقتها الحبشيّة في عدد من الخصائص . ومهما يكن من شيء ، فإن أساس هذا التصنيف جغرافيّ وحضاريّ في المقام الأوّل وإن كان له مسوّغات ولا سيّما منها ما يميّز بين الفرعين الكبيرين : الشرقيّ والغربيّ . أمّا المسوّغات اللغويّة الخاصّة بموقع العربيّة في هذا التصنيف فسوف نفصلها لاحقاً .

وابتداءً من سبعينيّات القرن الماضي ، محا بعض الدارسين نحو الخروج على هذا التصنيف التقليديّ منطلقين من اقتناعهم بأن العامل الحاسم في تصنيف أيّة مجموعة لغويّة إنما هو الخصائص الصرفيّة التي استحدثتها بعض تلك اللغات دون سواه . وعلى ذلك فالتنمّذج التالي للتصنيف <sup>(3)</sup> يقسم الساميّات ، كقسمة التصنيف الأوّل ، قسمين كبيرين : السامية الشرقيّة (أي الأكديّة ومتفرّعاتها ، وقد يضيف إليها بعضهم الإبلائيّة (Eblaite) والساميّة

(3) انظر : (1976) Hetzron و (1977) Goldenberg و (1991) Rodgers و (1992) Huehnergard .

الغربية . إلا أن القسمة بعد هذا تختلف عما في التصنيف الأول ، فالسامية الغربية تنفرع فرعين : السامية الوسطى والسامية الجنوبية . أما الوسطى فقسمان أحدهما العربية والآخر السامية الشمالية الغربية ؛ وأما الجنوبية ففي تفاصيلها خلاف إلا أنه يندرج تحتها ، بوجه عام ، إضافة إلى الحبشية ، اللهجات العربية الجنوبية قديمها وحديثها . وتمثيل هذه القسمة كالتالي :



إن الأمر الأساسي الذي يختلف فيه هذا النموذج عن سابقه هو موقع العربية إذ إنما نُقلت فيه من المجموعة السامية الجنوبية وجُعِلت تحت مجموعة جديدة اسمها السامية الوسطى إلى جانب الكنعانية والآرامية والعبرية إلخ إشعاراً بالصلة التي تجمع هذه اللغات الشمالية الغربية بالعربية . وتقريباً على هذا ، يختلف الباحثون في العلاقة بين مجموعة اللغات التي تتكوّن منها السامية الوسطى بين قائل بأن العربية تقع مع اللغات الكنعانية (ومنها العبرية والفينيقيّة) في فرع واحد هو العربية الكنعانية Arabo-Canaanite بإزاء فرع آخر هو الآرامية ، وقائل بأن العربية والكنعانية والآرامية إنما هي فروع مستقلة من السامية الوسطى (5) ؛ ولن ندخل في هذه المسألة لقلة فائدتها في بحثنا هذا .

(4) يقترح Voigt (1987) ص 15 إخراج عربية النعوش الجنوبية من مجموعة اللغات السامية الجنوبية وجعلها فرعاً متميزاً من فروع السامية الوسطى يطلق عليه اسم السامية الجنوبية الغربية !

(5) انظر : Faber (1997) ص 7 ، و Voigt (1987) ص 15 ، و Zaborski (1991) ص 369 .

ولا ريب أن ترجيح أحد هذين النموذجين الكبيرين في تاريخ تصنيف اللغات السامية وتعيين موقع العربية فيها - إن كان ممكناً - يعود بفائدة عظيمة على تأثيل المفردات العربية ضمن أي معجم تاريخي للعربية . ولعل أقرب السبل إلى الترجيح المراد أن نعرض للحجج التي يسوقها أصحاب كل من الرأيين - سواء في ذلك ما انفرد به بعضهم أو جاء لدى غير واحد - ونناقشها آملين أن نخلص إلى ترجيح أحد التصنيفين أو إلى القطع بعدم جواز ذلك ، ثم أن نبين أثر ما نستخلصه في مسألة التأثيل .

ونستطيع أن نحمل الحجج اللغوية (٦) التي تستند إليها النظرية الأولى على النسق

التالي :

## 1- جموع التكسير :

أ - الحجة : يرى أصحاب النظرية الأولى أن هذه الجموع ، لتركزها في اللغات السامية الجنوبية بحسب قسمتهم هم ، تميز اللغات التي تستخدمها - أي العربية الشمالية والجنوبية والحبشية - عن اللغات الشمالية الغربية (٧) . والحاصل أن هذه الظاهرة تؤيد انتماء العربية إلى المجموعة الجنوبية وتنحو بها بعيداً عن الكنعانية والآرامية والأوغاريتية .

ب - تقويمها : قد تبدو هذه الحجة للوهلة الأولى حاسمة نظراً إلى أنها تختص بباب صرفي كبير يندرج تحته مجموعة متنوعة من الأبنية . إلا أن حقيقة الأمر أكثر تعقيداً من الظاهر على ما يمكن استخلاصه من عدد من الملاحظات ، أولها أن أبنية جموع التكسير محتملها أبنية سامية مشتركة ، وإن كنا لا نكاد نقع على استخدامها لجموع التكسير إلا في اللغات الجنوبية . والملاحظة الثانية أننا نقع على جموع التكسير في اللغات التي تجمعها بالساميات صلة قرابة ، كالبربرية والنشادية والكوشيتية (٨) ، وفي هذا دليل على أن هذا

(6) قد يضيف بعض أنصار النظرية الأولى حجة جغرافية دعماً لأرائهم باعتبار أن قسمتهم أكثر انسجاماً من النظرية الثانية مع الواقع الجغرافي لتوزيع اللغات . إلا أننا لن نتطرق إلى هذه الحجة لأن من المتعذر أن نبتل عامل الهجرة وأثره في التصنيف اللغوي ، أي أن العماد في أي تصنيف يجب أن يكون لغوياً في المقام الأول إذ إن من الجائز أن تتباعد لغتان - أو أكثر - من الناحية الجغرافية بسبب الهجرات المتعاقبة وتبقى الخصائص اللغوية التي تجمعهما دليلاً على صلتها التكوينية .

(7) انظر : Diem (1980) ص 69 وما بعدها .

(8) انظر سلسلة مقالات Petráček المذكورة في قائمة المراجع ، و (1991) Zaborski ص 370-371 .

النوع من المجموع يعود إلى مرحلة السامية الأم . أما الملاحظة الثالثة فأن في بعض اللغات السامية غير الحويّة كلمات يمكن وصفها بمجموع التكسير . ففي عبريّة العهد القديم نجد الوزن qātūl (ولعلّ أصله qatūl\* ويقابله في العربية وزن فُعول) مُستحدثاً للدلالة على الجمع في كلمات مثل zākhūr (ذُكور) و rākūš (ممتلكات منقولة) و gābhūl (حلود ، ويقابلها في العربية 'جبال') ؛ وفي السريانية نجد hemrā ، مثلاً ، جمعاً لـ hmārā (حمار) على عطف جمع التكسير (9) . إن هذه الملاحظات الثلاث مجتمعة تعزز الاعتقاد بأن التشابه بين العربية والحشيّة في ظاهرة جموع التكسير إنما هو جزء من المخزون الساميّ المشترك الذي يرجع إلى السامية الأم بل إلى السامية الحامية ، وأنه عائد إلى احتفاظ اللغات الجنويّة بمجموع التكسير وعدم إسقاطها في الاستعمال ، وليس مرده إلى اشتراك هذه اللغات في إحداث ظاهرة جديدة يصلح استخدامها دليلاً صرفياً على علاقة عصبويّة مميّزة لهذه اللغات عن أخواتها .

## 2- فتحة عين الفعل الماضي المبني للمعلوم :

أ - الحجة : تتفرد العربية والحشيّة في أن صيغة الفعل الماضي المبني للمعلوم (10) فيهما هي وِراا fa'ala ، يميزها عن الصيغ المقابلة في سائر الساميات فتحة بين الأصلين الثاني والثالث أي بين عين الفعل ولامه (11) .

ب - تقويمها : إن التقارب بين العربية والحشيّة في هذه الخاصيّة واقع لا يُدحض . غير أنّه يحسنُ بنا أن نترتّب قبل أن نستخلص منه أحكاماً تتعلق بالتصنيف اللغويّ ، أي الحكم بأن العربيّة أقرب إلى اللغات الجنويّة منها إلى المجموعة الشماليّة . ولنا في وجوب

(9) من الملاحظ أيضاً أن كثيراً من جموع السلامة ، تكثيراً وتثنية ، في العربيّة يظهر تبدلاً في نظام صوات الكلمات بين الإفراد والجمع . من ذلك مثلاً : أرض وأرضون وبن وبنون ، وحلقة وحلقات ، وصرخة وصرخات . ويقابل هذه الظاهرة في عبريّة العهد القديم تغير صواتات الكلمات السيفولية ، أي المكونة من مقطعين في كل منهما سيفول ، حين تُجمع جمع منكر سالماً ، نحو melekh و kelebh اللّذين تُجمعان على m'laḥīm و k'laḥīm . وشبه بهذا في أرميّة العهد القديم أن جمع malkā هو malkhayyā حيث يُشعر تحول الكاف إلى خاء بوجود صائت في مرحلة سابقة ، أي بتغير صائتي في صيغة المفرد حين يُجمع . ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالقول إن بعض الكلمات قد جُمع جمع تكسير ثم أخضع لقياس جمع السلامة . ولا يخفى أن هذا التفسير يعزز القول بالأصل الساميّ للمفترق لظاهرة جموع التكسير .

(10) خُصّصت صيغة المتعدي بالذكر - وإن يكن في العربيّة ، مثلاً ، أفعال متعدية من صيغة فعل نحو علّم وشرب - لأن صيغتي فَعِلَ وفَعَّلَ في مجمل الساميات تقرّبان بالأفعال اللازمة.

(11) أنظر: (1911) Nöldeke من 621 ، و (1977) Goldenberg من 475 .

التريث حجاج ثلاث : الأولى أننا لا نعرف على وجه اليقين طبيعة الصائت الذي يلي عين الفعل في عدد من اللغات السامية الشمالية ، وذلك لأن طبيعة كتابتها صامتة تمل الصوائت القصيرة برمتها ؛ فلعل حركة العين في بعض تلك اللغات أو جميعها أن تكون الفتحة ! والثانية أن الجرم بوجود هذه الفتحة في كل اللهجات العربية القديمة ، شمالها وجنوبها ، أمر قد يكون متعذراً إذ إن كثيراً من تلك اللهجات قد اندثر أو أن طبيعة كتابته لا تشي بصوائته القصيرة ، علاوة على أن بين اللهجات العربية الحديثة ، في صيغة الماضي المبني للمعلوم وفي حركة عينه ، تفاوتاً قد يكون راجعاً إلى مرحلة قديمة جداً من تاريخ العربية (12) . أما الحجة الثالثة فهي أن من المحتمل أن يكون التشابه بين العربية والحشية في صيغة الماضي المبني للمعلوم ناشئاً عن المقايسة باعتبارها "المحرك الأكبر للتغيرات الصرفية في آية لغة ... [و] السبيل الأمثل لتفسير الظواهر الصرفية التاريخية التي يرتكر إليها فقه اللغة المقارن" (13) . وفي الساميات أمثلة كثيرة على المقايسة في صيغ الأفعال (14) ، وإذ إن من المقرر في علم اللغة المقارن أنه كلما كان التعرير الصوتي أو الصرفي "طبيعياً" (أي متوقفاً حدوثه - بسبب من المماثلة أو المخالفة وغيرهما من الظواهر الشائعة - ولا سيما إذا كان له مقابلات في لغات غير ذات صلة باللغة المدروسة) ، كان مردُّ التشابه الناشئ عنه بين لغتين اثنتين إلى ظواهر متأخرة لا إلى علاقة عضوية ترتب عليها أحكام متعلقة بتصنيف اللغوي . ولا يخفى أن المقايسة في صيغ الأفعال "طبيعية" إلى حدٍّ يحمل الباحث على الحذر من إطلاق أحكام تصنيفية على اللغات التي يظهر فيها أثر المقايسة صوتياً وصرفياً .

### 3- التصريفان "قائل" و"تقائل" :

أ - الحجة : تشترك العربية والحشية دون سائر الساميات في هاتين الصيغتين اللتين يميزهما تطويل الصائت بعد الأصل الأول من الجذر (15) ، وذلك في نحو "سَاعَدَ" و"تَسَاعَدَ"

(12) انظر : (1991) Zaborski ص 371 .

(13) فقه اللغة العربية المقارن لرمزي مير بعلبكي ، ص 123 . وانظر القسم الخاص بالمقايسة في الكتاب نفسه ص 123 - 141 .

(14) راجع بعض تلك الأمثلة في (1977) Goldenberg ص 475 .

(15) انظر : (1908-13) Brockelman ج 1 ص 513 ، و (1944) Fleisch ص 6-40 ، و (1960) Garbini ص 126-134 ، و (1969) Moscati ص 124 و 128 .

في العربية ، و wāhaya (زار) و tamāsala (تمائل ؛ تشابه) في الحبشية . ولما كانت هذه الظاهرة مبتكرة innovation في العربية والحبشية كان للخططين الصّرفيين اللذين يمثلانها شأن بالغ في تصنيف الساميات .

ب - تقويمها : إن القول بانفراد العربية والحبشية في هذه الظاهرة مردود بوجودها في العبرية حيث نفع على الوزن المعروف بـ pō'el ، نحو qō'el الذي يقابل في العربية قَاتَلَ ، والذي يتصرف منه المضارع المعلوم y'qō'el والمضارع المجهول y'qō'al واسم الفاعل m'qō'el<sup>(16)</sup> . وإلى ذلك ، ففي اليجا Beja - وهي إحدى اللغات الكوشيتية القديمة - ظاهرة شبيهة بالفتحة الطويلة في صيغتي "فَاعَلَ" و"تَفَاعَلَ" ، وهي ضمة طويلة ترد في بعض الأفعال الدالة على المشاركة<sup>(17)</sup> ؛ وفي هذا دليل آخر على أن تطويل الصائت في هاتين الصيغتين يرجع إلى مرحلة السامية الأمّ أي أنه ليس مما أحدثته اللغات الجنوبية في فترة لاحقة فيكون حجة لأصحاب النظرية القائلة بانتماء العربية إلى الفرع الجنوبي .

#### 4 - /f/ و /p/ :

أ - الحجة : يُستدلّ بالمقارنة أن الصامت /p/ يرجع إلى مرحلة السامية الأمّ وأنه تحول في العربية الشمالية والجنوبية وفي الحبشية إلى /f/<sup>(18)</sup> .

ب - تقويمها : سبق أن ذكرنا أن التحوّلات الصوتية والصرفية التي يمكن وصفها بأنها "طَبَعِيَّة" إنما هي في الغالب تحوّلات متأخرة لا تشير إلى تقارب عضويّ يحوز استخدامه لأعراض التصنيف . ولعل تحول /p/ إلى /f/ من أكثر التحوّلات شيوعاً في كثير من اللغات ، ومنها اللغات الهندية الأوروبية . وأما في اللغات السامية غير الجنوبية فإننا نفع أيضاً على مثل هذا التحول ، وإن كان مشروطاً بأحوال صوتية معينة، كما في اللغات الشمالية التي يتم فيها هذا التحول على نحو مطّرد عند وقوع /p/ إثر صائت ، إذ يتحول اللفظ إلى /f/ ، أي أن اللفظ الانفجاريّ يصبح احتكاكياً<sup>(19)</sup> . وهذا التحول ضرب من

(16) هذه الأمثلة وسواها في Gesenius (1910) ص 151-152 .

(17) انظر أمثلة على ذلك في Zaborski (1991) ص 373 .

(18) انظر : Diem (1980) ص 68-69 ، و Moscati (1969) ص 24-25 .

(19) تفصيل ذلك في فقه العربية المقارن ص 99 .



ممثلة التدمية إذ يتغير فيها الصامت بأثر من الصائت ذي الصفة الاحتكاكية . ويبدو أن هذا التحول قد عُمم في العربية والحشية على سبيل المقايسة - فحلّ لفظ /f/ محلّ لفظ /p/ في مرحلة متأخرة على ما نرجّح .

أما الحجج اللغوية التي يستند إليها أصحاب النظرية الثابتة ، أي القائلون بأن العربية أقرب إلى الساميات الشمالية الغربية منها إلى الجنوبية ، فمن فيهم القائلون بانتفاء العربية والساميات الشمالية الغربية جميعاً إلى السامية الوسطى وباشتراك الوسطى هذه مع السامية الجنوبية في تفرعها عن السامية الغربية ، فيمكن قسمتها على النحو التالي :

### 1 - صيغة yaqtulu :

أ - الحجة : ابتدعت السامية الوسطى صيغة yaqtulu للدلالة على الأحداث غير المنقضية وأحلّتها محلّ صيغة aqattal التي احتفظت بها الأكديّة والحشيتة والعربية الجنوبية<sup>(20)</sup> . ويردّ بعضهم هذه الصيغة الجديدة إلى صيغة المضارع المجزوم yaqtul قائلين إن الصائت u- قد أضيف إلى آخرها . ويستجيب أصحاب النظرية الثانية من هذا أن العربية ولساميات الشمالية الغربية - وفيها جميعاً هذه الصيغة الجديدة وإن كان قد أصابها التعبير ولا سمّ عند سقوط الحركات الهائية تنتمي إلى مجموعة واحدة ، هي السامية المتوسطة ، يميزها استحداثها الإعراب في الأفعال بدلاً من تفرعها بالصيغة كما هو قائم في الحشيتة مثلاً (حيث يحد y<sup>e</sup>qabbar للرفع و y<sup>e</sup>qb<sup>e</sup>r في سواه) .

ب - تقويمها : لو كان الثبوت من هذه الحجة ممكناً لكان لها أثرٌ يمينٌ في تعزيز التفرقة بين العربية - أي عربية الشمال - من جهة وبين العربية الجنوبية والحشيتة، وذلك لأن استحداث صيغ جديدة في عدد من اللغات المتقاربة دون أحواض دليل على انتمائها إلى مجموعة متميزة ضمن الأسرة اللغوية الواحدة ، وبخاصة إذا كانت تلك الصيغ المستحدثة غير ناشئة عن تعبير صوتي أو صرفي متوقع أو شائع في لغات أخرى حتى يُردّ إلى المصادفة البحتة لا إلى تغير في المادة المشتركة المتحدثة من اللغة الأم . وفيما يخصّ صيغة

(20) انظر . (1976) Hetzron ص 105 ، و (1977) Goldenberg ص 475-477 ، و (1987) Voigt ص 3 ، و (1997) Faber ص 8-9 .

yaqtulu فإن من الجائز بل من المرجح أن تكون موجودة في النقوش العربية الجنوبية (21) . فمن الناحية النظرية نحتمل كتابة هذه النقوش افتراض وجود صيغتين اثنتين : yaqtulu و y<sup>o</sup>qattal (كما في الحبشية) وذلك لأن الكتابة الصامتة - أي yqtl لا تُظهر الصوائت القصيرة والتشديد . ومن هنا وجب البحث عن أي دليل يرجح بين الاحتمالين النظريين . ولعل هذا الدليل قائم في القَبَائِيَّة حيث نجد صيغة "المضارع" مسبقة بالصامت b- وموازية لاستخدام yaqtulu في العربية الشمالية (22) . وإذا صحَّ أن هذه الباء توازي الباء التي تقع عليها في بعض اللهجات العربية المعاصرة متصدرة الأفعال التي يقابلها في الفصحى المضارعُ المرفوع قويُّ الاعتقاد بأن عربية الشمال ليست شبيهة من حيث هذه الظاهرة باللغات الشمالية الغربية فحسب بل بعربية الجنوب ، وامتنعت التفرقة الحاسمة بين السامية الوسطى والسامية الجنوبية .

## 2- صِيغُ المجهول :

أ - الحجة : تخلو السامية الشرقية - (أي الأكديّة) - من صِيغِ الفعل المجهول، أي أن البناء للمجهول ظاهرة سامية غربية على تفاوت ما بين اللغات الغربية المختلفة من تفشي صِيغِ المجهول، من الاختصار على بقايا ضئيلة في آرامية العهد القديم مثلاً ، إلى تعميم الظاهرة على جميع الأفعال مجردها ومزيدها في العربية (23) . وفيما وراء هذه القسمة بين السامية الشرقية والعربية اقترح بعضهم أن العربية الشمالية أقرب إلى الساميات الشمالية الغربية منها إلى العربية الجنوبية والحبشية بناءً على الخطّ الصرقي الذي يمثل استخدام البناء للمجهول أو إغفاله في ثِينِكَ المجموعتين.

ب - تقويمها : كما مرَّ في الحجة السابقة ، أي صيغة yaqtulu ، ليست التفرقة حاسمة بين عربية الشمال ومعها اللغات الشمالية الغربية وبين السامية الجنوبية ، وذلك أن

(21) انظر الصجج التي ساقها Zaborski (1991) ص 367 على وجود صيغة yaqtulu في النقوش العربية الجنوبية .

(22) مثال ذلك bykbr المكونة من الباء مع الفعل "المضارع" ykbr . انظر : Beeston (1984) ص 64 وقارن ص 61 .

(23) في تفاوت الساميات في استخدام البناء للمجهول ، انظر : فئة العربية المقارن ص 150 - 151 ؛ انظر أيضا O'Leary (1923) ص 233 234 ، و Moscati (1969) ص 123 - 124 .

اللهجات العربية الجنوبية القديمة لا تخلو من صيغ لمجهول وإن كانت طبيعة كتابة النقوش الجنوبية لا تفرقها في الكتابة عن صيغ المعلوم لأن الفرق بين هذه وتلك مقتصر على لصوائت ، ولذلك فلا فرق كتابياً بين 'فعل' و'فعل' أو نحوهما (24) . وإلى ذلك نقع على صيغ المجهول في اللهجات العربية الجنوبية الحديثة ، الأمر الذي يعزّز احتمال وجودها في اللهجات الجنوبية القديمة (25) . وعلى هذا فتوزّع تلك الصيغ لا يميز أي استنتاج قاطع عن تصنيف اللغات السامية إلا بين السامية الشرقية (أي الأكديّة) وسائر اللغات ، وليس في هذا عى أية حال من دليل على موقع العربية بين أختائها الجنوبية والشمالية .

### 3 - حركة حرف المضارعة :

أ - الحجة : تتفاوت حركة حرف المضارعة - أو ضمائر المضارعة على الأصح - في السامية الشرقية بين الفتحة والكسرة على النحو التالي : a- (للمتكلم المفرد) ، و-ta (للمحاطب والمحاسبة والعائنة) ، و-i- (والأرجح أن أصلها \*yi- ؛ للعائب والعائين ولعائتات) ، و-ni- (للمتكلمين) مثال ذلك على التوالي : aqabbar و taqabbar و iqabbar و niqabbar . ويرى بعضهم في هذا التفاوت دليلاً على شتّه الأكديّة في هذه لصاهرة بالسامية الأم باعتبار أن التفاوت يسئ ممرحة لعوبة قديمة جداً وسابقة على القياس حلاًفاً لما في جميع اللغات لسامية الأخرى ، إذ إن حركة ضمائر المضارعة فيها وحدة في جميع لتصريف (26) . ويمضي أصحاب هذه الحجة في القول إن الحبشية والعربية الجنوبية ، بعد هذا ، تنفردان بأن ضمائر المضارعة فيهما في الأصل هي \*i- وإما تحولت في الحبشية في جميع الضمائر على النحو التالي : qabbər و t'qabbər و y'qabbər و n'qabbər . أما السامية الوسطى ، ومنها العربية ، فقد عُمّت الفتحة أو الكسرة في

(24) Beeston (1984) ص 14 .

(25) Zaborski (1991) ص 372 .

(26) صاحب هذا الرأي ، وهو أول من رأى في توزيع حركة المضارعة في اللغات السامية دليلاً على انتماء العربية إلى السامية الوسطى ، هو Hetzron (انظر مقالته المنشورة سنة 1976 ص 94-95) .

جميع تصارييف كل لغة منها ؛ ففي العربية فتحة فيها جميعاً (27) ، وفي العبرية والارامية تحولت الفتحة إلى كسرة أحياناً لظروف صوتية خاصة ليس هذا مجال ذكرها .

ب - تقرئها : إن أضعف ما في هذه الحجة أمران : أولهما أنها تفترض أن العربية تشارك اللغات الشمالية العربية في هذه الظاهرة علماً بأنّ كلاً من العربية والعبرية والارامية قد نما فيها نحواً مابيناً للآخر ، أي أن في كل منها صائناً مختلفاً عُمَمَ على جميع تصارييف الفعل (28) . وعلاوة على ذلك لا مسوُغ للقول إن الفتحة في العربية أصلها كسرة ، كما ذهب أصحاب هذا الرأي (29) . وحلاصة الأمر أن هذا التنوع في اللغات السامية الوسطى يُفرغ الحجة من فحواها إفراناً تاماً . أمّا موطن الضعف الآخر فهو الادعاء أن حركة ضمائر المضارعة في العربية الجنوبية هي -i\* ثم قُصُرَ هذا الصائت كما في الحبشية ؛ فعُتِلَ هذا الادعاء لا يعصده شيء لأن الكتابة لا عيننا مطلقاً على تحديد الصائت المستخدم في الصيغ الواردة في النقوش الجنوبية .

#### 4 - تاء الضمير وكأفه مع الفعل الماضي :

أ - حجة : إذا قارنّا ضميرَي الرفع المتحركين للمتكلم والمخاطب في السمات وجدناهما كالتالي :

الأكديّة	العربيّة	العبريّة	الآراميّة	الحبشيّة	
-āku qabrāku	-tu qabartu	-tī qābartī	-t qebret	-kū qabarkū	المتكلّم
-āta qabrāta	-ta qabarta	-tā qābartā	-t qābart	-ka qabarka	المخاطب

(27) كذا في الفصحى . ولا بد من التنبيه على أن الكسرة هي الغالبة على العربية بدليل قول سيبويه : "هذا باب تكسير" فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت : فعل ، وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز ، وذلك قولهم : أنت تعلم ذلك ، وأنا أعلم ، وهي تعلم ، ونحن نعلم ذلك" (الكتاب 11/4) . إلا أن اللعبيين العرب عدوا كسر حرف المضارعة منافياً للعصاة واستحسنوا خلو لهجة قريش من هذه الظاهرة وهم يسمونها ثقله بهراء (انظر : مجالس ثعلب 8/1 ، والخصائص 11/2 ، والصحافي 53) .

(28) قارن : (1991) Zaborski ص 369 .

(29) (1976) Hezron ص 95 .

والظاهر أن الأكديّة هي الأقرب إلى ما نفترض أنه حال الساميّة الأمّ ، أي مجيء الكاف للمتكلم والتاء للمخاطب وتصاريقه ، لأن هذا التنوع يرجع إلى مرحلة سابقة على القياس ، في حين أن جميع اللغات الأخرى ماثلت بين الضميرين : فعُمِّت التاء في العربيّة والعبريّة والآراميّة (ومثلها الأوغاريتيّة والفينيقيّة) وعُمِّت الكاف في الحبشيّة (30) . والمحصلة أن استحداث التعميم في جميع الساميات غير الشرقيّة يُظهر أن العربيّة توافق اللغات الشماليّة الغربيّة وتخالف الحبشيّة - ومعها العربيّة الجنوبيّة - ولذلك فالعربيّة من الساميات الوسطى لا من الساميات الجنوبيّة .

ب - تقويمها : إن القسمة بين اللغتين التي تستخدم التاء وتلك التي تستخدم الكاف قد لا تكون حاسمةً على النحو المبين أعلاه . ففي الساميات الشرقيّة نجد أن الآشوريّة المُحدثة Neo-Assyrian تستخدم الضمائر āka- للمخاطب و āki- للمخاطبة و ākunu للمخاطبين في الأفعال السكونيّة stative verbs بدلاً من āta- و āti- و ātuna- وكذلك نفع في بعض اللهجات الآراميّة على ضمائر بالكاف بدلاً من التاء (31) . ومن ناحية ثانية ، لسنا نعرف يقيناً إن كانت العربيّة الجنوبيّة القديمة حقاً تستخدم الكاف بحسب في صيغة المخاطب ، وذلك لأن استخدام ضمائر المخاطبة في نقوش هذه اللغات أمر نادر ، فلا يمكن الجزم بحقيقة الاستعمال . والواقع أن الكاف ، لا التاء ، ترد في بعض لهجات اليمية الحديثة ، وليس هذا بالضرورة من أثر العربيّة الجنوبيّة بل قد يعكس تنوعاً في العربيّة نفسها (32) وقد لا يكون مستغرباً أن بعض الباحثين قد اقترح وجود لهجات

(30) Helzron (1976) ص 93 - 94 .

(31) Goldenberg (1977) ص 478 .

(32) أما ما هو أثر العربيّة الجنوبيّة لما يذكره بعض المصادر من كلام بعض أبناء جمنز حين يصطنعون العربيّة فيجطون تاء الضمير المتحركة كلفا اقتفاء لما في لغتهم . من ذلك ما نسب إلى راجز من حمير:

يا ابن الزبير طال ما غصنيكا وطال ما عطينا إليك  
لنضربن بسيفنا قفيكا

انظر : نوانر أبي زيد ص 437 ، وأمالى الزجاجي ص 236 ، واللسان (تا ؛ قفا) . وفي سر الصناعة 281/1 ، والمتع في التصريف 414/1 ، وخزانة الأدب 429/4 أن سحيم عبد بني الحساس كان إذا أنشد شعراً جيذاً قال : أحضنك والله ، يريد أحسنت . وفي الكامل للمبرّد 225/2 أن عبد بني الحساس "كان يرتضخ لكنة حبشيّة" (وعنه نقل البغدادي في الحراة 102/2)

انتقالية transitional ليسر عدم انتظام استخدام التاء والكاف انتظاماً يمس من استخلاص أحكام تتعلق بتصنيف الساميات (33) .

## 5 - الضمير المتصل بالفعل المضارع المسند إلى المخاطبات والغائبات .

أ - الحجة : إن صيغ هذا الضمير في الساميات كانتالي :

الأكدية	العربية	العبرية	الآرامية	الحبشية
ā	-na	-nā	-ān	-ā
taqabbarā	taqburna	tiqbornā	teqb <sup>c</sup> rān	t <sup>c</sup> qabrā
-ā	-na	-nā	-ān	-ā
iqabbarā	yaqburna	tiqbornā	neqb <sup>c</sup> rān	y <sup>c</sup> qabrā
المخاطبات				
الغائبات				

الملاحظ أن الأكديّة والحبشيّة تشتركان في استخدام اللاحقة ā- ، الأمر الذي يرحّح رجوع هذه اللاحقة في صيغتي المخاطبات والعائيات إلى مرحلة السامية الأمّ ، وأنّ العربيّة توافق العبريّة في استخدام na, nā (34) ونحاي شقيقتها الجنويّة أي الحبشيّة . وإذا إن الآرامية تستخدم an ، وهي بذلك تحتفظ بـ ā من السامية الأمّ مع زيادة الصامت n- ، فقد ذهب بعضهم إلى أن العربيّة والعبريّة (ومعهما الكنعانيّة) تنتميان إلى ما سُمّي بـ "العربيّة-الكنعانيّة" وأنّ هذه تتميز عن الآرامية وإن كانت جميعاً ترجع إلى السامية الوسطى (35) .

ب - تقرعها : تفترض هذه الحجة أن العربيّة والعبريّة قد استحدثتا هذا التغير أي استخدام na/na - لعلاقة نسب تكويّميّة ، وهي بذلك تُسقط احتمالاً قوياً بأن يكون هذا التعبير قد حصل في كلّ منهما معرّ عن الأخرى والواقع أن هذا الاحتمال له ما يعزّزه ، إذ إن هناك سبباً جوهرياً استدعى هذا التغير عن الأصل ، أعني أن اللاحقة ā- في السامية الأمّ قد تلتبس باللاحقة الدالة على التثنية ، فأندلتها العربيّة

(33) انظر : Zaborski (1991) ص 368 .

(34) نرجح أن إطلالة الصائت الذي يلي النون في العبريّة مرده إلى المقايضة بتأثير من الضمير المنفصل attēna (أنتن) و nenna (هن) . ولأثر المقايضة في صيغ الصائت السامية اطر : "المقايضة في صيغ الصائت العربيّة والساميّة" ص 19 - 54

(35) انظر : Hetzron (1976) ص 103 .

والعربية مما يقابلها في الضمائر المفصلة للمخاطبات والغائبات (36) . وإذا كان الأمر كذلك فالشبه عارض ولا قيمة له من حيث التصنيف النوعي . وهناك ردّ آخر على أصحاب الحجة المبنيّة في "أ" أعلاه ، وهي أن استخدام اللاحقة -n ليس مقصوراً على 'العربية الكنعانية' إذ إنها ترد في النقوش العربية الجنوبية (37) ، وهذا يُبطل الفصل بين العربية والسمائيات الجنوبية . وأخيراً لا بدّ من القول إن الاعتماد على ظاهرة واحدة ، أي تورّع صميري المخاطبات والغائبات في المضارع ، على ما في تلك الظاهرة من تشعب ولا انتظام ، لتقرير موضع العربية لا من السامائيات الشمالية والجنوبية فحسب بل من علاقتها بالعربية وبالآرامية تكويناً وتصنيفاً ، لَشَطَطٌ بَيْنَ وتجاوزٌ بعيد يحمل الظاهرة - حتى ولو سلّمنا بأنها صحيحة أو افترضنا أنها مبتكرة innovation - أكثر مما يجيزه أيّ منطق سليم .

\*\*\*\*\*

ماذا نستخلص إذن من الحجج السابقة ومناقشتها ؟ ولنبداً بما هو الأظهر والأسهل : فالعربية تُفارق الأكديّة - أي السامية الشرقيّة - مفارقةً تحتم تصنيفها في حيزين منفصلين . وإذا نظرنا في النقاط الرئيسية التي أوردناها - وهي الحجج الأربع في النظرية الأولى والحجج الخمس في الثانية ، ويمثّل مجموعها ما يمكن أن يكون ظواهر مستحدثة لخطوط مورفيمية تصلح أساساً للتصنيف - وجدنا العربية والأكديّة متباينتين في كلّ منها بغير استثناء . وبمكنا إجمال هذا التباين في النقاط التالية بحسب ورودها السابق :

- (1) تكثر جموع التكسير في العربية ، وتخلو منها الأكديّة .
- (2) تُرد صيغة الفعل الماضي المبني للمعلوم على وزن fa'ala في العربية ، أي بفتحة بين العين واللام ، وهي في الأكديّة ضمة في الغالب نحو iskun (وَضَع) (38) .
- (3) تطرّد في العربية صيغتا "قَاتَلَ" و"تَقَاتَلَ" ، وتخلو منهما الأكديّة .
- (4) يقابل الصامت /t/ في العربية الصامت /p/ في الأكديّة .

(36) انظر : (1991) Zaborski ص 369 .

(37) انظر : (1987) Voigt ص 15-13 .

(38) انظر : (1969) Moscati ص 123 .

- (5) تقابل صيغة yaqtulu العربية صيغة yaqattal في نحو iqabbar .
- (6) نسي العربية مجهول من كل فعل متعدّد ، وتحلو الأكديّة ثامناً من الساء للمجهول .
- (7) تقتصر حركة حرف المضارعة في العربية على الفتحة ، وتتفاوت في الأكديّة بين الفتحة والكسرة (39) .
- (8) تستخدم العربية الناء في ضميري الرفع المتحرّكين للمتكلم والمخاطب ، في حين تُردّ الناء في الأكديّة في المخاطب ويقابلها الكاف فيها في المتكلم .
- (9) تستخدم العربية na- ضميراً للمخاطبات والغالبات في المضارع ، يقابله في الأكديّة ā- .

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى التطابق القائم بين الأكديّة والعربيّة من حيث نظام الإعراب ، تشاركهما في ذلك الأوغاريتية : فتوزيع حركات الإعراب في العربيّة بين ضمة هي عَلم الإسناد ، وفتحة هي عَلم المفعوليّة ، وكسرة هي عَلم الإضافة له نظير تامّ في توزيع حركات الإعراب في الأكديّة وفي تضمّنها تلك الدلالات العامّة نفسها ، نحو tābu للرفع tāba للنصب و tābi للجرّ (40) . إلا أننا نذكر هذا هنا لننفي أن يكون فيه دليل على علاقة تكوينيّة تجمع بين العربيّة والأكديّة ، وذلك لاعتقادنا الجازم بأن نظام الإعراب من المشترك لساميّ . أي أنه يرجع إلى الساميّة الأمّ بدليل وجوده في الأوغاريتية مطابقاً للعربيّة والأكديّة ، ووجود بقايا منه في عدد من اللغات الساميّة الأخرى ، كورود اللاحقة ā- للطرفيّة في العربيّة ، واحتفاظ الحبشيّة بعلامة الرفع ā- في بعض الأعداد ، نحو šalastu (ثلاثة) samānītū (ثمانية) . معنى هذا أن الإعراب

(39) سبق أن ذكرنا ثلثة بهراء في الهامش 27 . والواقع أن هذه اللهجة (أي تعلّم ، نعلم ، يُعلمين إلخ) ولهجة قريش (أي تعلّم ، نعلم ، يُعلمين إلخ) سواءً في احتفاظ كلّ بحركة واحدة في جميع تصارييف الفعل ، خلافاً للأكديّة التي تتفاوت فيها الحركة في تلك التصارييف . وإبما نستثني من هذا التعميم فعلاً واحداً فحسب هو إخال ، بالكسر ، وسائر التصارييف بالفتح (نخال ، تُخالون ، إلخ) ومن اللافت حقاً أن أصحاب التلثة يفتحون همزة أخال (انظر : اللسان ، خيل) ، ولعلّ هذا عائد إلى المحالفة dissimilation في كلتا اللهجتين .

(40) في الأكديّة أيضاً تُستخدَم ، للطرفيّة ويقابلها في العربيّة الضمة في نحو تحتّ وفوقّ وحيثّ وبعدّ إلخ وفيها أيضاً is للمفعوليّة غير المباشرة dative وللطرفيّة أيضاً ، وليس لهذه اللاحقة نظير في العربيّة . انظر : (1969) Von Soden ص 78 وما بعدها



سقط في بعض الساميّات واحتفظ به بعضها وليس معناه أن بعضها استحدثه فيكون فيه دليل على علاقة نصيفيّة (41) .

من الواضح إذن أن العربيّة يجب أن تُصنّف خارج الساميّة الشرقيّة (أي الأكديّة ومعها متفرعاتها البابليّة والأشوريّة ، وكذلك الإبلانيّة إن صحّ انتمائها إلى الساميّة الشرقيّة ؛ انظر هامش 2 أعلاه) . أما بعد هذا فالأمر فيه اضطراب وتعقيد . وقد أضحى بيّناً من كلّ ما سبق أن الخطوط المورفيميّة متداخلة في مجملها ، أو في أحسن الأحوال غير مقتصر استعمالها على آيّة لغتين اثنتين أو فوق ذلك . فما أن نقع على ظاهرة صرفيّة قد تميّز لغتين اثنتين فصاعداً حتى نجد لتلك الظاهرة أثرًا في لغات أخرى أو نقع على تفسير ينفي العلاقة التكوينيّة المترتبة عليها ويردّ الظاهرة إلى توارّد ناشئ عن ظروف صوتيّة - كتحوّل /p/ إلى /f/ (42) - أو صرفيّة - كاستخدام n رفعًا للانباس بين لاحقة التثنية ولاحقة المحاطبات والعائبات (43) . إن هذا الواقع يدعونا إلى القول إن العربيّة يتنازعها نازعان : أحدهما شماليّ غربيّ والثاني جنوبيّ . وإذ ذاك فلا مفرّ من القول بوجود مُتّصِلٍ لهجيّ أو لعويّ continuum يميل أحياناً إلى النازع الأوّل وأحياناً أخرى إلى النازع الثاني . ونجدنا في هذا على وفاق مع Zaborski في كلامه على مُتّصِلٍ كهذا (44) ، وإن كنّا أميلُ منه إلى النظريّة الأولى ، وبخاصّة لأنّها لا تفصم العلاقة بين فرعيّ العربيّة الكبيرين : الشماليّ والجنوبيّ . ويحسن التذكير هنا بما مرّ سابقاً عن طبيعة الكتابة الصاميّة للنقوش الجنوبيّة وعن قلة الشواهد في مادّتها أحياناً . فمن حيث الكتابة وجدنا أن الحجّة الثالثة لأصحاب النظريّة الثانية يُضعفُها عدم تمثيل لصوائت كتابةً في تلك النقوش ؛ ومن حيث قلة الشواهد وجدنا أنه لا يمكن الجرم بأن التاء لا تردّ مطلقاً في ضمير المخاطب لأن ضمائر الغيبة نادرة الوجود جدّاً في النقوش الجنوبيّة نظراً لطبيعة المادّة التي دوّنها أصحابها والتي

(41) انظر أيضاً ما ذكرناه عن ظاهرة الإعراب في الساميّات وتوسع العربيّة فيها ، في : لغة العربيّة المقارن ص 154 - 155 .

(42) راجع الحجة الرابعة لأصحاب النظريّة الأولى .

(43) راجع للحجة الخامسة لأصحاب النظريّة الثانية .

(44) وهو يسميه مُتّصِلاً لهجياً dialect continuum ويُرجع الرأي القائل به إلى أوائل دارسي الساميّات ، وفي طلبهم بولنكه راجع : (1991) Zaborski ص 365 - 366 و 373 374

تكاد تقتصر على السرد بصيغة الغائب . وفيما عدا فَصَم العلاقة بين عريّة الشمال وعريّة الجنوب ، فإننا مطمئنون إلى صحّة النازعتين اللذين تنحو العريّة نحو كل منهما في مسائل بعضها . وانطلاقاً من الخطوط الصرفيّة التي عرضنا لها يمكننا تأكيد هذين النازعين من خلال الحقائق التالية ، نبدأها بالمسألتين الأولى والثالثة في النظرية الأولى :

1- أن العريّة أكثر ما تشبه الحبشيّة في استخدامها جموع التكسير ؛ إلا أن في بعض اللغات الشماليّة بقايا من استخدام تلك الجموع .

2- أن العريّة تشاطر الحبشيّة استخدام التصريفين "قَاتَلَ" و"تَقَاتَلَ" ؛ إلا أن صيغة pō'ēl العبريّة التي تقابل "قَاتَلَ" تنبئ بأن التشابه القائم بين العريّة والحبشيّة ليس علم النظر في اللغات الشماليّة .

فالنازع إذن في هذين الأمرين جنوبيّ في المقام الأوّل مع وجود نظائر شماليّة. وأما ما كان النازع فيه شماليّاً في المقام الأوّل مع وجود نظائر جنوبيّة فالحقائق التالية المنتزعة من النظرية الثانية :

1- أن العريّة تشارك الساميّات الشماليّة في استخدام صيغة yaqtulu خلافاً للحبشيّة ؛ إلا أن في العريّة الجنوبيّة دلائل على وجود تلك الصيغة .

2- أن العريّة تماثل الساميّات في استخدام صيغ المجهول وإن كانت أكثر طراداً فيها من أخواتها ؛ إلا أن الراجع أن العريّة الجنوبيّة قد استخدمت البناء للمجهول دون أن تتمكّن كتابتها من تمثيل الفرق بين المعلوم والمجهول ، شأن العريّة في ذلك قبل ابتداء رموز صوائتها القصيرة .

3- أن العريّة ، كالساميّات الشماليّة ، قد جعلت الناء المتحرّكة علماً على ضمير المتكلّم بدلاً من الكاف في الساميّات الجنوبيّة ؛ إلا أن الناء ، لا الكاف ، هي التي ترد في بعض اللهجات الآراميّة وفي بعض اللهجات اليمنيّة الحديثة أيضاً ، وفي عدم الاطراد هذا ما ينهي عن إثبات نازع وحيد في علاقة العريّة بأخواتها .

4- أن العربية توافق الساميات الشمالية في استخدام -na- ضميراً مسنداً إلى محاطبات والغائبات مع المضارع . إلا أن هذا الضمير يرد أيضاً في النقوش العربية الجنوبية .

إن المتصل اللّهي الذي تكتبه النقاط الست السابقة له شواهد أخرى مبنوثة في مواطن متفرقة من النحو السامي . ونكتفي هنا بذكر ثلاث مسائل سريعة منها لمجرد أن نثبت عدم اقتصار الشواهد على الحجج التي أوردناها في هذه الدراسة (45) .

المسألة الأولى أن أداة التعريف في العربية الأم هي على الأرجح -han\* (التي تطوّرت فيما بعد إلى -al) وأن هذه الأداة نظائر في الساميات الشمالية وفي الساميات الجنوبية على حدّ سواء ، خلافاً لمن يعدّ العربية "شمالية" في هذا الأمر .

والثانية أن سقوط ضمائر الغيبة المتصلة ذات حرف الصغير -s- أو -š- من العربية والساميات الشمالية وبقاء تلك التي بالهاء (-h-) خلافاً لما في السامية الأم ليس دليلاً على نزعة "شمالية" لدى العربية لأن إحدى اللهجات العربية الجنوبية الرئيسية ، وهي السبئية ، تستخدم الهاء أيضاً خلافاً للمعينية والقنابية (46) ، كما أن الحبشية نفسها تجانس العربية في هذا الجانب .

وأما المسألة الثالثة فإنّ حرف التعدية في الصيغ الفعلية في الساميات هو الهاء أو الهمزة أو حرف الصغير -s/-š- ، وقد احتفظت العربية بالثاني منهما في وزن "أفعل" وبالثالث في "استكسب" (47) . ويُستدلّ من توزّع هذا المورفيم في الساميات أن العربية

(45) انظر تفصيلاً أكبر لهذه المسائل الثلاث في (1991) Zaborski من 372 - 373 .

(46) انظر القائمة التي تبين توزّع هذه الضمائر في العربية الجنوبية في (1969) Moscati من 159 .

(47) في العربية شواهد قليلة جداً على هاء التعدية ، في نحو "فرقت الماء" و"فرقت الثوب" و"فرخت الدابة" و"فرخت الشيء" (انظر : سر صناعة الإعراب 554/2) ، ولعلّ منه "هات" بدلا من "أت" . ويقتصر هذا على الألفاظ المسموعة أي أن الهاء ليست منتجة على سبيل القياس . ويصح في السين التي ترد في وزن "سقل" ما يصح في الهاء من حيث البدرة وعدم الإنتاج ؛ ومن أمثلتها "سقلته" أي صرعه ، و"سقلتي" وهذه الأخيرة أقرب أن تكون على وزن "أفعل" من أن تكون ألفها زائدة للإلحاق كما فسرها اللعويون (سر الصناعة 674/2 و688) .

يربطها بكلّ من الساميّة الشماليّة والجنوبيّة روابط تنبئ بمُتّصلٍ لهجيّ أو لغويّ لا محدود فاصلة وحامدة بين الساميّات المختلفة (48) .

ستخلص ممّا سبق أن التأثيل المعجميّ العربيّ يجب أن يركّز إلى الحقائق اللغويّة التي أظهرناها فيما سبق : فالتمايز واضح بين العربيّة والساميّة الشرقيّة ، إلا أن المجموعة الساميّة الشماليّة والمجموعة الساميّة الجنوبيّة تتنازعان العربيّة في الخطوط الصوفيّة الأساسيّة ، ولذلك فمن المتعذّر أن نصنّف العربيّة في مجموعة واحدة مع أيّ من المجموعتين ونغفل علاقتها بالمجموعة الأخرى . وترجمة هذا الكلام النظريّ من الوجهة العلميّة أنه عند تأثيل الكلمات في المعجم التاريخيّ يُستحسن ذكر الكلمات الساميّة الشقيقة cognates ضمن ثلاث مجموعات أو لاها الساميّة الجنوبيّة ، وثانيها الساميّة الشماليّة ، وثالثها الساميّة الشرقيّة . وليس المراد من تقديمنا الساميّة الجنوبيّة على الشماليّة إصدار حكم جازم باتّناء العربيّة إليها بأكثر من انتمائها إلى المجموعة الثانية ، بل الإبقاء على العربيّة الجنوبيّة في المجموعة الأولى ، الأقرب إلى العربيّة إظهاراً للحقائق الجغرافيّة والروابط الحضاريّة التي قد يُسهّم تقدّم الدراسات المقارنة في الكشف عن أثرها اللغويّ وعن مدى تقارب فرعيّ العربيّة بأكثر ممّا تحير معرفتنا الحاليّة تأكيده . وأما جعل الساميّة الشرقيّة في الموضع الثالث فاشئ عن المروق الكبرى التي تفصلها عن العربيّة . وبعد هذا نقترح أن يكون للغات التي تجمعها بالعربيّة أصولٌ قديمة ، كالمصريّة القديمة والبربريّة ، حيّزٌ ملحق بالمجموعات الثلاث تلك ، يُبيّن فيه المحرور المشترك الذي كان بين الساميّات وأنسابها الأبعد قبل الانفصال . ولعلّ في هذا الأساس النظريّ وفي اقتراح تطبيقه عمليّاً ما يهيّء للتأثيل المعجميّ من مطلقات متينة راسخة .

رمزي منير بعلبكي

الجامعة الأمريكيّة في بيروت

(48) في (1969) Moscati ص 125 - 126 أمثلة من مختلف الساميّات على التنوع ، وانظر أمثلة أخرى أيضاً في (1991) Zaborski ص 372 - 373 .

## قَضَايَا التَّأْرِخِ فِي مُدَوَّنَةِ الشَّعْرِ الْجَاهِلِيِّ الْمُعْجَمِيَّةِ

إبراهيم بن مراد

### 1 - تمهيد :

من المتَّفَق عليه بين القدماء والمحدثين أنَّ الشعرَ ديوانُ العرب . فلقد كانت له منزلةٌ فضلى في حياتهم . فكانوا - حسب عبارة اليعقوبي - يقيمونه "مقامَ الحكمة وكثير العلم (١)" ، ولم يكن لهم شيءٌ يرجعون إليه من أحكامهم وأفعالهم إلا الشعر ، فيه كانوا يختصمون وبه يتمثلون وبه يتفاضلون وبه يتقاسمون وبه يتناضلون وبه يُمدحون ويُعابون" (٢) . وقد عدَّ الجاحظُ من قبله الشعرَ خصيصةَ العربِ الأساسية . فلقد قارَن بين الأممِ فيما اختصَّت به وأكد اختصاصَ العربِ بأشياءَ يتقدمها "قولُ الشعر وبلاغةُ المنطق وتشقيقُ اللغة وتصريفُ الكلام" (٣) . بل إنَّ الجاحظَ يربطُ قوَّةَ هذه المَلَكة عندهم بكونِ القرآنِ مُعْجِزَةَ الرَّسُولِ . فلقد أنزلَ القرآنُ - وهو من حيث اللغة ضربٌ من القول ، لكنه قولٌ ذو خصائصَ مميَّزة له عن سائر الأقوال - تحدِّيًا للعرب في ضربٍ آخرَ من القول قد برعوا فيه وتقدَّموا على غيرهم من الأمم (٤) ، هو الشعر .

(١) اليعقوبي: التاريخ، 304/1.

(٢) الجاحظ: رسالة مناهب للترك ، ضمن: رسائل الجاحظ ، 70/1 .

(٣) الجاحظ: رسالة حجج النبوة ، ضمن: رسائل الجاحظ ، 279/3 .

والأهمية التي أعطاها العرب للشعر في حياتهم وأعطاهما العلماء له في التعرف على أحوالهم ، تُعطيها له اليوم أيضا في التأريخ للوحدات المعجمية (4) في لغتهم ، فإن التأريخ للوحدات المعجمية المكوّنة لمعجم لغة ما في المعجم التاريخي - إما يُرجع فيه إلى النصوص أولاً . ذلك أن مؤلف المعجم التاريخي لا يستطيع أن يؤرخ لظهور وحدة معجمية ما في الاستعمال على السنة الثامن مئيلة يستطيع التأريخ لظهورها في نص من النصوص . فإن النص وثيقة مكتوبة قابلة للتأريخ ؛ أما الاستعمال غير المدوّن فيستمر إلى الشفوي المروي الذي لا يكتسب قوة النص المكتوب المرجعية . ولهذا كله فإن تأليف المعجم التاريخي - مثلما نجد في معجم روبار التاريخي للغة الفرنسية ( Le Robert. Dictionnaire historique de la langue française ) (5) مثلا - يُرجع فيه إلى أقدم نص ظهرت فيه الوحدة المعجمية المؤرخة أو المعنى المؤرخ من معاني وحدة معجمية ما قد تطور استعمالها عبر التاريخ . وأقدم نص رجع إليه مؤلفو معجم روبار التاريخي "قيل" سنة 842م ، وهو "عهود سترامبورغ" ( Les Serments de Strasbourg ) ، وهو نص سياسي تعاهد فيه باللغة الرومانيّة (Le roman) اثنان من أبناء لويس (Louis) بن شارلمان (Charlemagne) ضد أخ لهما . لكن هذا النص لم يظهر مكتوباً إلا حوالي سنة 1000 م في كتاب حول أخبار أبناء لويس بن شارلمان . ورغم تأخر ظهور هذا النص مكتوباً فقد عدّه مؤلفو معجم روبار التاريخي "شهادة ميلاد اللغة الفرنسيّة" ( Acte de naissance du français ) (6) . وهذا النص يشبه في هويته التاريخيّة كما يلاحظ النصوص العربيّة الجاهليّة التي دُوّنت في القرن الثاني الهجري ، أي في القرن الثامن الميلادي . وهو - مثل نصوصنا الجاهليّة - لم "يؤلف" إلا بعد أن شاعت الوحدات المعجمية التي اشتمل عليها بين أفراد

(4) نميز بين "الوحدة المعجمية" و"المفردة". فالمفردة هي الوحدة المعجمية البسيطة ، أي التي لم تؤلف مع غيرها فتكون مركبة - إذا كونتها مفردتان - أو معقدة إذا كونتها ثلاث مفردات أو أكثر . وإن قيل الوحدة المعجمية أعم وأشمل من المفردة لأنها تكون بسيطة وتكون مركبة وتكون معقدة ، كما تكون عبارة . ينظر حول هذه المفاهيم إبراهيم بن مراد : الوحدة المعجمية بين الأفراد والتضام والتلازم ، قلم في ندوة "التلازم اللغوي والتضام" (ندوة جمعية المعجمية العربيّة بتونس الوطنية الثالثة ، 2 3 ماي 2003) [وثمير في مجلة "الدراسات المعجمية" ، (الرباط) ، 5 (2006) ، ص ص 23 - 31 ]

A.a.n Rey (dir) Dictionnaire historique de la langue française. Dictionnaires LE ROBERT, (5) Paris, 1992 (2vols).

(6) المرجع نفسه ، 829/1 (المسطر 4 من العمود 2).

الجماعة اللغوية التي استعملتها واستقرت معانيها التي يُعبرُ بها عنها . ولا شك أن ذلك الشيوع وهذا الاستقرار لم يحصل إلا بعد أن استعملت أجيال سابقة لسنة 842 م تلك الوحدات المعجمية ، فالرومنية التي ستولد عنها "الفرنسية القديمة" "l'ancien français" ، في القرن التاسع الميلادي ، قد تولدت بدورها عن اللغة اللاتينية منذ القرن الخامس الميلادي (7) . وإذا إن المتكلمين الأولين الذين استعملوا تلك الوحدات المعجمية قد طُوِّت أزمانهم فإن مؤرخ وحدات المعجم لا يستطيع - ما لم يكن قد عاصرهم فنقل عنهم - أن يؤرخ للوحدات المعجمية التي استعملوها إلا باعتماد النصوص التي ظهرت فيها . فلك النصوص ذات قيمة أثرية حقيقية لأنها بالنسبة إلى مؤرخ وحدات المعجم كالمعالم الأثرية الحقيقية بالنسبة إلى عالم الآثار . والمستفاد مما ذكرنا أن التأريخ للوحدات المعجمية وللمعاني ليس تأريخاً لأول ظهور لها في الاستعمال ، بل هو تأريخ لأول ظهور لها في نص من النصوص المكتوبة .

## 2 - العربية والتدوين :

وتأريخ اللغة العربية من حيث التدوين في النصوص ينقسم إلى ثلاث مراحل كبرى : الأولى - بدءاً بأخذنها وانتهاءً بأقدمها - معلومة النصوص قابلة للتأريخ لأنها مكوّنة تدويناً حقيقياً في نصوص أصلية ، ونعني بها المرحلة المتأخرة التي تبدأ ببدايات القرن السابع الميلادي بظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم خاصة ، والثانية هي السابقة للأولى مباشرة ، وهي التي اشتهرت تسميتها بالفترة الجاهلية ، وهذه المرحلة ليست بالمعلومة تماماً وليست بالمجهولة تماماً كما سنبين ، وهي تُغطّي فيما نرى نحو عشرة قرون لأنها تمتد من حوالي سنة 400 ق.م إلى بدايات القرن السابع الميلادي ، بظهور الإسلام ، وأما المرحلة الثالثة ممّحولة تماماً إذ لم نحصنها عنها نصوصاً بعد حسب علمنا ، وهي كلّ الزمن السابق للمائة الرابعة قبل الميلاد .

والمرحلة التي تعنيها في بحثنا هنا هي الثانية . والنصوص التي تنتمي إليها صنفان : الأول ثمّش النقوش المكتشفة في شمال الجزيرة العربية ، وخاصة في الحجاز ونجد ، وهذان

(7) ينظر في المرجع نفسه ما كتب عن نشأة اللغة الفرنسية ، 829/1 - 830 ، وعن نشأة اللغات الرومانيّة ، 1825 - 1824/2 .

المنطقتان كما نعلم هما مهذبة العربية التي وُصِفَتْ في المرحلة المتأخرة التي اعتبرناها الأولى وكانت الأساس الذي أقيم عليه علم العربية ، وعن نجد أثر ذلك واضحاً في كتاب سيبويه الذي كان يفضل عربية أهل الحجاز وعربية بني تميم - وهم أهم سُكَّان نجد - ويعتبرهما مُمَثِّلَتَيْنِ للغة المَرْضِيَّة التي يُحْتَجُّ بها (٨) . والنقوش التي وصلتنا من المنطقتين المذكورتين مشتملة على نصوص من اللهجات الثمودية واللحيانية والصفوية ، نسبة إلى منطقة الصمادة (٩) ؛ والمدونة المعجمية التي تُشتمل عليها تلك النقوش مهمة جداً لتأريخ الوَحَدَات المعجمية في اللغة المستعملة في هذه المرحلة الثانية . وأما الصنف الثاني من النصوص فتمثله النصوص الشعرية .

والشعرُ الجاهليُّ حقيقة لا يرقى إليها الشك . ولقد غنيَّ القدماء بتدوين أسماء الشعراء الجاهليين وجمع أشعارهم واختيار ما راق لهم منها في مجاميع . ومن أقدم القوائم التي وُضعت بأسمائهم قائمة اليعقوبي في تاريخه (١٠) ، وفيها أربعة وسبعون شاعراً من غير المخضرمين ؛ وأما الجمع فقد غنيَّ به علماء القرنين الثاني والثالث المحرَّرين فوضعوا دواوين الشعراء ، وكان جمعهم في الغالب كالتحقيق في العصر الحديث لأنهم أثناء الجمع يقارنون بين الروايات ويثبتون ما يروونه أفضل القراءات . وقد كانت أعمالهم متفاوتة في الجودة . ويبدو أن أبا سعيد السكري (ت. 275 هـ / 888 م) كان أحسنهم عملاً (١١) ، وقد جمع منفردة ثمانية وأربعين ديواناً لشعراء جاهليين وإسلاميين . وأما المجاميع المختارة فكثيرة ، ومن أقدمها وأشهرها "المفضليات" التي ألَّفها المفضل الضبي (ت. حوالي

(8) ينظر : سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، 1966 - 1977 ، 122/1 ، 182 ، 304 ، 396 ، 413/2 ، 98/3 ، 271 ، 278 ، 473/4 ... إلخ

(9) ينظر حول اللهجات الثلاث جواد علي : تاريخ العرب قبل الإسلام ، الجزء السابع : القسم اللغوي ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1957، ص 188 - 325 ؛ رمزي بطيحي : الكتابة العربية والسامية، بيروت، 1981، ص 105 - 109 .

(10) اليعقوبي : التاريخ، 304/1 - 313 .

(11) تنظر شهادة ابن اللديم فيه ، فقد قال (الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران ، 1971، ص 178) : "والذي عمل من العلماء أشعار الشعراء فجود وأحسن ، أبو سعيد السكري" ؛ ولم يكتف بجمع دواوين الشعراء ، بل جمع أشعار القبائل أيضاً ، وقد ذكر ابن اللديم (الفهرست، ص 180) أسماء القبائل التي جمع شعرها وصددها أربع وضرون .



178هـ/793م) ، و"الأصمعيّات" التي ألفها أبو سعيد عبد الملك الأصمعي (ت. 214 هـ/829م) ، إضافة إلى كتب كثيرة تحمل عنوان "طبقات الشعراء" و"الشعر والشعراء" .

### 3 - في قضايا التاريخ للشعر :

لم يُؤازر الاهتمام الكبير بالإحصاء والجمع اهتمام مثله بالتاريخ . فإن الغالب على علماء مرحلة الجمع والتدوين ، في القرنين الثاني والثالث الهجريين خاصة ، كان الاكتفاء بتصنيف الشعراء إلى جاهليين ومخضرمين وإسلاميين . ولم يكن التاريخ الدقيق للشعراء من عايتهم مثلما كان جمع شعرهم وتدوينه . وهم بذلك قد وفّروا مادة جيّدة للاستشهاد بالشعر في المعجم اللغوي عامة ، لكنّ المادة التي وفّروها ليست مُهيأةً للاستشهاد بها في تأليف المعجم التاريخي . وإذن فإنّ الشعر الجاهلي يثير جملة من القضايا لمؤلّف معجم اللغة العربية التاريخي ، ونريد أن نحمل تلك القضايا في الخمس التالية :

#### 3-1 . تاريخ النصوص :

تُسمّى القضية الأولى "تاريخ النصوص" . فإنّ النصّ يمكن أن يؤرّخ عامة بحمّلة من الوسائل ، أهمّها ثلاث هي : (1) تاريخ كتابته تاريخاً صريحاً ، إمّا بذكر الكاتب تاريخ انتهائه من التأليف ، وإمّا بإشارته في النصّ ذاته إلى شواهد تاريخية يمكن أن يُستدلّ بها على تاريخ كتابته ؛ (2) ذكر ظروف معينة أحاطت بكتابة النصّ مثل تأليفه لشخص بعينه أو لتحديد حدثٍ ما سياسيٍّ أو عسكريٍّ أو اجتماعيٍّ ؛ (3) الاستشهاد به أو النقل عنه في نصوص لاحقة تؤرّخ له .

ويمكن تطبيق الوسائل الثلاث المذكورة في تاريخ الكثير من النصوص الإسلامية . فمن أمثلة التّشبيه إلى تاريخ التأليف ذكر أبي عُبيد البكري (ت. 487 هـ/1094م) أنّه ألف كتابه "المسالك والممالك" سنة 460 هـ/1068م<sup>(12)</sup> ، وذكر أبو العباس التّيفاشي (ت. 651 هـ/1253م) أنّه ألف كتابه "أزهار الأفكار في جواهر الأحجار" سنة 640 هـ/1242م

(12) ينظر : أبو عبيد البكري : المسالك والممالك ، تحقيق إدريان فان ليوفن ( A. P. van Leeuwen ) وإندري فيري ( A. Ferre ) ، تونس ، 1992 ، 865/2 (ف 1444) و 902/2 (ف 1512) .

(13) ؛ وأما سِرُّ كتابة النصّ من الظروف التي أحاصتْ تأليفه فكثيرة أمثلته . منها تأليفُ أبي عُثمان الحاحط حملةً من رسائله لبعض رجالات عصره ، من السّاسة خاصّة ، مثل تأليفه رسائله 'المعاش والمعاد' و'في نفْي التشبيه' و'في الثّابتة' للقاضي أبي الويد محمد بن أحمد بن أبي دُواد الذي كان نائبا لأبيه في القضاء من سنة 218 هـ/833 م إلى سنة 233 هـ/847 م، وقد خَلَفَ في هذه السّنة أباه في القضاء حتّى 237 هـ/851 م ؛ وتأليفه رسالة "في الجَدِّ والهرل" لمحمد بن عبد الملك الرّيات الذي كان من سنة 221 هـ/836 م إلى 233 هـ/847 م وريثاً للمعتصم ثم للوائق ثم للمتوكّل ؛ وتأليفه رسالة "مناقب الترك" لفتح بن خاقان الذي شغل خططاً سياسيّة كثيرة لمتوكّل من سنة 232 هـ/846 م إلى سنة 247 هـ/861 م (14) ؛ ومنها أيضاً تأليفُ أبي حيّان التّرجيدي (ت. 414 هـ/1023 م) كتاب "الإمتاع والمؤانسة" لأبي الوفاء المهندس في زمن وزارة أبي عبد الله بن سعدان بين 373 هـ/983 م و375 هـ/985 م بعد أن قدّم مادّته في مسامرات خلّال ليالٍ للوزير (15) ؛ وأما الاستشهاد بالنصّ في نصوصٍ لاحقة تورّخ له فأهمّ مظاهره تدوينُ النّصوص في كتب التاريخ ، وخاصة في الكتب المصنّفة بحسب السنوات وما جرى فيها من الأحداث . فإنّ من هذه الكتب ما يشتملُ على وثائق أصليّة مؤرّخة مثل الرسائل والخطب والعهود والوصايا . ونجدُ من هذا الصنف من النّصوص عدداً كبيراً في كتاب تاريخ الرسل والملوك لابن جرير الطبري (ت . 310 هـ/922م). ومن أمثلة الرسائل رسائلُ الرسول (ص) إلى هرقل (16) والنجاشي (17) وكيسرى (18) سنة ( 6 هـ / 627 م ) ؛ ورسائله إلى ملوك حمير سنة 9 هـ/630 م (19) ،

(13) أبو العباس أحمد التّيفاشي : أزهار الأفكار في جواهر الأحجار ، تحقيق محمد يوسف حسن ومحمد بسيوني خفاجي ، القاهرة ، 1977 ، ص 92 .

(14) تنظر الرسائل المذكورة في الجزء الأول من "رسائل الجاهظ" (يراجع التّعليق (2)) .

(15) تنظر إشارة التّوجيهي إلى أن ابن سعدان كان في الوزارة عندما استجاب لطلب أبي الوفاء المهندس في تأليفه كتابه : الإمتاع والمؤانسة ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ، القاهرة ، 1939 - 1944 ، 5/1 ، 228/3 و229 .

(16) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق جماعة من المستشرقين بإشراف دي حويه ( M J De Goeje ) ، ط2 ، بريل ( E J Brill ) ، ليدن ، 1964 ، (مصورة عن الطبعة الأولى الصادرة بين 1879 - 1901) ، 3/1 ، ص 1565 .

(17) المرجع نفسه ، 3/1 ، ص 1569 .

(18) المرجع نفسه ، 3/1 ، ص 1571 .

(19) المرجع نفسه ، 4/1 ، ص ص 1881 - 1884 .

ورسالتا عمر بن الخطاب سنة 14 هـ/635 م إلى أبي عبيدة بن الجراح لتوليته أمر الجند مكان خالد بن الوليد<sup>(20)</sup> ، وإلى سعد بن أبي وقاص في فتح القادسية<sup>(21)</sup> ؛ ومن الخطب خطبة الرسول بالمدينة في أول جمعة جمعها سنة 1 هـ/622 م<sup>(22)</sup> ، وخطبة أبي بكر الصديق لما ولي الخلافة سنة 11 هـ/632 م<sup>(23)</sup> ، وخطبة زياد ابن أبيه لما ولي البصرة سنة 45 هـ/665 م<sup>(24)</sup> ؛ ومن العهد عهد الرسول (ص) بالولاية إلى عمرو بن حزم على بني الحارث بن كعب سنة 10 هـ/631 م<sup>(25)</sup> ، وعهد أبي بكر إلى الأمراء الذين ولّاهم سنة 11 هـ/632 م<sup>(26)</sup> ، وعهد معاوية بن أبي سفيان إلى ابنه يزيد بالبيعة سنة 60 هـ/680 م<sup>(27)</sup> ، والعهد الذي تم بين ابنه الرشيد الأمين والمأمون حول البيعة بالخلافة سنة 186 هـ/802 م<sup>(28)</sup> .. إلخ .

ولكن الوسائل التي ذكرنا يصعب تطبيقها في تأريخ النصوص الشعرية الجاهلية . فإن الوسيلة الأولى - أي التأريخ الصريح - لم تطبق البتة فيما نعلم ؛ والوسيلة الثالثة - أي ذكر الشواهد والتقول عنها - غير مجدية لأن الاعتماد على النصوص الجاهلية كان متأخراً جداً عن عصر تأليفها، فلقد أصبحت شواهد معتمدة في القرن الثاني الهجري ، في كتب اللغة خاصة ؛ وأما الوسيلة الثانية أي الظروف المحيطة بالنص - فهي الوحيدة القابلة للتطبيق ، ولكن تطبيقها محدود أيضاً ، فإننا نستطيع أن نؤرخ لبعض القصائد التي قالها شعراء قد عاصروا ملوكاً وكانوا أطرافاً في بعض الأحداث ، مثل قصائد النابغة الذبياني في الغساسنة والمناذرة ، والقصائد التي قالها عدي بن زيد في السحن ، أو القصائد التي قبلت في أيام معلومة من أيام العرب ؛ ولكن هذه الوسيلة قد توقع في الخطأ لأن من الظروف التي تذكر لقول شعر ما ، ما قد يكون من اختلاق الرواة وابتداع القصص ، وهذا ليس قليلاً في الحديث عن أيام العرب مثلاً .

(20) المرجع نفسه ، 1 / 4 ، ص ص 2144 - 2145 .

(21) المرجع نفسه ، 1 / 4 ، ص ص 2227 - 2228 .

(22) المرجع نفسه ، 1 / 3 ، ص ص 1257 - 1258 .

(23) المرجع نفسه ، 1 / 4 ، ص ص 1845 - 1847 .

(24) المرجع نفسه ، 1/2 ، ص ص 73 - 76 .

(25) المرجع نفسه ، 1 / 4 ، ص ص 1727 - 1729 .

(26) المرجع نفسه ، 1 / 4 ، ص ص 1884 - 1885 .

(27) المرجع نفسه ، 2/2 ، ص ص 196 - 197 .

(28) المرجع نفسه ، 2/3 ، ص ص 655 - 660 .

### 3-2 . في وجود الشعراء الجاهليين التاريخي :

والقضية الثانية نسميها "وجود الشعراء الجاهليين التاريخي". وهي مُرتبطة بقضية أخص منها هي الشك في الشعر الجاهلي . وهذه قضية معروفة معلومة يمكن أن تُقسَّم مواقف الباحثين والمعتنين بتاريخ النصوص الجاهلية منها إلى ثلاثة : موقف متطرف يرفض جلَّ الشعر الجاهلي ويراه من اختلاق الرواة وابتداعهم لأسباب قبلية وسياسية . والأخذ بهذا الموقف مؤدَّ إلى اعتبار الشعر الجاهلي الذي وصلنا لا يصف لغة الجاهليين ولا يصلح - لذلك - لأن يُعتمد في التاريخ للوحدات المعجمية في اللغة العربية ولمعانيها ؛ والموقف الثاني موقف متطرف أيضاً ، لأنه يقبل جلَّ ما وصلنا من الشعر الجاهلي ويرى فيه وثيقة لا تقبل الدحض أو التفض ، وأصحاب هذا الموقف لا تعينهم تاريخية الشعراء أو تاريخية النصوص التي تُنسب إليهم بقدر ما تعينهم النصوص ذاتها من حيث هي نصوص أدبية ؛ والموقف الثالث وسط يرى في الشعر الجاهلي حقيقة تاريخية لكن ينبغي للباحث ألاَّ يُسلم تسليمًا مطلقاً بصحة شيء غير قليل مما وصلنا منه .

ولا شك أن النخل ظاهرة قديمة معروفة . ومن الأدلة على صحة وجودها تقوِيل القدماء آدم شعراً بالعربية في دناء ابنه هابيل لما قتله أخوه قابيل (29) ، وكان اللغة العربية قديمة قديم آدم ! وقد نبه القدماء أنفسهم إلى هذه الظاهرة وانتقلوها ودعوا إلى الاحتياط منها . ففي الشعر - حسب عبارة ابن سلام الجُمحي (ت. 231 هـ/845 م) - "مَصْرُوعٌ مُفْتَعَلٌ مَوْضُوعٌ كَثِيرٌ لَا خَيْرَ فِيهِ" (30) ؛ وقد ذَكَرَ ابنُ سلام بعض أسباب نُحْلِ الشعر : "فلَمَّا رَاجَعَتِ الْعَرَبُ رِوَايَةَ الشَّعْرِ وَذَكَرَ آيَاتِهَا وَمَآثِرَهَا ، اسْتَقْبَلَ بَعْضُ الْعَشَائِرِ شَعْرَ

(29) ينظر الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، 1/1 ، ص 145 - 146 (وقد أسند الرواية إلى علي بن أبي طالب) ؛ البكري : المسالك والممالك 68/1 (ف 47 ، وهو يُسند للخبر إلى علي أيضاً) ؛ أبو العلاء المعري : رسالة الغفران ، تحقيق عائشة عبد الرحمن ، ط 8 ، القاهرة ، [1990] ، ص 360 - 364 ، وقد سخر أبو العلاء من نسبة الشعر إلى آدم . فقد أنطق آدم - وقد حاوره ابن القارح في مسألة شعره - بقوله : أغزر علي بكم معشر أنبيئي ! إنكم في الضلالة متهوكون ! ألَيْتَ ما نطقَ هذا النظيم ولا نطق في عصري، وإنما نظمته بعض القارحين . فلا حول ولا قوة إلا بالله ! كذبتم علي خالفكم وركبكم ، ثم علي آدم ليحكم ، ثم علي خواء أمكم ، وكذب بعصمكم علي بعض ، وملاككم في ذلك إلى الأرض" (ص 364) .

(30) محمد بن سلام الجُمحي : طبقات فحول الشعراء ، تحقيق محمود محمد شاكر ، ط 2 ، القاهرة ، 1974 (جزءان) ، 4/1 .

شعرائهم وما ذهب من ذكر وقائعهم . وكان قومٌ قلت وقائعهم وأشعارهم فأرادوا أن يُلحَقُوا من له الوقائع والأشعار، فقالوا على ألسنة شعرائهم . ثم كانت الرواة بعدُ فرادوا في الأشعار التي قيلت . وليس يُشكَلُ على أهل العلم ريادة الرواة ولا ما وضعوا ، ولا ما وصع المولّدون ، وإنما عَضَلُ بهم أن يقول الرجلُ من أهل البادية من ولد الشعراء أو الرجل الذي ليس من ولدهم ، فيُشكَلُ ذلك بعض الإشكال" (31) .

وقد ذكر القدماء من مُتَقَوِّلِي الشَّعْرِ ومُفَسِّدِيهِ جماعةً ، نريدُ أن نَقِفَ على خير اثنين مهمهم بمسألة قصيدة النحل في الشعر أكثر من غيرهما، وبالحما - لذلك - من التقد والتخريج ما لم نره نال أحداً غيرهما من الرواة . الأول هو حماد الراوية (ت . 156 هـ / 772 م) ، وقد كان موثقاً ، فإن والده فارسيّ دِينَمِيّ قد عاش عبداً حوالي خمسين سنة ثم أعتق . وقد اتهم القدماء حماداً في عربيته وفي أمانته . فهو في نظر يونس بن حبيب (ت . 182 هـ / 798 م) ، حسب ما رواه عنه ابن سلام (32) - "كان يكذب ويَلْحَنُ وَيَكْسِرُ" ، وكان حسب ابن سلام نفسه "غير موثق به" . وكان ينحل شعر الرجل غيره ، وينحله غير شعرة ، ويزيد في الأشعار" (33) .

والراوية الثاني هو حلف الأحمر . وقد كان حلف (ت . 180 هـ / 796 م) مثل حماد موثقاً من أصل فارسيّ ، من السُّعْدِ ، وكان هو نفسه سبيّاً ، وقد تحقّق له حسب المصادر القديمة ما لم يتحقّق لحَمَاد من المعرفة بالشعر والشعراء . فلم "يُرَ أَحَدٌ أَعْلَمَ بالشعر والشعراء منه" (34) ، وكان هو نفسه شاعراً ، قادراً على قول "القصائد الغرّ" ، لكنّه كان يقولها "ويُدخِلُها في دواوين الشعراء" (35) .

(31) المرجع نفسه ، 46/1 - 47 .

(32) المرجع نفسه ، 49/1 .

(33) المرجع نفسه ، 48/1 .

(34) هو رأي المرزباني . ينظر : الحافظ اليعقوبي : نور القيس المختصر من المقابس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء للمرزباني ، تحقيق رودلف زلهيلم (Rudolf Sellheim) ، فيسبادن ، 1964 ، ص 72 .

(35) أبو بكر الربيدي : طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط 2 ، القاهرة [1984] ، ص 162 (نقلاً عن أبي علي القالي) . وينظر أيضاً رأي ابن النديم فيه : الفهرست ، ص 55 .

ولم يشذ المحدثون عن القدماء في موقفهم من الرجلين (36) . وقد أخذ بطه حسين الحماس للشك في صحة ما روي من الشعر الجاهلي مأخذاً جعله يُسرف في الحكم عليهما بالفساد إسرافاً . فقد كان "كلّ الرجلين مُسرفاً على نفسه ، ليس له حظ من دين ولا خلق ولا احتشام ولا وقار . وكان كلّ الرجلين سكيراً فاسقاً مُستهتراً بالخمر والفسق ، وكان كلّ الرجلين صاحب شك ودعابة ومجون (...) وأهل الكوفة مجمعون على أن أستاذهم في الرواية حماد ، عنه أخذوا ما أخذوا من شعر العرب ، وأهل البصرة مجمعون على أن أستاذهم في الرواية خلف ، عنه أخذوا ما أخذوا من شعر العرب أيضاً ، وأهل البصرة مجمعون على تجميع الرجلين في دينهما وخلقهما ومروءتهما ، وهم مجمعون على أنهما لم يكونا يحفظان الشعر ويحسنان روايته ليس غير ، وإنما كانا شاعرين مُجيدَيْن يصلان من التقليد والمهارة فيه إلى حيث لا يستطيع أحد أن يميز بين ما يرويان وما يتحلان" (37) .

وقد قرأنا الأخبار التي كتبها القدماء عن الرجلين فلم نخرج منها بما خرج به طه حسين من رأي ؛ فقد وجدنا في ما كُتب عنهما آراءً متضاربة متناقضة تدعو إلى الشك في ما قيل فيها في الرجلين . فقد كان حماد مولى ، ابن سبي قد عاش عبداً خمسين سنة ، وتعلم العربية تعلماً فلم يُحجها ، ولذلك كان "لُحَّةً لَحَّائاً" (38) لا يجد حرجاً في الحديث بالعامية في مجلس الخليفة (39) ، ولكنه كان - رغم ذلك كله - ذا قدرة عجيبة على ارتجال الشعر الجيد (40) وعلى حفظ الكثير منه - فقد كان يحفظ مائة قصيدة مَطْوِلة ، سوى المقطعات ، على كل حرف من أحروف المعجم ! (41) ، بل كان يروي "سبعمائة قصيدة أول كل واحدة منها بآنت سعاد" ! (42) - وعلى تفسير غريبه إذ كان "أعلم الناس بكلام العرب" (43) ؛ ثم إنه

(36) ينظر مثلاً : طه حسين : في الأدب الجاهلي ، ط دار المعارف بمصر ، للقاهرة (د.ت) . ص 169

R. Blachère : Histoire de la littérature arabe, des origines à la fin du XVe siècle de J. C. - 171 -

Maisonneuve, Paris, 1952 - 1966 (3 vols), I/103 - 107

(37) طه حسين : في الأدب الجاهلي ، ص 169 :

(38) ينظر أبو الفرج الأصفهاني : كتاب الأغاني ، ط بولاق ، 1285 هـ (20 جزءاً) ، 165/5 .

(39) للمرجع نفسه ، 165/5 .

(40) للمرجع نفسه ، 174/5 .

(41) للمرجع نفسه ، 164/5 و 174/5 .

(42) للمرجع نفسه ، 173/5 .

كان "يكذب" (44) و"غير موثوق به" (45) ، لكن من ثقات العلماء مثل أبي عمرو بن العلاء (ت. 154 هـ/770 م) من كان "يقدمه على نفسه" (46) .

وما قيل عن اضطراب أخبار حماد يقال عن اضطراب أخبار خلف الأحمر أيضاً . فلقد دخل بلاد العرب سبياً وتعلم العربية تعليماً ، لكنه سرعان ما خبر الشعر العربي بأساليبه وغريب لغته ، حتى "لم يرَ أحدٌ أعلمَ بالشعر والشعراء منه" (47) ، وكان هو نفسه شاعراً مجيداً "يقول القصائد الغر" (48) ، وكان لعميق خبرته بالشعر العربي من أقدر الناس على التمييز بين الشعر المصنوع الموضوع والشعر الصحيح النسبة ، فقد "كان أفرس الناس ببيت شعر" (49) ، أي أكثرهم فراسةً وبصيرةً بالموضوع والصحيح من الشعر (50) . ثم إن رأي ابن سلام الجمحي فيه مخالفٌ تماماً لرأيه في حماد ، فلقد كان يرى فيه رאיّة صادقاً ، وهو أصدق الناس "لساناً ، وكنا لا نبالي إذا أخذنا عنه خبراً أو أنشدنا شعراً أن لا نسمعه من صاحبه" (51) ، ومع هذا الصديق كله وهذه الثقة بروايته فقد نسب إليه أنه كان لا يرى غصاصةً في أن يصلح الراوي شعر من يروي شعره (52) ، وكان من "القصائد الغر" التي يقولها ما يدخله "في دواوين الشعراء" (53) ، بل كان يضع الشعر على القبائل أيضاً "عبثاً" (54) . ويلاحظ ما في الآراء التي ذكرنا من الاضطراب والتناقض اللذين يدعوان إلى الشك فيها ، وما يزيد هذا الشك قوة أن الشعر الذي بقي منسوباً إليه (55) لا يدل على أي إحاداة ، فإن فيه من الصنعة والتكلف ما يجعلك تعتقد أنه لم يكن قادراً على قول "القصائد الغر"

(43) للمرجع نفسه ، 165/5 .

(44) ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، 49/1 .

(45) المرجع نفسه ، 48/1 .

(46) الأصفهاني : الأغاني ، 165/5 .

(47) براجع التعليق (34) .

(48) براجع التعليق (35) .

(49) ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، 23/1 .

(50) المرجع نفسه ، 7/1 .

(51) المرجع نفسه ، 23/1 .

(52) الحافظ اليعقوبي : نور القبس ، ص 73 .

(53) براجع التعليق (35) .

(54) الزبيدي : طبقات اللحيين واللغويين ، ص 163 .

(55) تنظر ثلث من شعره في : الحافظ اليعقوبي : نور القبس ، ص ص 74 - 79 .

وإذن فإن ما قيلَ عن الرجلين مَدْعَاةً إلى الشكِّ وإعادة النظر . ولكن ذلك لا ينبغي وجُودَ التحل . ولكنه كان - فيما نرى - ظاهرةً قابلةً للدراسة والتمحيص ، وهي - لذلك - لا تنتهي بنا إلى الشكِّ المطلق في الشعر الجاهليِّ والشعراءِ الجاهليين . فقد كان للشعراءِ الجاهليين وجُودٌ تاريخي حقيقيٌّ ، لكن ما يُنسبُ إليهم من شعرٍ ليس دائماً من قولهم إنما لأنه منحول إليهم وإما لأنه مُحَرَّفٌ بسبب التناقل الشفويِّ الذي سذكُره في القضية الرابعة ، أو بسبب تدخُل الرواة وإصلاحهم له .

وإذن فإن الشعرَ الجاهليَّ حقيقةً تاريخيةً . لكن ينبغي للباحث ألاَّ يُسلمَ تسليماً مطلقاً بصحة نصوص كثيرة قد وصلتنا منه . وقد أخذ بهذا الموقف باحثون جادون لعلَّ أهمُّهم أنراً في دراسة القضية لمستشرق فرنسيّ رجيس بلاشير (Régis Blachère) في كتابه "تاريخ الأدب العربي" (Histoire de la littérature arabe) (36) . وهذا الموقف الوسط كان موقفَ فريقِ البحث في مشروع "مُدَوْنَةُ المعجم العربيِّ التاريخي" . ولقد قضى الفريقُ السنة الأولى من حياة المشروع - أي سنة 1997 - في دراسة وجُودِ الشعراء وتحديد تواريخ وقيّامهم ، إمّا تحديداً دقيقاً وإمّا تحديداً تقريبياً ، والشعراء الذين أقرَّ وجودهم وحدّد تاريخ وفاتهم هم الذين اعتمدوا في استقراء النصوص واستخراج مُدَوْنَةِ الشعرِ الجاهليِّ المعجميّة .

### 3 = 3 . في أوليات الشعر الجاهلي :

والقضية الثالثة تُسمّيها "أوليات الشعر الجاهلي" . فلقد رأينا أن "النصوص النقوشية" ترجعُ إلى المائة الخامسة قبل الميلاد . وأمّا النصوصُ الشعرية فمختلفة في ظهورها ؛ والرأي السائدُ منذ أواسط القرن الثاني الهجريّ على الأقلّ هو أنّ الشعرَ حديثُ الظهور ، وجُلُّ العلماء القدامى يعتقدون أنّ أولَ الشعراء في العربية هو امرؤ القيس بن حُجر ، ومنهم من يضيفُ إليه مُهلَهْل بن ربيعة ؛ وفي ذلك يقولُ الحافظُ : "وأما الشعرُ فحديثُ الميلاد ، صغيرُ السنّ ، أولُ من نهَجَ سبيله ، وسهّلَ الطريقَ إليه امرؤ القيس بن حُجر ، ومُهلَهْل بن ربيعة . وكتبُ أرسطوطاليس ، ومعلمه أفلاطون ثم بطليموس وديمقريطس وفلان وفلان ،

(56) (راجع التعليق (36)) .



قبل بدء الشعر بالدهور قبل الدهور والأحقاب قبل الأحقاب (...). فإذا استظهرنا الشعر وجدنا له - إلى أن جاء الله بالإسلام - خمسين ومائة سنة . وإذا استظهرنا بعاية الاستظهار فماتت سنة" (57) . فلقد ظهرت الفلسفة عند اليونان حسب أبي عثمان الجاحظ يد قبل أن يظهر الشعر عند العرب بدهور ثلثها دهور وأحقاب ثلثها أحقاب ، فلم يعرف العرب الشعر قبل الميلاد ، ولم يعرفوه بعده إلا في القرن الخامس الذي ظهر فيه امرؤ القيس ومهلل بن ربيعة ، وهذان قد توفيا في النصف الأول من القرن السادس الميلادي . وقد أقر هذا الرأي جماعة من القدماء ، نذكر منهم اليعقوبي وابن النديم . فقد ذكر الأول في تاريخه (58) قائمة الشعراء الجاهليين وقدم عليهم جميعا امرؤ القيس ، وأورد الثاني في فهرسته أسماء الشعراء الذين عملت لهم دواوين وقدم عليهم جميعا امرؤ القيس أيضا (59) . على أن للقدماء رأيا آخر عر عنه عمر بن شبّه - حسب ما رواه عنه السيوطي ، من كتاب له عنوانه "طبقات الشعراء" - هو قوله : "للشعر والشعراء أول لا يوقف عليه" (60) . وقد حاول بعضهم التوفيق بين الرأي القائل بالحدثة والرأي القائل بالقدم فاعتبر امرؤ القيس ومهلل بن ربيعة أول من قصّد القصائد ، أي أطال في حجم النص الشعري ، أما قبلهما فقد كان الرجل يكفي بقول البيت أو البيتين ولا يسمى ذلك في نظرهم شعرا .

ونحن أميل إلى الأخذ برأي عمر بن شبّه . فإن للشعر عند العرب أولا لا يوقف عليه الآن ، أو لم يوقف عليه بقد . فكما كشفت النقوش عن قصيدة تُعرف بـ "نشيد قانية" ترجع إلى القرن الأول الميلادي - وقد كتبت بالعربية الجنوبية (ام) - فليس من الصعب أن تُكتشف ذات يوم قصيدة أو قصائد كتبت بالعربية الشمالية أثناء ما سماه الجاحظ الدهور والأحقاب ! ولقد استطاع بعض المحدثين أن يثبت وجود شعراء قد قصّدوا القصائد قبل القرن السادس الميلادي ، منهم ثمانية وعشرون على الأقل كانت وقاياهم

(57) الجاحظ : كتاب الحيوان ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، 1938 - 1943 ، 74/1 .

(58) اليعقوبي : التاريخ ، 304/1 .

(59) ابن النديم : الفهرست ، ص 177 .

(60) السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد الجبلي ، ط 2 ، القاهرة (د.ت) ، 477/2 .

(61) Christian Robin Les plus anciens monuments de la langue arabe, in : *Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée*, 61 (1991/3), (pp. 113-125), pp 122-125

بين 220 م و 500 م . وهؤلاء هم الذين يُسمَوْنَ الشعراء الأوائل بحق<sup>(62)</sup> . وقد اعتمد فريق البحث في 'مدونة المعجم العربي التاريخي' شعر هؤلاء 'الأوائل' فاستقرأه واعتبره أقدم النصوص الشعرية القابلة للتأريخ .

### 3 - 4 . في الانتقال الشفوي للشعر :

والقضية الرابعة هي "الانتقال الشفوي للشعر" . وهذه قضية أساسية بالنسبة إلى التأريخ النصي لأنها تثير مسألة صلة النص الحقيقية بصاحبه . ذلك أن النص إذا صدر عن صاحبه مكتوباً كان وثيقة مؤثرة عنه إخباراً حقيقياً ، فإذا صدر عنه مُشافهةً ولم يدون في حينه صارَ عرضةً لتغيير الرواة و"إصلاحهم" ، وإضافات الحُفاظ الذين يتناقلونه عبر الأجيال ، فتضعف قيمته الوثائقية لذلك ويُشكَّ عندئذ في ثقله لصاحبه تمثيلاً تاماً . وهذا كان شأن الشعر العربي في الجاهلية ، بل وفي العصر الإسلامي الأول، أي حتى بدايات عصر بني العباس . فلقد كان للشعراء رؤاَهم المختصون بهم لنقل أشعارهم عنهم . وإذا كنا نعلم أن معظم الشعراء كانوا لا يعرفون القراءة والكتابة - فذلك شرط لأن يُعدلوا فصحاء ويُحتج بشعرهم في اللغة ، وقد بالغ علماء اللغة في ذلك مُبالغة شديدة - فإننا لا نعلم هل كان الرواة المختصون بالشعراء لا يعرفون القراءة والكتابة أيضاً . ولا شك أن بعض التدوين للشعر قديم ، سابق للإسلام . فقد حدثنا اليعقوبي - فيما نقله عنه أبو عبيد البكري - عن تدوين ملوك الحيرة للشعر : "أهل الحيرة كانوا أول من دون الشعر وكتبه في أيام آل المنذر اللخمين ملوكها . وكانت شعراء الجاهلية تفد عليهم مثل الأعشى والنابغة وعبيد بن الأبرص وبشر بن أبي خازم وعمر بن كلثوم والحارث بن حلزة والمتلمس وطرفة وغيرهم . وكان آل المنذر يأثرون كتبهم من أهل الحيرة أن يكتبوا أشعارهم ، فأخذها الناس عنهم"<sup>(63)</sup> . ولنا أن نعتبر هذا الخبر صحيحاً ، لكنه لا يحل إلا جزءاً من المسألة لأن كتاب المناذرة في الحيرة لم يدونوا من الشعر الجاهلي إلا بعضه ، ولذلك فإن غير قليل من الشعر الجاهلي إنما وصلنا في عبارة غير عبارة قائه الأصلية . وذلك يفرص على المعجمي المشتغل بالمعجم

(62) ينظر عادل العريجات . الشعراء الجاهليون الأوائل ، دار المشرق ، بيروت ، 1994 ، وهو عمل علمي جاد.

(63) ينظر النص في : أبو عبيد البكري . المسالك والممالك ، 428/1 (الفقرة 722) ؛ وينظر أيضاً ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، 25/1 .

التاريخي أن يكون مُحَقِّقًا للتصوص الشعرية الجاهلية التي يَعْتَمِدُهَا في التأريخ لوحداث المعجم في مدونة الشعر الجاهلي المعجمية ، متبعا لقراءات القصائد والأبيات مُدَقِّقا النَّظْرَ فيها ، مقارنا بين الروايات ، وخاصة إذا كان النص الذي يَعْتَمِدُ غير مُحَقَّقٍ تحقيقا علميا يُطْمَأَنُّ إليه ، أو كانت للبيت الواحد قراءات مختلفة اتبع المحقق إحداها ورأى المعجمي فيها تقصيرا .

### 3-5 . قضية اللغة :

والقضية الخامسة هي "قضية اللغة" . فإنَّ جُلَّ الشعر الذي وصلنا قد قيل في القرن السادس الميلادي . وقد اتخذ علماء اللغة في القرنين الثاني والثالث الهجريين حُجَّةً في وصف العربية : مُعْجَبًا ونحوها ، لأنه - في الصورة التي وَصَلَ عَلَيْهَا - دالٌّ على اتِّفَاقٍ عجيب بين الشعراء في المعجم والنحو . فلقد كانوا على اختلاف عَصُورِهِم وجهاتهم وَلَهْجَاتِهِم يَقُولُونَ الشعرَ بلغة واحدة ذاتِ نِظَامٍ مُحْكَمٍ قد ظهر أثره واضحا في القرآن الكريم . ولا شكَّ أَنَّ التَّمَحِيصَ الدَّقِيقَ يُظْهِرُ بعضَ الخصوصيات المعجمية والتحوية في أشعار بعض القبائل مثل هذيل وطيء وكندة ، أو أشعار بعض الجهات مثل الحجاز ونجد واليمن ، مثلما ظهرت خصوصيات في ما دونه العلماء في القرنين الثاني والثالث الهجريين عن الأعراب من مُسْتَعْمَلِ اللغة . فلقد أقرَّوا بوجود ما سَمَّوه "لغات" ، أي "استعمالات خاصة" (64) ، لم يعتمدوها في الوصف لأنهم قد حَمَلُوا "على الأكثر" ، أي اعتمدوا الغالب المتواتر من الاستعمال (65) . ولكنَّ تلك الخصوصيات ضعيفة الأثر - بل هي نادرة - في ما وصلنا من شعر جاهلي . فليس فيه ما يدلُّ دَلَالَةً واضحة على وجود ظواهر لغوية شاذة حقيقية . وظاهرة الاتفاق الملاحظة في لغة المدونة الشعرية الجاهلية مثيرة لحيرة مُؤَلِّفِ المعجم العربي التاريخي بلا شك . وله الحق في أن يشكَّ في

(64) الكليات الحديثة في "لغات القبائل" ومظاهر الاختلاف بينها كثيرة ، نحيل منها خلاصة إلى : جميل سعيد وداود سلوم : معجم لغات القبائل والأمصار ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1978 (ج2) ؛ تشيم رابين : اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية ، ترجمة عبد الكريم مجاهد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2002 .

(65) ذلك كان مذهب أبي عمرو بن العلاء (ت. 154 هـ/771 م)، وقد غلب عليه الصُّعْجُ . فقد سئل عَمَّا وضعه مما سمَّاه عربية ولماذا يصنع فيما خلفته فيه العرب وهم حُجَّة ؟ فقال - "أعمل على الأكثر وأسمي ما خلفني لغاتي" - ينظر : الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ، ص 39 ، وينظر النص في المزهر للسيوطي ، 184/1 - 185 ، وفيه "أخيل على الأكثر" عوض "أعمل على الأكثر" .

صحة تلك المدونة من منطق لغوي خالص ، وأن يتهم علماء اللغة الذين كان لهم دور كبير في جمع الشعر وتدوينه بإفساد النصوص وإخضاعها لمقاييسهم في استعمال اللغة ، أو لغياهم من الاستشهاد به . ولكن ذلك قد يكون صحيحاً مع بعضهم ، ولكنه ليس صحيحاً مع جلهم . فلقد كانوا - في القرن الثاني الهجري خاصة - ثقات يبحثون عن الشاهد الصحيح الذي يطمأن إلى اعتماده والاحتجاج به ، وكانوا يتحررون الدقة في بحثهم تحرياً كبيراً ، بل ظهرت عندهم - بداية من القرن الرابع الهجري - مسألة "الصحة" في اللغة - جمعاً واستشهاداً - مثلما ظهرت عند علماء الحديث مسألة الصحة في رواية الحديث . على أن الاطمئنان إلى نوايا اللغويين الحسنة لا يغني مؤلف المعجم العربي التاريخي عن الثبوت والاحتياط ، بحثاً عن الشاهد الصحيح نصاً ، ونسبة إلى قائله .

#### 4 - خاتمة :

تلك جملة من القضايا التي تُثيرها التأريخ لمدونة الشعر الجاهلي المعجمية ، أي التأريخ لشواهد المعجم التاريخي للشعر الجاهلي ؛ وليست هي في الحقيقة بالقضايا الهينة لما لتأريخ الشاهد من دور حاسم في التأريخ لظهور الوحدة المعجمية المؤرخة في المعجم التاريخي في الاستعمال . فإن الشاهد كالمقطعة الأثرية التي يُورّخُ بما لمعلم من المعالم أو لحدث من الأحداث أو لظاهرة من الظواهر ؛ وتدقيق التأريخ ضروري لأن الخطأ فيه مؤدّ إلى الخطأ في نسبة المفردة إلى العصر الذي ظهرت فيه ، أو إلى الحقبة التاريخية التي ظهر فيها أحد المعاني التي دلّت عليها أثناء تاريخ استعمالها . فليس الشاهد في المعجم التاريخي إذن مجرد نص يُوثّق به للمفردة أو يوضّح به معناها أو يُستدلّ به على نواتر استعمالها ، بل هو "شهادة ميلاد" في الاستعمال إمّا للوحدة المعجمية المؤرخة وإمّا لأحد المعاني التي دلّت عليها فكأن حلقة من حلقات تطورها الدلالي .

ولقد كان للقضايا التي أثرنا أثرها في عمل فريق البحث التونسي أثناء جمع المدونة والتأريخ للوحدات المعجمية التي اشتملت عليها . ولقد دلّت معالجتها على أن مؤلف

المعجم اللغوي التاريخي مُصطَرٌّ إلى أن يكون مؤرَّخًا ، وآثاريا ، ومحققًا للنصوص ، وناقداً للأدب ، إضافة إلى كونه لغوياً مُعْجَماً .

إبراهيم بن مراد

كلية الآداب بمنوبة ، تونس

## مراجع البحث

### 1 - المراجع العربية والمحرّبة :

- ابن مراد ، إبراهيم : الوحدة المعجمية بين الأفراد والتضام والتلازم ، في مجلة الدراسات المعجمية ، (الرباط) ، 5 (2006) ، ص ص 23 - 31 .
- ابن النديم ، أبو الفرج محمد بن إسحاق : كتاب المهرست ، تحقيق رضا تجمد ، طهران ، 1971 .
- أبو الفرج الأصبهاني : كتاب الأغاني ، ط. بولاق ، 1285 هـ (20 جزءا) .
- بعلبكي ، رمزي مير : الكتابة العربية والسامية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1981 .
- الكري ، أبو عُبيد عبد الله بن عبد العزيز: المسالك والممالك ، تحقيق ادريان فان ليفون ( A. P van Leeuwen ) واندري فيري ( A. Ferre ) ، بيت الحكمة ، تونس ، 1992 .
- التوحيدى ، أبو حيان : الإمتاع والمؤانسة ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ، القاهرة ، 1939 - 1944 (3 أجزاء) .
- التيماشى ، أبو العباس أحمد : أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، تحقيق محمد يوسف حسن ومحمد بسيوني خفاجي ، القاهرة ، 1977 .
- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر : - رسائل الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجليل ، بيروت ، 1991 ( 4 أجزاء) .
- كتاب الحيوان ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، 1938 - 1943 (7 أجزاء) .
- الجمحي ، محمد بن سلام : طبقات فحول الشعراء ، تحقيق محمود محمد شاكر ، ط 2، القاهرة، 1974 .
- حسين ، طه : في الأدب الجاهلي ، ط. دار المعارف بمصر ، القاهرة (د.ت) .
- الربيعي ، أبو بكر محمد بن الحسن : طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو لفصل إبراهيم ، ط. 2 ، دار المعارف بمصر ، القاهرة [1984] .

# مِنْ قَضَايَا التَّأْصِيلِ فِي الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ التَّارِيخِيِّ الْمُخْتَصِّ : مُصْطَلَحَاتِ النُّحُو الْعَرَبِيِّ فِي مَرَحَلَةِ النِّشْأَةِ

حسن حمزة

## أ- واقعُ دراسةِ المصطلحِ النحويِّ العربيِّ :

ليس للنحو العربيِّ معجمٌ تاريخيٌّ مختصٌّ ، وليس في جميع ما يسمَّى بمعاجمِ مصطلحاتِ النحو العربيِّ التي بين أيدينا ما يمكن أن يقترب قليلاً أو كثيراً من هذا النوع من المعاجم (١) . ما بين أيدينا أشبه بكتبِ النحو منه بكتبِ المصطلحاتِ ، ولكنها رُبَّتْ على حروفِ المعجم (٢) . وقد يبدو أحياناً أن بعضها ليس كتاباً في النحو على النمط المتوارث المألوف ، وإنما هو بين بين ، فليس لهذه المعاجمِ خطٌّ واحدٌ تتبعه من الألف إلى الياء ، ومنهج تطبقه على المصطلحاتِ جميعها ، من أولها إلى آخرها ؛ بل قد تغيب عنها مصطلحاتٌ كثيرةٌ وردت في كتب النحاة القدامى . ولئن شكلت هذه المعاجم محاولةً للتصديِّ لقضيةِ المصطلحِ النحويِّ فإن فيها عيوباً كثيرةً أبرزها عيبان :

- أوَّلُ عيبٍ فيها غيابُ مصادرها ، وعدمُ نسبةِ المصطلحاتِ إلى أصحابها . وغيابُ المصادرِ يَزمُ عيبُ التأريخِ لظهورِ المصطلحِ ؛ حتى لكَانَ مصطلحاتِ النحو العربيِّ قد وضعها واضعٌ واحدٌ في زمنٍ واحدٍ ، واستمرت من بدايةِ النحو إلى أيامنا دون أن يترك

(١) انظر على سبيل المثال معجم الخليل لجورج عبد المسيح وهاني تابري ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير اللبدي ، ومعجم النحو لعبد الغني الدقر ، وموسوعة النحو والصرف والإعراب لأميل بدوي يعقوب ، إلخ .

(٢) غير أن هذا الترتيب قد لا يتبع الحروف الأصول فأمزق المادة الواحدة شر ممزق .

التاريخ بصماته عليها ، فلا يُدرى متى وُضِعَ المصطلح ، ولا مَنْ وضعه ، ولا كيف تطور عبر العصور . متى ظهر مصطلح الجملة على سبيل المثال ؟ ومتى ظهر مصطلح الجملة الاسمية والجملة الفعلية ؟ ومتى ظهرت مصطلحات شبه الجملة و نائب الفاعل والمعلوم والمجهول وغير هذا كثير ، وهي جميعا غائبة عن كتاب سيويه ؟ . ليس في كتب المصطلح النحو العربي على أهميتها وضرورتها ، ما يشمي غليل الباحث ، فالبعد التاريخي غائب تماما في هذه المصنفات ، والزمان لا يُحسب حسابه ، والتطور التاريخي لا يُعتد به مع أن بعض هذه الكتب يعتبر عمله "مساهمة أساسية لإرساء معجم تاريخي يلاحق نشوء وتطور مصطلحات النحو العربي" (3) . إن مقارنة بين الثبت الذي أعده جيرار تروبو (G. Troupeau) لكتاب سيويه ، والثبت الذي أعده غوغويه (A. Goguyer) لبعض النحاة المتأخرين ونشره مع ترجمته لألفية ابن مالك ، تبين أن ما يقرب من مائة وخمسين مصطلحا من مصطلحات المتأخرين ليس لها وجود في كتاب سيويه (4) .

- والعيب الكبير الثاني من عيوب هذه الكتب أنها لا تقدم كشفا كاملا بالمصطلحات : لا بالمصطلح المركب ولا بالمصطلح البسيط ؛ فأنت قد تبحث عن مصطلحات مثل الحُسن والقُبْح والجواز والمزلة والموقع والموضع والعدل والتحويل وغيرها كثير ، فلا تجدها . وسبب هذا الغياب أن المعاجم لم تقم على استقرار كتب النحويين العرب ، وأولها كتاب سيويه ، فكيف يُتصور قيام المعجم التاريخي المختص في ظل هذا الغياب لأدواته (5) ؟

<sup>1</sup> ثمة أداة بدأ يشيع استخدامها في تحقيق كتب التراث النحوي ؛ فإلى جانب الفهارس الخاصة بالآيات القرآنية والحديث والشعر ، بدأت تظهر فهارس تتناول مسائل الصرف والنحو والأصوات . غير أن هذه الفهارس لا تقدم ثبنا بالمصطلحات في حقيقة الأمر ، وإنما تتيح للقارئ ملاحقة مسألة نحوية معينة في الكتاب المحقق وذلك بجمع ما تفرق مما له صلة

(3) جورج عبد المصيح وهنري تابري : الخليل : ص 14 .

(4) انظر جنولا بهذه المصطلحات في G. Troupeau . *Lexique-index du Kitāb de Sibawayhi*, pp 19-24.

(5) تناولت هذه المسألة بالدراسة في مقالة عنوانها : "في تطور المصطلح النحوي العربي" تصدر في العدد الخاص من دورية علوم اللغة بالقاهرة ، وهو عدد أُنشِرت عليه عن المصطلح النحوي العربي.

بهذه المسألة ، وبالإحالة على مواضع وروده . ويمكن أن يُمثَّلَ لهذا النوع بما جاء في الجزء الخامس من كتاب سيبويه بتحقيق عبد السلام هارون . غير أن في هذه الفهارس من اللبس ما يجعل الاعتماد عليها في مسائل المصطلح محفوفاً بالمخاطر ، لأنها في حقيقة الأمر ، لا تسعى إلى تقليم المصطلحات بقدر ما تسعى إلى عرض آراء النحوي ، ومساعدة القارئ للوصول بيسر إلى معرفة هذه الآراء . ففي فهرس كتاب سيبويه على سبيل المثال ، كثير من المصطلحات التي ما استخدمها سيبويه قط ، وإنما هي مما استقر في الترس النحوي بعده بقرون عديدة كالتمييز ، والتنازع ، ونائب الفاعل ، وغير ذلك . وفي هذا العمل من اللبس ما ليس ينبغي ، لأنه يُسقط على الكتاب المصطلحات التي تواضع عليها المتأخرون ، فيختلط الأمر على الدارسين ، فيؤدي ذلك هم إلى نسبة المصطلح إلى غير صاحبه (6) .

أما في العرب فقد صدر عدد من الفهارس كالفهرس الذي صنعه جزار تروبو لكتاب سيبويه معتمداً فيه على طبعة ديرنبورغ . غير أنه لم يخصصه لمصطلحات الكتاب ، بل يتناول فيه جميع مفرداته ، فيصنفها في خمسة أصناف هي المفاهيم العامة ، والمنهج ، والنحو ، والصرف ، والأصوات ، ثم يترجمها إلى الفرنسية ، ويحيل على الصفحة والسطر الذي وردت فيه كل مفردة . ولأن الفهرس ثبت بالمفردات تغيب عنه المصطلحات المركبة - وليس عددها مما يستهان به - ، ولا تُخذ المصطلحات - فتلك ليست غايته - ، ولا يُحال على أماكن ورود المفردة حين يكثر استخدامها فيزيد على أربعين مرة ، رغبة في الاختصار .

ربما كان "معجم مصطلحات الفراء في كتاب معاني القرآن" الذي نشره نفتالي كينبرغ (7) خير ممثل لفهارس المصطلحات ؛ وهو ثبت عربي إنكليزي للمصطلح البسيط

(6) انظر أمثلة أخرى من كتاب محمد عبد الخالق عضيمة : فهرس كتاب سيبويه ، فهو ترتيب الموضوعات لا فهرس للمصطلحات . والأمر على هذا في الفهرس الذي صنعه فلتر فارس لمعاني القرآن للأخفش ، فهو يكفي يسرد مصطلحات الأخفش في الأصوات والصرف والنحو ، وبالإحالة على أماكن ورودها . غير أن هذا العمل قد يكون أحياناً ادعى للبس ، لأنه قد يوهى للقارئ بأن المصطلحات الواردة في فهرسه إنما هي مصطلحات الأخفش ، وليس الأمر كذلك ؛ فعلى طالب المصطلح إذن أن يعود في كل مرة إلى الكتاب صفحة صفحة للتحقق من نسبة المصطلح إلى الأخفش ، مثله في هذا مثل مصطلحات الكتاب لهارون ، ومثل مصطلحات المبرد لعضيمة ، فوكشف أن مصطلحات "الحركة المركبة" ، والاسم "المنقوص" ، و"نائب الفاعل" الواردة في الكشف على سبيل المثال لا الحصر ، ليست من مصطلحات الأخفش في شيء .

(7) Kinberg, Naphtali · A lexicon of al-Farrā's terminology in his Qur'ān commentary with full definitions english summaries, éd E. J. Brill, 1996



والمركب "مشروع بشواهد كثيرة وتعريفات وملاحظات بالانكليزية". غير أن في عرض أرقام صفحات تواتر المصطلحات خطأً ، وقد تعدّد المعاني في المصطلح الواحد ، وتكثّر الشواهد عليها دون تمييز بين هذه المعاني ، فلا تنسب إلى كل واحد من المعاني شواهد (8) ، وقد تغطي الشواهد طغياناً مخلاً دون حاجة إليها ، فتجاوز الحدود حتى يعدو الثت أكبر حجماً من الكتاب نفسه (9) .

## ب - ولادة المصطلح النحوي العربي :

لا بدّ لكلّ علم من أن يؤسّس مصطلحه ، فالتأريخ للمصطلح النحويّ مرتبط بالتأريخ لعلم النحو. غير أن المعضلة في التأريخ لنشأة المصطلح النحويّ العربيّ تكمن في غياب مصادره الأولى ؛ فكتاب سيبويه المتوفى عام 180 للهجرة ، أوّل كتاب في النحو العربيّ بين أيدينا ، وعدم النحو نشأ قبل سيبويه بزمن ليس باليسير ، وكتاب سيبويه لم يثبت في فراغ ، وإنما يزعم ذلك من يزعم أن النحو العربيّ قد أخذ مفاهيمه المؤسسة عن الإغريق . غير أن هذا الزعم لا يجد له سنداً قوياً ، لا من داخل النصوص ولا من خارجها ، فالنظر في التراث العربيّ يكذّبه ، والنظر في الكتاب نفسه يكذّبه . وكنتُ تناولتُ هذه المسألة بالبحث فلنّ أعود إليها (10) .

لا بدّ إذن من أن يكون النحاة العرب الأوائل ابتدعوا عدداً من المصطلحات يقيمون عليها علمهم . ويمكن للباحث أن يفترض أن بعض مصطلحات الكتاب - وهي مئات - مبتدعٌ ، وبعضها الآخر موروث عن السابقين . وكان عبد القادر المهيري توقف أمام هذه المعضلة في مقالة له عن إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحويّ ، فافترض ما نفترض ، واقترح لحلّ المعضلة العودة إلى ثلاث وثائق هي كتاب سيبويه ، وكتاب العين ،

(8) انظر مثلاً شواهد مصطلح الأداة التي قد تطلق على حرف من حروف المعاني، أو على كلمة لا تتغير بنيتها، أو على كلمة لا تلحقها حركات الإعراب ، أو على كلمة غير واضحة الاشتقاق ، ص 7.

(9) انظر مثلاً شواهد مصطلح الفعل ؛ فقد خصص له 24 صفحة ، وجعل له أربعة معانٍ حدّ الأول منها بقوله : " فعل 1 . ح أفعال ، أفاعيل a finite verb " ، ثم أتبع هذا الحد بأربع عشرة صفحة من القطع الكثير لشواهد ص 577-591.

(10) انظر ' Hassan Hamzé : « Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe »

وكتاب دةائق التصريف لابن المؤدب . غير أن الحلّ لم يكن في نهاية الطريق ؛ فالمعضلة طلت قائمة لأنه يقول :

'وخلصة القول إن فقدان ما يمكن أن يكون قد أُلّف في الحو قبل كتاب سيبويه يحول دون التأريخ للمصطلحات النحويّة بالاعتماد على الوثائق التي تمثل الخطوات الأولى من العمل النحويّ" (ص 484) .

غير أن هذه الخلاصة التي انتهى إليها البحث لا ينبغي لها أن تحول دون الرجوع إلى مرحلة النشأة في محاولة لاستكشاف عدد من الأسس والمعايير في التأريخ لمصطلحاتها ، وهي معايير إن لم تسمح دائما بالقطع فقد تسمح بغلبة الظن .

### ج - المصطلح المبتدع .

نفترض أن سيبويه والذين جاؤوا بعده تم ترك أثرًا مكتوبًا مقطوعًا بصحته ، من أمثال الفراء والأخفش وأبي عبيدة وغيرهم ، قد ورثوا جزءًا من مصطلحاتهم عن السابقين ، وابتدعوا جزءًا آخر منها ، فما الذي ورثوه وما الذي ابتدعوه ؟ وما هي معايير التمييز والتأريخ ؟

#### أولاً :

إنّ أوّل ما ينبغي الحذر منه الاعتقاد بأنّ العثور في كتاب من هذه الكتب على مصطلح ليس له وجود في كتب سابقيه دليل على ابتداع صاحب الكتاب له ، فكتب التراث ضاع منها الكثير ، والدّرس الحويّ ، القلم مثله كمثّل دروس علوم الفقه والحديث والكلام وغيرها ، لم يكن وقفًا على ما هو مكتوب ، وإنّما كان يعتمد اعتمادًا كبيرًا على المشافهة ، ويتناقله التلاميذ عن شيوخهم . وهو أمرٌ كان قائمًا في أيام سيبويه ، وطلّ شائعًا بعده برميّ طويل . ولهذا يقول الزّجاجي المتوفى عام 337 للهجرة عن العلل التي في كتاب الإيضاح إنها على ثلاثة أصرب : منها ما كان مسطورا في كتب البصريّين والكوفيّين ، ومنها ما ابتدعه على مذاهبهم ، ومنها ما أخذه مشافهة عن شيوخه ممّا لا يوجد في كتاب (الإيضاح، ص 78) . وليس من المستبعد أن يكون عددٌ من المصطلحات

الكثيرة الفريدة في كتاب دقائق التصريف لابن المؤدّب من هذا النوع الثالث المقول متساهةً دون أن يُعتمدَ في كتاب .

ثانيًا :

يمكن الافتراض أن المصطلح المركّب الذي هو أقرب إلى الشرح منه إلى المصطلح ، حين يرد في كتاب سيويه أو في كتب معاصريه ، فالأحرى به ألا يكون قديمًا ، وذلك كتسمية ما صار يعرف فيما بعد بالتعنت السيبيّ ، الذي يقول سيويه عنه إنه "صفة ما كان من سببه" أي صفة ما كان من سبب الاسم ، "وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه" (الكتاب : 18/2) . وكتسمية ما صار يعرف فيما بعد بنائب الفاعل ، وهو عند سيويه "المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل" (الكتاب : 33/1) ، وتسمية ما صار يُعرف فيما بعد بالتنازع ، وهو عند سيويه الفاعلان والمفعولان اللذان "كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به" (الكتاب : 73/1) ، أي مثل الذي يفعل فاعله به ، وتسمية ما صار يعرف فيما بعد بالجملة ، وهو عند سيويه "ما عمل بعضه في بعض" (الكتاب : 119/3) أو "كلام عمل بعضه في بعض واستغنى" (الكتاب : 417/1) (11) ، وتسمية الأفعال المضارعة ، وهي عند سيويه "الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون" (الكتاب : 13/1) . وقد أصاب المهري حين قال إن حرص سيويه على وصف المفهوم دليل على أن التسمية "لم تكتسب بعد الصبغة الاصطلاحية التي تغني عن شرحها وتوضيحها" (12) .

ثالثًا :

إن جدّة المصطلح ليست وقفًا على المصطلح المركّب الذي هو أقرب إلى الشرح منه إلى التسمية ، بل قد تكون في المصطلح البسيط أيضًا ، ولكنها تكون فيه أخفى . إن ورود المصطلح البسيط دون آية قرينة مدعاة إلى غلبة الظن بقدمه كمصطلحات الاسم والفاعل وغير ذلك . وعلى العكس من ذلك فإن ورود المصطلح البسيط مصحوبًا بالشرح

(11) انظر لمزيد من التفصيل حسن حمزة : "عودة إلى المسند والمسنّد إليه في كتاب سيويه" : ص

36 33 .

(12) إشكالية التاريخ للمصطلح النحوي ، ص 480 .

والتوضيح ، و لا سيما في أول موضع يرد فيه ، يعزر الاحتمال بافتداع النحوي له ، أو بتحميه دلالة جديدة لم يُسبق إليها ؛ لأنه لو لم يكن الأمر على هذا لما احتاج إلى توضيح . مثال هذا النوع من المصطلحات الجديدة أو التي دلت على مفهوم جديد مصطلح "الصرف" عند الفراء لأنه حين ذكره لأول مرة في معانيه قال :

"إن قلت : وما الصَّرف ؟ قلت أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عَطِفَ عليها ، فإذا كان ذلك فهو الصرف" (معاني القرآن : 33/1 - 34) .

إن حاجة الفراء إلى شرح المصطلح دليل على جدته ، فهو كان معروفاً متداولاً بهذا لما احتاج إلى السؤال عنه وحده (13) .

شبه بهذا مصطلحات المَحَالِّ والقُبُحِ والمسند وغيرها في كتاب سيبويه ، فكل واحد من هذه المصطلحات يأتي مع حده خلافاً لمصطلحات كثيرة أخرى يبدو أنها كانت متداولة في أيامه لا تحتاج إلى حد ولا إيضاح . فالمحال في كتاب سيبويه "أن تَنْقُضَ أَوَّلَ كَلَامِكَ بِأَجْرِهِ" (الكتاب : 25/1) ، والقُبْحُ "أن تَضَعَ اللَّفْظَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ" (الكتاب : 26/1) ، والمسند والمسند إليه يَرَدَانِ في الكتاب مصحوحين مباشرة بالحد ، فـ "هُمَا مَا لَا يَغْنَى وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ ، وَلَا يَجِدُ الْمُتَكَلِّمُ مِنْهُ بُدًّا" (الكتاب : 23/1) . أما في كتاب العين فـ "المَحَالُّ مِنَ الْكَلَامِ مَا حُوِّلَ عَنْ وَجْهِهِ" (مادة : ح ول) ، والقُبْحُ "تَقْيِضُ الْحُسْنِ" ، وليس في الحسن إلا قوله : "حَسَنَ الشَّيْءِ فَهُوَ حَسَنٌ" (مادة : ق ب ح ، ح س ن) ، والكلام "سَنَدٌ وَمُسْنَدٌ" (مادة : س ن د) . وهذا يدفعنا إلى الافتراض بأن سيبويه ابتدع هذه المصطلحات ، عنيماً بذلك أنه حملها معنى جديداً لم يكن لها من قبل .

#### د - المصطلح المتوارث :

افترضنا أن كثيراً من مصطلحات سيبويه ومعاصريه كان معروفاً متداولاً لا يحتاج إلى شرح وتوضيح . ونودُّ المضي إلى أبعد من هذا الافتراض في محاولة تدبُّر المعايير التي قد

(13) لم يرد مصطلح الصرف بهذا المعنى في كتاب سيبويه ، إلا أنه استخدم مصطلح "صُرف" في موضع واحد من كتبه الكتاب : 31/3 ، في سياق قريب من السياق الذي يستخدم فيه الفراء مصطلح الصرف (انظر حسن حمزة وسلام بزي-حمرة : الصرف بين سيبويه والفراء ، ص 69) .

تسمح بالتأريخ لهذه المصطلحات ، ونسبتها إلى أصحابها من الحوَّين الأوائل . ونحن نعرف أنه لا بدُّ لنا في هذا الأمر من أن نعود إلى كتب اللاحقين في السحر والأدب والتراجم وغيرها لِعَزْوِ المصطلحات إلى أصحابها ، وهو عمل تحفُّ به المزالق . غير أنه يُرجى أن يكون للمجتهد فيه أجران إن أصاب، وإن أخطأ أجرٌ واحد .

عاد غوري كما عدتُ إلى كتب اللاحقين يتلمَّس مصطلحات الحوَّين السابقين من خلال الروايات والمصوص المنسوبة إليهم ، فليس من سبيل سوى هذا السبيل . غير أن الروايات لا تؤخذ دون غربة وتمحيص . ولست ممن يدعي أن الآخرين - جملةً - لا يغربلون ، فغربة الروايات تقليد راسخ في التراث العربي منذ القدم . غير أن في غربة الروايات وتمحيصها للإفادة منها في التأريخ للمصطلح ما يتجاوز الشروط التي غالباً ما يقف الباحثون عندها في حديثهم عن المصطلح النحوي القديم، فلا يكفي البحث في عدالة الناقل وأمانته ، ولا تكفي صحة روايته فيما نحن بصددده . سأمثل لما أريد بنصّ لابن حزم احتrote لظرافته . يتناول ابن حزم المتوفى عام 456 للهجرة في الباب الرابع المخصَّص لكيفية ظهور اللغات من كتاب الأحكام في أصول الأحكام لغة أهل الجفة وأهل النار ، فيقول :

"وقد ادعى بعضهم أن اللغة العربية هي لغتهم ، واحتج بقوله عزّ وجلّ : (وآخر دعوانهم أن الحمد لله ربّ العالمين) [يونس ، 10] ، فقلت له : "فقل إنها لغة أهل النار لقوله تعالى عنهم أفهم قالوا : [...] (لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير) [الملك ، 10] ، فقال لي : "نعم" ، فقلت له : "فاقضي أن موسى وجميع الأنبياء عليهم السلام كانت لغتهم العربية ، لأن كلامهم محكي في القرآن عنهم بالعربية ، فإن قلت هذا كذبت ربك ، وكذبت ربك في قوله : (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومٍه ليبين لهم) [إبراهيم ، 4] ، فصحّ أن الله تعالى إنما يحكي لنا معاني كلام كل قائل في لغتهم باللغة التي بها نتفاهم ليبين لنا عزّ وجلّ فقط [...] وقد أدّى هذا الوسواس العامي اليهود إلى أن استجازوا الكذب والخلف على الباطل بغير العبرانية ، وادعوا أن الملائكة الذين يرفعون الأعمال لا يفهمون إلا العبرانية ، فلا يكتبون عليهم غيرها . وفي هذا من السخف ما ترى" (الإحكام : 31/1 - 32 ) .

قد يقال إن هذا النص لا إشكال فيه ، فلا جدال في أن نقل اللفظ هنا إنما هو بلفظ آخر لأنه بلغة غير لغته ، وليس الأمر على هذه الصورة في داخل اللغة الواحدة . إن في هذا الاعتراض من البدهية ما لا يمكن أن يغيب عن بالنا ونحن نقيس النقل في داخل اللغة الواحدة على النقل بين لغتين مختلفتين ؛ فقد أخذنا هذا النص لطرافته ووضوح المسألة فيه ، ليكون لنا سبيلاً لتوضيح الملبس العامص في التعبير عن المعنى بغير لفظه ؛ فمحض اعتقاد أن اختلاف بين القضيتين خلافاً بين ما هو حتمي وما هو محتمل راجح ، فتعير اللفظ بين لغتين أمر حتمي بدهي ، وتعير اللفظ في اللغة الواحدة أمر محتمل ، بل هو عداً أمر راجح ، ويُفترض أن يكون المسدأ الذي ينطلق منه الباحث ؛ فكل نقل فالأحرى به أن يعتبر نقلاً بالمعنى حتى يقوم الدليل على أنه مقول بلفظه . على أن الباحثين غالباً ما ينطلقون من مسلمة معاكسة ؛ فكل رواية تصح عندهم تؤخذ دليلاً على المصطلح ، كأما منقولة نصاً بألفاظها حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

جرى في التراث النحوي العربي نقاش واسع في قضية شبيهة بالقضية التي تعنيا وهي قضية نقل الرواية بألفاظها ، في الحديث البوي ؛ فقد وقف النحويون العرب عموماً موقفاً حذر من الحديث ، فلم يأخذوا منه إلا آفته ، ولم يكن له في كتبهم إلا دور هامشي محدود ، يستوي في هذا نحويو البصرة ونحويو الكوفة ؛ فليس في كتاب سيبويه سوى ثمانية أحاديث في مقابل خمسين وأربع مائة آية ، وفي مقابل خمسين وألف بيت من الشعر . وليس في معاني القرآن للقراء سوى عشرة أحاديث في مقابل خمسين وتسع مائة بيت من الشعر (14) .

أمّا الفقهاء والمحدثون وغيرهم من العلماء فلهم شأن آخر . يقول الكفوي : 'وحدّثتُ بلفظه كالآذان والتشهُد والشُّكُور والتَّسْلِيم ، وكذا الحديث المتشابه والذي هو من جوهر الكلام التي أوتيتها نحو : 'لخرج بالصمان' ، و'العجماء جبار' لا يجوز نقبها

(14) انظر فهرس كتاب سيبويه في الجزء الخامس بتحقيق عبد السلام هارون ، والفهارس التي أعدها محمد بدوي للقراء : Etude de la terminologie d'al-Farrā' : pp. 73-86 . فإن تُدبِرَتْ هذه المواضع القليلة في الكتابين وجدت أن الأحاديث الثمانية في الكتاب لا يُنص على أنها للرسول ، وأن الأحاديث العشرة في المعاني لا يُستشهد بها في مسائل النحو والصرف .

بغير ألفاظها إجماعاً . واختلف فيما سوى ذلك . والأكثر من العلماء ، ومنهم الأئمة الأربعة ، على جواز نقل الحديث بالمعنى للعارف بمحلولات الألفاظ ، ومواقع الكلام من الخير والإنشاء ؛ فيأتي بلفظ بدل لفظ النبي مساوٍ له في المعنى جلاء وخفاء من غير زيادة في المعنى ولا نقص ، لأن المقصود هو المعنى ، واللفظ آلة له . ومن أروى حجتهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به " (الكليات : 205/2-206) (15) .

لسنا هنا في معرض الدفاع عن النحويين ، وتدبر المحجج لهم في وجه الخصوم الذين يتهمونهم بالاعتماد على أقوال العرب " وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرهما " عن رسول الله ، وهو أفصح العرب (16) .

لقد كان بإمكان النحويين حقاً أن يسلكوا سبيلاً آخر غير السبيل الذي سلكوه ، وهو القيام بغزلة الأحاديث ، ونقد سلسلة الأسانيد ، فإن كان أصحابها ممن يؤخذ بعريتهم أخذ بالحديث سواء أكان نقله نصاً أم كان نقله بالمعنى (17) . غير أن اختلاف أغراض النحويين والفقهاء من الحديث النبوي هو الذي يحدد مواقفهم المختلفة منه ، وهي أغراض تتجاوز مسألة صحة الرواية وعدالة الراوي وأمانته ؛ ففرض النحويين في الحديث لفظه ، وليس هذا غرض غيرهم .

إن الأمر أكثر وضوحاً في المسألة التي تعيننا : مسألة التريخ للمصطلح ، فحين تكون المصطلحات مقصودة بأعيانها ، تأخذ قضية صحة الروايات بعداً آخر ، لا يكفي فيه التسليم بالخبر للتسليم بالمصطلح . غير أنه يبدو أن الدارسين لم يهتموا كثيراً بهذا الفارق الجوهرى ، ولهذا تراهم يتحدثون بلا تحفظ عن مصطلحات أبي الأسود والحضرمي وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وغيرهم اعتماداً على ما يعزوه اللاحقون إليهم من آراء قد تكون المصطلحات فيها منقولة بألفاظها ، وقد لا تكون .

(15) وانظر نقائنا في الموضوع في الاقتراح للسيوطي ، ص 16-19 .

(16) السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ، ص 18 .

(17) انظر Hassin Hamzé : Les théories grammaticales d'az-Zajjāji , 1/169-176 .

عقد الخوارزمي في مفاتيح العلوم فصلاً سَمَّاهُ "في وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يُحكى عن الخليل بن أحمد" جاءت فيه المصطلحات التالية مسوبة بصريح العبارة إلى الخليل بن أحمد ، ونحن ننقل الفصل كاملاً تيمناً للفائدة :

"الرَّفْع ما وقع في أعجاز الكَلِمِ مُنَوِّناً نحو قولك (زَيْدٌ) ، والضَّمُّ ما وقع في أعجاز الكَلِمِ غير مُنَوِّنٍ نحو (يَفْعَلُ) ، والتَّوْجِيه (١٩) ما وقع في صدور الكَلِمِ نحو عَيْن (عَمْرٍ) وقَاف (قُتْم) . والحَشْوُ ما وقع في أوساط الكَلِمِ نحو جِيم (ر-نل) . والنَّجْرُ ما وقع في أوساط الأسماء دون الأفعال غير مُنَوِّنٍ مِمَّا يُتَوَّنُّ مِثْلُ اللام من قولك (هذا الجبلُ) [كذا] . الإشْتِمَامُ ما وقع في صدور الكَلِمِ المنقوصة نحو قَاف (قيل) إِذَا أُشِمْمَ ضَمَّةً . النَّصْبُ ما وقع في أعجاز الكَلِمِ مُنَوِّناً نحو (زَيْدًا) . الفَتْح ما وقع في أعجاز الكَلِمِ غير مُنَوِّنٍ نحو بَاء (ضرب) . الفَعْرُ ما وقع في صدور الكَلِمِ نحو ضَاد (ضَرَبَ) ، والتَّفْخِيمُ ما وقع في أوساط الكَلِمِ على الألفات المهموزة نحو (سأل) . الإِرْسَالُ ما وقع في أعجازها على الألفات المهموزة نحو أَلِف (قرأ) ، والتَّيْسِيرُ هي الألفات المسحرجة من أعجاز الكَلِمِ نحو قول الله تعالى (فأصلونا السَّيْلًا) . الحَفْضُ ما وقع في أعجاز الكَلِمِ مُنَوِّناً نحو (زَيْدٍ) ، والكَسْرُ ما وقع في أعجاز الكَلِمِ غير مُنَوِّنٍ نحو لَام (الْجَمَلِ) . والإِضْجَاعُ ما وقع في أوساط الكَلِمِ نحو بَاء (الإِبِلِ) ، والجَرْ ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقمار أَلِف الوصل نحو (لم يذهب الرجلُ) ، والجَزْمُ ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة نحو (اضرب) ، والتَّسْكِينُ ما وقع في أوساط الأفعال نحو فَاء (يَفْعَلُ) ، والتَّوْقِيفُ ما وقع في أعجاز الأدوات نحو مِيم (نَعَمْ) ، والإِمَالَةُ ما وقع على الحروف التي قبل الياءات المرسلة نحو (عيسى وموسى) ، وضدها التَّفْخِيمُ . التَّيْرَةُ الهمزة التي تقع في أواخر الأفعال والأسماء نحو (سباً وقرأً وملأً) " (مفاتيح العلوم : ص 30) ؛ وبما يلي جدولٌ بحركات أواخر الكَلِمِ :

(19) كذا في النص المطبوع ، وربما كان المصطلح (التوجيه) لأنه في صدر الكلمة .



الكلمة							
غير مونة							منونة
الحركة	اسم		اسم		فعل		أداة
			آخره	ألف	مهموز	في الوصل	
—	رفع				ضم		
—	نصب		تيسير	فتح	إرسال		
—	خفض	كسر				جر	
—					جرم		توقيف

### جدول مصطلحات الحركة الأخيرة عند التحليل

أما سببونه فيستخدم مصطلحات تشبه تلك التي استقرت في التراث النحوي في مسائل الإعراب والبناء . فيقول في الباب المحصص بحاري أواخر الكلم من العربية :

'وهي تجري على ثمانية محار : على النصب وآخر والرفع والجرم ، والفتح والضم والكسر والوقف . وهذه المحاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح ضرب واحد ، والجرم والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجرم والوقف . وإنما ذكرت لك ثمانية محارٍ لأفترق بين ما يدخله ضَرْبٌ من هذه الأربعة لِمَا يُحْدِثُ فيه العاملُ - وليس شيء منها إِلَّا وهو يزُولُ عنه - وبين ما يَبْنَى عليه الحرفُ بقاءً لا يزُولُ عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضَرْبٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب" (الكتاب : 13/1) .

تبدو المصطلحات التي ينسبها الخوارزمي إلى التحليل أغنى من مصطلحات الكتاب . غير أنها لا تعتمد على معيار واحد في التصنيف ، فهي لا تُعْنَى بحركات أواخر الكلم فحسب ، بل تَتم كذلك بصدورها وأواسطها ، وهي تَتم سوع الحرف مهموزاً أو غير

مهموز كما تهم بتمييز الاسم من الفعل من الحرف ، ويكون اللازم موثقا أو غير موثق ،  
ومقوصا أو غير مقوص ، وفي حال الوصل أو في حال الوقف (20) .

في مقابل هذا الغنى في المصطلح يظهر نقص فاضح في المعيار الحوي ، وهو المعيار  
الوحيد الذي يجعله سبويه أساس مصطلحه ؛ فلا يقوم التمييز بين لمصطلحات عند سبويه  
على نوع الكلمة أو على طبيعة الحرف الأخير وما يصححه من السوس ، بل على الوظيفة  
النحوية للحركة اعتمادا على نظرية العامل ، ولذلك فهو لا يهتم لا بحركات أواخر الكلم  
ويهمل ما عداها ، ثم يميز حركة آخر الكلمة انطلاقا من هذا اسدا ؛ فهي رفع ونصب  
وجر وحرم حين تكون حركة إعراب تأتي بعمل عامل ، وهي رسم وفتح وكسر ووقف  
حين تكون حركة ساء يئى عليها الحرف بقاء لا تغيره العوازل ، ولا يكون لطبيعة  
الحرف ، ولطبيعة الحروف المصاحبة ، ولكل وجوه الاتفاق ، ولكل وجوه الاختلاف  
الأخرى ، آية قيمة في التصنيف .

الحركة	في الإعراب	في البناء
— ˊ	رفع	ضمة
— ˋ	نصب	فتحة
— ˋˋ	جر	كسرة
— ˙	حرم	وقف

### جدول مصطلحات الحركات عند سبويه

(20) لاحظ عبد القادر المهيري حرص التحليل في كتاب العين على تنوع المصطلحات فقال : " وأول ما  
يلحظ أن التحليل يبدو أحيانا حريصا على التمييز بين الظواهر المتقاربة بتخصيص مصطلح لكل واحد  
منها خلافا لما سيشاع في التراث النحوي ؛ فالخليل يميز عن طريق الاصطلاح بين ظاهرة التثنية  
المتعدي في إدغام الحرفين ، كما هو الشأن في (صل) وظاهرة التصغير في مثل (صكصل) [ ]  
ويبدو الحرص على تنوع المصطلحات لإبراز الفروق بين الظواهر المتقاربة في تمييزه بين درجات  
التعدي ؛ فالمصطلح المقابل لـ (لأزم) هو (المجاور) كما يدل عليه قوله ( رجعت رجوعا ورجعته  
يسنوي فيه اللازم والمجاور) . ويبدو مصطلح (المجاور) حاصا في استعماله للمتعدي إلى مفعول بيما  
يسمى المتعدي إلى مفعولين (متعديا) . وفي هذا يقول (والمجاور مثل (صرب بكر عمرو) ، والمتعدي  
مثل (طن بكر عمرا حادا) " (على هامش المصطلح النحوي ص 175)

إن مقارنة المصطلحات المنسوبة إلى الخليل بمصطلحات سيبويه في الكتاب بالغة الدلالة في قصبة النقل ، فمصطلحات التسميد لا توافق مصطلحات أستاذه ، ولن نحد في ما نقله سيبويه عن خليل - على كثرة ما نقل عنه - أثراً للمصطلحات التي ذكرها الخوارزمي، ونسبها إلى الخليل مع حدّ كل واحد منها (21) . وليس هذا الخلاف في اصطلاحات بين الشيخ وتلميذه ، وذلك الغياب بمصطلحات الأول في قول الثاني . إن صحت نسبة مصطلحات الخوارزمي للخليل - أمراً عربياً مستهجنًا، بل العربى والمستهجن أن يكون الأمر على خلاف هذا ؛ فعلى المرء أن يتصور اللبس الحاصل لو نقل سيبويه آراء خليل مستخدماً مصطلحات الخليل في الرفع والنصب والحرّ والحرم وغيرها ، وهي مصطلحات لا تعبر عن المفاهيم التي تعبر عنها مصطلحات الرفع والنصب والحرّ والحرم عند سيبويه .

إن كان سيبويه قد غير مصطلحات شيخه فلا ريب في أنه فعل ذلك ليستقيم له مصطلح متجانس قائم على اعتبار واحد يطلق من نظرية العامل التي تشكل حجر الزاوية في الطريقة الحوئية ، وتجعل من تصنيف المصطلح أداة في خدمتها ، وليس هذا ما رآه في المصطلح منسوب إلى الخليل لتعدد معايير التي يطلق تصنيف منها . وقد حاولنا تتبع بعض مصطلحات الإعراب التي نعيها في كتاب العين فكان لافتا غياب معنى الاصطلاح لرفع والنصب والحذف والحر والكسر والفتح والسكون . فهو لا يفسر إلا معنى الكلمة للوعي بمعجمي . على أنه قد أشار أحياناً إلى معنى الاصطلاح فقال في (الحرم) : «به الحرف إذا سكن حرة» ، وفي (النصب) : «به صد الرفع في الإعراب» . وقد يستخدم الرفع والنصب والحر بمعانيها في الاصطلاح فيقول في باب اللقيف من النون عن (الان) : «به يرمه اساعة التي يكون فيها الكلام ، ثم يصيف :

(21) في تهذيب اللغة للأزهري مصطلحات كثيرة في علم الأصوات منسوبة إلى الخليل ولكنها ليست في كتاب سيبويه كـ (الأسلة) و (الدلق) و (الدوق) و (العقدة) و (الغار) و (الطلاقة) و (النصاعة) وغيرها . غير أن هذا الأمر ليس غريباً ، ولا علاقة له بما نحن فيه من نقل التلاميذ عن شيوخهم لأن سيبويه لم يذكر الخليل قط في الأبواب التي حصصها للأصوات ، ولم ينقل، فيما بعد، عنه شيئاً في هذا المجال (G. Troupeau. *Lexique-index du Kitâb de Sibawayhi*, pp 16-7)

"والعرب تنصبه في الحر والنصب والرفع لأنه لا يتمكن في التصريف" يريد بهذا أنه مبني على الفتح ولو كان في موقع جر أو نصب أو رفع . ويبدو استخدامه للنصب مرتين : مرة بمعنى الفتح ، ومرة بمعنى النصب دون تفريق بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات البناء . وقد رجعنا إلى كتاب سيبويه ولاحقنا المواضع التي ينقل فيها عن الخليل علنا نظفر بالمصطلحات التي وجدناها في نص الخوارزمي ، وكان اهتمامنا منصبا على مصطلحات الرفع والضم ، والنصب والفتح ، والجر والكسر والخفض ، والجر والوقف والسكون لنرى إن كانت هذه المصطلحات نطابق في المنقول عن الخليل ما ذكره الخوارزمي وتختلف عما قرره سيبويه في الباب الثاني من كتابه في استخدامه لها فرقا بين ألقاب الإعراب والبناء، فلم نحمل بطلان ؛ فقد كانت جميعا مستخدمة بالمعنى المعهود في كتاب سيبويه (22) .

إن كانت المصطلحات المنسوبة إلى الخليل في مفاتيح العلوم للخوارزمي مصطلحات الخليل حقا - وهي مغايرة لمصطلحات كتاب سيبويه - فلا بد من الإقرار بأن صحة الروايات وعدالة نافليها وأمانتهم لا تكفي في التثبت من نسبة المصطلحات إلى أصحابها لأن النقل غالبا ما يكون بالمعنى ، ولا يكون بالضرورة نصا باللفظ المروي .

### المثال الثاني :

يقدم الزجاجي المتوفى عام 337 للهجرة ، مثالا صريحا يعزز المثال السابق ، ويؤكدده ، ويدفع إلى الاحتراز من نسبة المصطلحات إلى المتقدمين اعتمادا على نقول المتأخرين ، أو على نقول تلاميذهم ، حتى حين لا يكون ثمة شك في أمانة الناقل ، وعدالته، وصدق روايته .

ينقل الزجاجي في كتاب الإيصاح في علل النحو ما كان من جدل شهادته بعدد بين نحوي البصرة والكوفة . وكان الزجاجي واسع الاطلاع على ما يجري في عصره من نشاط نحوي ولغوي ، وكان في وسط الصراع المحتدم بين النحويين والمطفيين من جهة وبين السحوين أنفسهم - بصريين وكوفيين - من جهة أخرى ؛ فقد تلمذ على كثيرين

(22) انظر أمثلة في الكتاب : 92/1 ، 102 ، 279 ، 282-283 ، 378 ، 395 ، 409 ، 163 ، 17 ، 37 ، 54 ، 63 ، 88 ، 89 ، إلخ .

من علماء البصرة وعلماء الكوفة في بغداد ، وذكر عددا كبيرا منهم في الإيضاح كالرجاح  
وسر السراج من البصريين ، وابن كيسان وابن شقير وابن الخياط وابن الأنباري من  
الكوفيين ، ونقل طرفا من السجالات الدائر بينهم، نصّ على أمانته في ما نقل عنهم في أكثر  
من موضع . غير أنه نصّ والظفر بمثل هذا النصّ عزيز على أن هذه الأمانة لا تكون  
في المصطلحات . يقول الزجاجي في ذكر مصادره :

‘علم أن العلل التي أودعها هذا الكتاب والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب :  
مها ما كان مسطرًا في كتب البصريين والكوفيين بالفاظ مستغلقة صعبة ، فعبرت عنها  
بالفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب ، فهديتها وسهلت مراتبها والوقوف عليها  
[...] ’ (الإيضاح : ص 78) .

ويقول في موضع آخر :

‘وإنما ذكرت لك أسماء من أحدث عنه ، وقرأت عليه ، لتكون على ثقة مما أنقله  
إليك . وأسندته إلى كل فريق منهم . وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر  
عنها بالفاظ البصريين ’ (الإيضاح : ص ص 79 - 80) .

## هـ - معايير الاختيار :

حين يقلل النحوي آراء السابقين فإنه يهتم أولاً وأخيراً بالفكرة التي ينقلها ،  
فيستخدم في سبيل هذا الهدف مصطلحاته هو ، أو المصطلحات المتواضع عليها في زمانه عند  
من يكتب لهم ، لا مصطلحات المقول عنه . غاية من ذلك إيصال المعنى بأيسر السبل ؛ فإن  
وافقت مصطلحات المقول عنه هذه المصطلحات الشائعة تركها على حالها ، وإن خالفها  
فقد يغيّرُها . لا لنقص في أمانته ودقته ، بل خدمة للنصّ المقول نفسه ليكون واضحاً مفهومًا  
عند من يتوجه إليه ، إلا إن كان نقل المصطلح غاية يتوخى الناقل الوصول إليها .

غير أن هذا الشك المنهجي الذي لا بدّ منه لا ينبغي له أن يكون ذريعة إلى إبطال  
باب بحث ، ورفض مبدأ نسبة المصطلحات إلى النحويين القدامى قبل سيبويه . وإنما  
يسعي أن يكون دافعاً لنا إلى الاحترار قبل اعتماد ما تحمله الروايات من مصطلحات ؛ فلا

بدء من الركون إلى عدد من المعايير تتجاوز صحّة الرواية وعدالة ناقلها للاستئناس بها في التأريخ للمصطلح النحويّ القديم ، وترجيح سسته إلى هذا النحويّ أو إلى ذاك . وسوف نتناول عدداً من هذه المعايير أملاً في فتح باب النقاش وإثرائه وصولاً إلى تأسيس المبادئ التي يمكن أن يقوم عليها درس مصطلحات مرحلة النشأة في المعجم النحوي التاريخي :

1- أوّل هذه المعايير : العثور على نصوص مكتوبة في مرحلة النشأة التي تعيننا ، أي العثور على نصوص مكتوبة قبل كتاب سيبويه . قد يقال إن هذا المعيار كعناء مُعَرَّب ؛ فليس عندنا في النحو كتاب قبل كتاب سيبويه ، ولا تذكر المصادر إلا كتابين في النحو لعيسى بن عمر في يتيّن منسويين إلى الخليل بن أحمد (23) :

بَطَّلَ النَحْوُ جَمِيعاً كَلَهُ      غَيْرَ مَا أَحْدَثَ عَيْسَى بْنُ عُمَرَ  
ذَلِكَ "إِكْمَالٌ" وَهَذَا "جَامِعٌ"      لَهُمَا لِلنَّاسِ شَمْسٌ وَقَمَرٌ

غير أن في وجود هذين الكتابين نظراً ، فلم ينقل لنا مصدر من المصادر شيئاً منهما ، وكان من المتوقع أن ينقل سيبويه عنهما شيئاً في كتابه ، ولكننا لا نجد لهما ذكراً لا في الكتاب ولا في غيره ، ومع أن سيبويه يذكر عيسى بن عمر اثنتي عشرة مرة (24) ، ليس في واحدة منها إشارة إلى نص مكتوب ، فلا يمكن الاعتماد على هذين الكتابين . ليست الكتب التي نعينها إذن كتباً في النحو ، بل في موضوعات أخرى لا يستبعد أن ترد فيها بعض مصطلحات النحويّين لتداخل العلوم ، ولا سيما الأصيل منها في ذلك الزمان ، ككتب التفسير والفقه وغيرها . من هذه الكتب مثلاً تفسير القرآن لمقاتل بن سليمان المتوفى عام 150 للهجرة ، وديوان الخرنق بنت بدر بن هفان ، تحت طرفة بن العبد ، برواية أبي عمرو بن العلاء المتوفى عام 154 للهجرة . فقد وجدنا مصطلحات النحو والرفع والنصب في هذا الديوان . يقول أبو عمرو بعد أن يذكر بيت المزارع بن سعيد الأشتر :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرًا      عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْكِبُهُ وَنَوْعَا

"هذا كذا يرويه النحويّون" (الديوان : ص ص 36-37).

(23) الزبيدي : طبقات النحويّين واللغويّين ، ص 23.

(24) انظر فهرس الأعلام في الجزء الخامس من الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون .

فإن كان اسم النسبة (نحوي) موجوداً فمصطلح (النحو) حاصل في الكف<sup>(25)</sup> .

ويقول في أبيات الخَزَنَتِي في رثاء زوجها بشر بن عمرو ما يلي :

"النازلون بكلِّ مُعْتَرِكٍ والطيبين معاقلة الأثرِ

[...] ويروى (النازلين) و(الطيبين) . ويروى (النازلون بكلِّ معتركٍ والطيبون)

الصاريسون بِحَوْمَةٍ نُزِلَتْ والطاعنون بأذرعٍ شُغِرَ

[...] ويروى (الصاريسون والطاعنون) ، و(الضاريين والطاعنين)

والخالطون نَحِيَّتَهُم بِنُضَارِهِم وذوي الغنى منهم بذي الفقرِ

ويروى (والخالطين) . وهذا كله إذا نصبت شيئاً منه فإنما تنصبه على المدح ، وتريد (أعني

الخالطين) ، (أذكر الطيبين) . وإذا رفعت شيئاً منه بعد منصوب فإنما تريد (أذكر

الضاريين) و(هم الطاعنون) ، و(أعني النازلين) و(هم الطيبون)" : (الديوان ، ص ص 44-

45) (26) .

هذه إذن ثلاثة مصطلحات ليست منقولة بالمعنى لأنها ترد في نصٍّ مكتوب يعودُ إلى

مرحلة النشأة ، فإن صحَّت رواية الديوان لأبي عمرو بن العلاء أُخِذَ بالمصطلحات النحويّة

التي فيه .

2- ثاني هذه المعايير : أن تكون الرواية منقولة عن نص مكتوب ، فيُضْمَن حينذاك

ألا يكون النقل نقلاً بالمعنى . وهذا معيار يعرّف وجوده لندرة النصوص المكتوبة في تلك

الفترة الزمنية المتقدّمة ، وليس منه إلا أمثلة قليلة كتلك الرواية ، أو تلك الروايات التي

أثارت جدلاً بين الباحثين ، والتي تتحدث عن رقعة ألقاها عليٌّ إلى تلميذه أبي الأسود .

تقول الرواية ما يلي : قال أبو الأسود :

(25) استعرنا عبارة "حاصل في الكف" من ابن جني ، وهي عبارة يستخدمها لإثبات الفعل المنفي للمجهول

"نَرَاهُمْ" الذي لم يُسمع عن العرب ، ولكن حكى أبو زيد : (رَجَلٌ مُكْرَهُمْ) ، فقال ابن جني : "إلا أنه إذا

جاء اسم المفعول بالفعل نفسه حصل في الكف" (الخصائص : 358/1) .

(26) يجعل سيبويه النصب على التثنية والضم ، أو على المدح والتعظيم : "وإن شئت أُجِزْتُ هذا كله على

الاسم الأول ، وإن شئت ابتدأته جميعاً فكان مرفوعاً على الابتداء . كل هذا جائز في ذين البيتين وما

أشبههما ، كل ذلك واسع" (الكتاب : 65/2) .

"ثم أتيت بعد ثلاث ، فألقى إلي صحيفة فيها : بسم الله ارحم الراحمين ، الكلمة اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أبأ عن المسمى ، والفعل ما أذا عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل . ثم قال : تَبَّعَهُ وَزِدْ فِيهِ مَا وَقَعَ لَكَ . واعلم يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة : ظاهر ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر . وإنما يتعاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر" (27) .

فالاسم والاعل والحرف والظاهر والمضمر وما ليس بظاهر ولا مضمر مصطلحات تنسبها الرواية نصاً أيضاً إلى علي . ولا يدور الجدل في هذه الحالة على نقل النص بالفاظه أو بمعانيه ، بل على صحة الرواية نفسها ، فإن صحّت الرواية ثبت ما فيها من مصطلحات لأما منقولة بأعيانها .

وقريب من هذه الرواية ما ذكره ابن النديم عن مصطلحي الفاعل والمفعول ، غير أنه لا ينقل النص في هذه الرواية ، بل يلخصه ، فيمكن أن يتطرق الشك إلى المصطلح . يقول في الفهرست : "ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته ، وهي أربعة أوراق أحسبها من ورق الصّين ترجمتها : هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود ، رحمة الله عليه ، بخط يحيى بن يعمر" (الفهرست ، ص 61) .

3- ثالث هذه المعايير : الرواية الشعوية التي فيها نص على المصطلح ، عني بهذا أن يصر العالم في ترجمته للنحوي ، أو في نقله عنه ، أو في إشارته إليه ، أنه ينقل مصطلحه . وهذا شرط يعرف وجده . غير أننا قد نجد نماذج منه كذلك النموذج الذي نقلناه كاملاً كما ورد في نص الحارزمي عن مصطلحات الخليل بن أحمد ، فقد جاء فيه : "في وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يحكي عن الخليل بن أحمد" (مفاتيح العلوم : ص 30) ، فالخوارزمي لا ينقل في هذا الباب آراء الخليل النحوي ، وإنما ينقل المصطلحات المسبوبة إليه مع حدودها ، كرفع والنصب والنحر والإرسال والإضجاع والتوقيف وغيرها . قد تكون نسبة هذه المصطلحات إلى الخليل صحيحة وقد لا تكون ، فهي منقولة "على ما

(27) انظر الرواية في تاريخ النحو لعصام نور الدين : 21 - 22 ، نقلاً عن أبي الرجلي بتحقيق عبد السلام هارون : 238 - 239 .



يُحكى' عن الخليل . فإن ثبتت الرواية التي ينقلها الخوارزمي ثبتت المصطلحات ، ووجب اعتمادها ، وهذا يعني أن الخلل المصطلحي هنا - إن كان ثمة من خلل - إما هو خللٌ يأتي من الشك في صحة الرواية ، لا من الشك في المصطلحات المستخدمة في رواية صحيحة .

وقد يكون النص على المصطلح باستخدام عبارة من عبارات التسمية، كفعل "سمي" أو ما شابهه . مثال هذا المعيار استخدام فعل التسمية للنص على مصطلح (اللغات) المنسوب إلى عيسى بن عمر في رواية القفطي الذي يقول :

"إن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر ، وبوبه وهذبه ، وسمى ما شذَّ عن الأكثر لغات" (28) .

4 - رابع هذه المعايير : أن يشير الراوي إلى المصطلح إشارة غير مباشرة تقترب من النص عليه . يقدم الزجاجي مثالا لهذا المعيار أخذناه وإن لم يكن ينتمي إلى الفترة الزمنية التي تعيننا . فقد صرح الزجاجي بأنه كان ينقل آراء الكوفيين مستخدما مصطلحات البصريين، غير أنه في إحدى رواياته يُنصُّ على مصطلحي (الأداة) و(دائم الفعل) أو (الفعل الدائم) فيقول :

"احتجاج آخر للكوفيين . قال بعضهم "وقع الفعل بين الأداة والاسم - يعني بالأداة حروف المعاني - قال : فأشبه الأداة بأنه لا يلزم المعنى في كل الحالات كما يلزم الاسم صاحبه [...] ، وأشبه الاسم بوقوعه على دائم الفعل - وهو الذي قدمنا ذكره (29) - فأعطيَ بِحِصَّةٍ شبهه الاسم الرفع والنصب ، ومنع من الخفض لتقصيره عن كل منازل الأسماء ، وخصَّ بالحزم وترك التنوين في كل حال لحِصَّةٍ شبهه الأداة لأنَّ الأداة حقها السكون ولا تعرب ولا تنون لعدمها تَمَكُّنُ الأسماء . هذا الفصل صحيح ، وهو مذهب البصريين بعينه - وإن كان بغير ألفاظهم - لأنَّ صاحبه جعل المعرب من الأفعال مضارعا للأسماء ، والمبني منها مضارعا لحروف المعاني . هذا قول سيبويه وجميع البصريين (الإيضاح : ص 82) .

(28) انظر محمد خير الحلواني : المفصل في تاريخ النحو ، ص 171 ، نقلا عن إنباء الرواة : 375/2  
(29) ذكر الزجاجي أن الكوفيين يقولون إن الأفعال تقع على الأوقات الطويلة المتصلة المدة (فيقوم) (يحتمل معنى قائم) ، وهو عند الكوفيين فعل دائم ، وتأويل (سوف يقوم) على الاستقبال (الإيضاح : ص 80) .

5 - حامس هذه المعايير : ذكرُ العناوين والأبواب والفصول ، دور النصّ على التسمية . يكاد هذا المعيار يكون تصريحاً - وإن كان أقلّ تثبتاً من المعيار السابق لأن الأبواب والفصول عناوين ، فالأرجح أن تكون نصّاً ، وإن لم يرد لفظ من ألفاظ التسمية في عرصها . مثال هذا المعيار قول الزبيدي عن دور أبي الأسود وعبد الرحمن بن هرمز ونصر بن عاصم :

"فوضعوا للنحو أبواباً وأصلوا له أصولاً ، فذكروا عوامل الرفع والنصب والحذف والجزم ، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف" (طبقات النحويين ، ص ص 11 - 12) .

وقول أبي حرب بن أبي الأسود :

"أول باب رسم أبي من النحو باب التعجب" (30) .

6 - سادس هذه المعايير : اختلاف المصطلح المروي عن مصطلحات الراوي ، لأنه إن كان المصطلح مطابقاً لمصطلح الناقل احتل الأمرين معاً ، فربما كان للعالم المنقول عنه، وربما كان للناقل . أما إذا كان مغايراً لمصطلح الناقل فهو منقول بنصه ، فالقفطي مثلاً يسمي علم النحو نحواً ، وهو المصطلح الذي استقر في التراث. غير أنه حين يتحدث عن النحويين القدامى وينقل الروايات عنهم يسميه (العربية) ، فيغلب على الظن أن المصطلح لتقديمه لأنه لو لم يكن الأمر كذلك لاستخدم مصطلحه هو ، أي مصطلح النحو ، لا مصطلحاً آخر . مثاله هذا النص الذي يتراوح فيه مصطلحاً العربية والنحو في حديث القفطي عن عبد الرحمن بن هرمز :

"قال أهل العلم إنه أول من وضع علم العربية ، والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود الدؤلي ، وأظهر هذا العلم بالمدينة . وكان من أعلم الناس بالنحو ، وما أخذ أهل المدينة النحو إلا منه" (31) .

(30) انظر عوض القوزي : تطور المصطلح النحوي، ص 35، نقلاً عن إنباه لرواة : 16 / 1 .

(31) انظر محمد خير الحلواني : المفصل في تاريخ النحو ، ص 114 .

7 - سابع هذه المعايير : وحدة المصطلح رغم تعدد الروايات والمذاهب ، فوحدة المصطلح الذي ينقله علماء كثيرون مدعاة إلى الظن بصحته . ربما يكون هذا المعيار مع المعيار السابق ، من أكثر المعايير خصوصية في مجال البحث عن مصطلحات الحوئين القدامى ، كما هو حال استخدام مصطلح (العريّة) لتسمية النحو عند ابن سلام ، وابن قتيبة ، وابن حجر ، وغيرهم ، فقد قال ابن سلام في الطبقات :  
 "كان أول من استنّ العريّة ، وفتح بابها ، وأفج سبيلها ، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي" ؛

وقال ابن قتيبة في المعارف :

"أول من وضع العريّة أبو الأسود" ؛

وقال ابن حجر في الإصابة :

"أول من ضبط المصحف ووضع العريّة أبو الأسود" (32) .

وكلما كثرت الروايات وتعددت المذاهب وبقي المصطلح واحدا تعزّز الاعتقاد بصحة المصطلح . غير أن هذا المعيار الذي لا يورث يقيناً يعث على غلبة الظن ، ويسمح بالترجيح دون أن يسمح بالقطع ؛ فقد تتفق الروايات في ترك المصطلح القديم واعتماد ما شاع في الأزمنة اللاحقة .

ويظهر المعياران الأخيران السادس والسابع في هذا الخير الذي تتعدّد رواياته فتحتمع على مصطلح (الرفع) ، وتستخدم إحداها مصطلحا مغايرا لمصطلح الراوي . تدور الروايات حول نقد يحيى بن يعمر لقراءة الحجاج "قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموالٌ اقترمتموها وتجارةٌ تخشون كسادها ومساكنُ ترضونها أحبّ إليكم من الله ورسوله وجهادٍ في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين" [9 : التوبة ، 24] برفع (أحبّ) . يقول يحيى بن يعمر للحجاج في رواية السرياني :

"فترفع (أحبّ) وهو منصوب" (33) ،

(32) انظر محمد الطنطاوي : نشأة النحو ، ص 32 - 33 .

وفي رواية الزبيدي :

"فَفَرَّوْهَا (أَحَبُّ) بِالرَّفْعِ وَالرَّجْعِ أَنْ تُقْرَأَ بِالنَّصْبِ عَلَى نَحْوِ (كَانَ)" (34) .

وفي رواية القفطي :

"إِنَّكَ تَرْفَعُ مَا يَوْضَعُ ، وَتَضَعُ مَا يُرْفَعُ" (35) .

قد تكون العبارة في هذه الرواية الأخيرة أقرب إلى مصطلحات مرحلة النشأة من عبارة السيرافي ، ومن عبارة الزبيدي التي تتحدث عن "النصب على خير كان" فتستدعي مصطلحا متأخرا ليس له وجود حتى في كتاب سيويه (36) .

قد ينطبق على المصطلح واحد من هذه المعايير فيدفع إلى اعتماده ، وقد ينطبق عليه أكثر من واحد فيعزّز القناعة بنسبته إلى النحويين القدامى . غير أنه لا بدّ أخيرا - إلى جانب هذه المعايير التي تتناول ما يشبه علم الرواية - من النظر الندي في الروايات في ما يشبه علم الدراية ، لملاحظة مطابقة مصطلحات الأقدمين للقوانين الطبيعية في نشوء المصطلح وتطوره . ولا بدّ من التنبيه مرّة ومرتين ومرات ، إلى أن ورود مصطلح ما عند الأقدمين في مرحلة النشأة ، ثم عند اللاحقين في كتاب سيويه ، وفي كتب من تلاه كمصطلحات الرفع والنصب ، لا يعني بدها أن المفهوم واحد عند الجميع ، فقد يكون للفظ الواحد أكثر من مفهوم فلا يكون مصطلحا واحدا في حقيقة الأمر لأن اختلاف المصطلحات رهين باختلاف مفاهيمها وحدودها . مثال ذلك أن الرفع والنصب والضم والفتح وغيرها من الحركات عند سيويه وعند من تلاه ، مرتبطة بنظرية العامل وتقسيم الكلام إلى مَقَرَّبٍ ومَبْنِيٍّ ، ولا تؤخذ حدودها ومفاهيمها إلّا من داخل هذه النظرية وهذا التقسيم ، فهل كان الأقدمون الذين استخدموا مصطلحات الرفع والنصب والضم والفتح يعرفون هذه النظرية وينطلقون منها لنسلم بوحدة هذا المصطلح عند النحويين ؟ أخشى ألا

---

(33) أخبار النحويين البصريين : ص 41 .

(34) طبقات النحويين واللغويين : ص 28 .

(35) عروض القوزي : المصطلح النحوي ، ص 43 - 44 .

(36) يقول القوزي إنه وجد هذا المصطلح الأخير عند سيويه (الكتاب : 97/4) غير أنه ليس في السياق الذي ورد فيه المرفوع والموضوع في الكتاب ما يسمح باعتبارهما مصطلحين ، فقد قال سيويه في باب اسم المفعول : "وكذلك المرفوع والموضوع ، كأنه يقول : له ما يرفعه، وله ما يضعه" .

يكون لأمر على هذه الصورة (37) ، وأخشى أن يحتاج هذا المبدأ الجوهرى إلى إخراج كثير حتى يترسّح في أذهان الدارسين ، فحس أحوج ما نكون إليه في بناء المعجم التاريخي

### حسن حمزة

مدير مركز البحث في اللسانيات العربية

مركز البحث في المصطلحات والترجمة.

— جامعة ليون 2 — فرنسا

## مصادر البحث ومراجعته

### 1 - باللغة العربية :

أحمدش الأوسط : معاني القرآن : تحقيق فائق فارس ، ط 2 ، 1401:1981.

س. جي : الخصائص ، تحقيق محمد علي الحجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1371 هـ / 1952م .

حموي ، محمد خير : المفصل في تاريخ النحو ، الجزء الأول ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 1 ، 1399 1979 .

حمزة ، حسن : "عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيوبه" ، محادثة السائد في اللغة والأدب والفكر ، أعمال ندوة "محادثة السائد" لعام 1996 بإشراف توفيق بن عامر ، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس ، السلسلة 7 ، المجلد 12 ، 2002 ، ص ص 21 47 .

\_\_\_\_\_ في تطور المصطلح النحوي العربي" ، دورته علوم اللغة ، القاهرة ، عدد خاص عن "مصطلح النحوي العربي بإشراف حسن حمزة ، تحت الطبع

حمزة ، حسن ، ويري حمزة ، سلام : "الصرف بين مسويه والقرآن" ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد 53 ، السنة الحادية والعشرون 1418/1997 ، ص ص 65 83 .

أخرونست بدر بن هفال : الديوان ، برواية أبي عمرو بن العلاء تحقيق بُسري عبد العتي عبد الله ، دار الكتب للعلمة ، بيروت ، ط 1 ، 1410 هـ / 1990 م .

---

(37) سطر مقالنا "في تطور المصطلح النحوي العربي" في العدد الخاص عن المصطلح النحوي العربي الذي سوف تصدره دورية علوم اللغة بالقاهرة.

# المصطلح العلمي العربي في الفيزياء : قضية تاريخ مراحل نشأته وانتشاره

ازكاويه لولوبر

## المقدمة

إن الموضوع الذي نتطرق إليه ليس إلا جانباً من جوانب قضية تاريخ المصطلحات العلمية العربية المعاصرة :

أدت دراستنا لمصطلحات الفيزياء المنتشرة في العالم العربي [Lelubre, 1992] إلى لها من اختلافات ومتراجمات من بلد عربي إلى بلد عربي آخر وحتى من مؤلف إلى مؤلف آخر من البلد نفسه أو الجامعة نفسها ، إلى قولنا بوجود مجموعات من المصطلحات العلمية العربية - في مجال الفيزياء على الأقل - تتوزع توزيعاً جغرافياً في العالم العربي ، تتميز كل واحدة من هذه المجموعات بطائفة غم قليلة من مصطلحات خاصة بها (لا تستعمل في المجموعات الأخرى ، أو لا يستعمل منها في تلك المجموعات الأخرى إلا القليل) ، وذلك بحسب وفرة المصطلحات الأخرى المشتركة بينها . ونسعى مثل هذه المجموعات أرصدة مصطلحية ، وكل منها متداول في منطقة معينة من مناطق العالم العربي . إن مثل مفهوم الرصيد المصطلحي المتداول في منطقة معينة مفهوم إجمالي تقريبي وبطبيعة الحال لا يعني ذلك أن جميع المؤلفات العلمية الصادرة في هذه المنطقة تستخدم مصطلحات هذا الرصيد المصطلحي ، وإنما تستعملها غالبية المؤلفات العلمية وعلى وجه الخصوص المؤلفات ذات الطابع الحكومي وشبه الحكومي .

وقد قادتنا دراستنا إلى تعيين رصدين مصطلحيين رئيسيين ، هما من جهة الرصيد المصطلحي المتداول في سوربة ، ومن جهة أخرى الرصيد المصطلحي المتداول في مصر .

لنأخذ مجال الكهرباء على وجه المثال ، طائفة من المصطلحات التي تختلف في الكتب السوربة عنها في الكتب المصرية ، حيث يقال لمقابلة المصطلح الأجنبي ( différence de potentiel, 'potential difference' ) في الطائفة الأولى فرق الكمون ، وفي الطائفة الثانية فرق الجهد ، ولمقابلة المصطلح الأجنبي ( circuit électrique, 'electric circuit' ) دائرة كهربائية في الطائفة الأولى ودائرة كهربائية (أو كهربية) في الطائفة الثانية ، ولمقابلة المصطلح الأجنبي ( puissance électrique, 'electric power' ) استطاعة كهربائية وقدره كهربائية على الترتيب ، ذلك وإن كان معظم المصطلحات في كلا الرصدين متشابهة ، مثل "التيار الكهربائي" و"المقاومة الكهربائية" ، إلى غير ذلك من مصطلحات هذا الميدان . فنلاحظ هنا أن تلك المصطلحات القليلة التي ذكرناها لا تسمى مفاهيم حديثة بل مفاهيم يعود تعيينها إلى أكثر من مائة سنة ، وهذه المصطلحات معروفة ، منتشرة اليوم في العالم العربي .

أما الأرصدة المصطلحية الأخرى فيمكن تعيينها في المناقش المعينة . فقد تم في المغرب إقرار رصيد مصطلحي علمي بين السبعينات والثمانينات من القرن العشرين وذلك في نطاق مؤسسات حكومية مثل وزارة التربية وتكوين الأطر المغربية بغية تعريب تعليم المواد العلمية في مرحلة التعليم العام (وأصدرت الوزارة المذكورة معجمين يضمّان المصطلحات المقررة [معجم فرنسي-عربي] "مصطلحات الرياضيات في التعليم العام" ، [1980] ، [معجم فرنسي-عربي] : "العلوم الطبيعية والعلوم الفيزيائية" ، 1981 : MLS2] ، فتم استخدام هذه المصطلحات في الكتب المدرسية المغربية .

وإذا أخذنا مثلاً بعين الاعتبار المفاهيم الفيزيائية الثلاثة السابقة الذكر وجدنا للمصطلحات الموضوعية للتعليم في المغرب ، على الترتيب : فرق جهد ، دائرة كهربائية ، قدرة كهربائية . ولم نجد هنا مصطلحاً جديداً ابتكر بل مصطلحات معروفة منذ زمن ، ولحظة التعريب المعنية اختارت - في هذه الحالة على كل حال - قائمة من المصطلحات من بين المصطلحات العربية المترادفة الموجودة في الرصيد المصطلحي العربي المعاصر . وكما

رأينا ، فإن استعمال هذه المصطلحات مورّع في مناطق عربيّة معيّنة (بصفة إحصائيّة على كل حال) ؛ من ذلك أن المصطلحين الأوّل والثالث متداولان في مصر والمصطلح الثاني متداول في سورّيّة . وإذا كانت الحالة هذه ما معنى أن نؤرخ لهذه المصطلحات ، وماذا نؤرخ تأريخا بالفعل ؟

## - 1 -

### تأريخ المصطلحات العربيّة العلميّة بغية دراسة حركة مصطلحات مجال

#### اختصاص معيّن عبر الزمان والمكان :

1 - 1 . من بين المبادئ الخاصة بالدراسات المصطلحيّة ، على وجه الخصوص عندما نقصد معالجة مسألة مصطلحيّة ما ، ضرورة البحث في مصطلحات مجال معيّن اعتمادا على دراسة مجموعة هذه المصطلحات ككل وليس الاكتفاء بدراسة مصطلح معيّن على حدة ، دون أن يؤخذ بعين الاعتبار عنصر من عناصر هذه المجموعة - أو على الأقل جزء منها - ، مع ما يوجد له من علاقات صرفيّة أو تركيبية أو دلاليّة مع المصطلحات الأخرى : يجب أن نبحث في المصطلح المعني عن كل أبعاده . ومن جهة أخرى فإن هذا لا يمنعنا من أن نركز بحثنا في مصطلح معيّن .

نريد إذن أن نبرز وجود أرصدة مصطلحيّة في العالم العربي لكل منها تاريخ ، أي نشأة وتطور وتفاعل مع الأرصدة الأخرى . وبغية هذا نركز عملنا هذا على دراسة بعض المصطلحات التي سنعنى بتأريخها .

1 - 2 . من المعروف أن الاكتشافات العلميّة في لعصر الحديث وإنشاء النظريّات العلميّة والقيام بتطبيقاتها واحتراع الأدوات المناسبة لها قد وقعت وما زالت تقع في الغرب ، كما نعرف أيضا أن اللغتين الأجنبيّتين اللّتين حصل بفصلهما العرب على هذه العلوم الحديثة هما الفرنسيّة والانكليزيّة . ولا نُهمل أيضا أهميّة الرّصيد التراثي العربي وهو غير قليل في مجال العلوم ، أي العلوم في حالتها القديمة . فإشكاليّتنا تتبلور حول كيفيّة تكون المصطلحات لعلميّة العربيّة المعاصرة ، ذلك مد انهضة العربيّة .



1 - 4 . علينا هنا أن نتساءل حول معنى وضع المصطلح ، وقد يكون الوضع

نتيجة عمليات مختلفة :

(أ) الابتكار : استعمال لفظة جديدة لم يكن لها وجود سابق ؛

(ب) إعادة استعمال لفظة موجودة أو مصطلح موجود سابقا ، للمفهوم المعني ؛

ويكون المصطلح الأصل في هذه الحالة إما متداولاً في مجال اختصاصه ، وإما متروكاً لا استعمال له ؛

(ج) مجرد تعبير صرفي أو تركيب مصطلح موجود سابقاً ؛

(د) التعريب ؛

(هـ) اختيار مصطلحات من بين مصطلحات أخرى مترادفة موجودة سابقاً ،

وإتخاذها واستعمالها .

وبطبيعة الحال يمكننا تقسيم كل من هذه الطرق إلى فروع ، وقد نجد مثلاً درجات

فيما يخص (ج) و(د) ، إلخ وليس ذلك في الحقيقة بالأمر البسيط . فإذا أخذنا مثلاً مصطلح

مقياس الضوء ('photomètre', 'photometer') ، وسنرى فيما بعد أن وجوده يعود إلى

سنة 1838 - ومرادفه القريب مقياس ضوئي (والذي لم نره إلا في معجم حديث

1992\_LLPI/i) وجدنا مصطلحين لا يختلفان إلا في تركيبهما النحوي . ولكن ما نقول

في المجهر والمجهر (microscope) اللذين لا نستطيع أن نميز بينهما في النصوص العلمية

التي لا تُشكّل فيها الألفاظ عادة ؟

1 - 5 . لكي نعرف ما يقصد بتاريخ المصطلح ، علينا أن نتذكر ماهيته ، ونعني

بالمصطلح الوحدة المعجمية التي تسمى وحدة مرجعية معينة (أي مفهوماً معيناً) . ونعتبر

التسمية الواحدة التي تطلق على مفهومين مختلفين مصطلحين اثنين مختلفين أو بعبارة أخرى

سنتهم بكل علاقة تربط بين مفهوم معين وتسمية معينة .

فلنأخذ مثال الانتشار في مجال علم الضوء . فإن لهذا المصطلح ثلاثة مفاهيم تجعل

منه ثلاثة مصطلحات :

أ) ظاهرة امتداد الأشعة الضوئية في وسط معين ومن المعروف أنها تنتشر في خطوط مستقيمة في كل وسط متجانس ؛ يقابل هذا المصطلح ( [1690] propagation 'propagation') ؛ ويرادفه مصطلح الامتداد ؛

ب) ظاهرة ناتجة عن التفاعل بين الأمواج الضوئية وجزيئات الوسط الذي يتغل فيه الضوء (وهذه الظاهرة سبب اللون الأزرق للسماء) ويرادفها ( [1587] diffusion 'diffusion', 'scattering' ) ؛

ج) ظاهرة ناتجة عن انعكاس الضوء على سطح غير منتظم ، تنعكس عليه الأشعة وفق مناح مختلفة ( 'diffusion, réflexion diffuse, 'diffuse reflection' ) ؛

كما رى ، إن الفرق بين أ) والبقية واضح في اللغتين الأجنبية ولكن ليس الأمر كذلك بين ب) و ج) . ونكتفي هنا بالإشارة إلى ورود مصطلح الانتثار (بالثاء المثلثة) ويتعلق هنا بالظاهرة الثالثة :

1930_EUPO2 : 19 1932_SUP6 : lex, 560 1932_SUPO11 : 28	انتثار (الصوء)
--	----------------

1 - 6 . فما نريد أن نُؤرِّخ له هو الوجود الأول لاستعمال المصطلح المعني لتسمية المفهوم المعني . وإذا كان المصطلح نفسه يسمى مفهوما آخر ، علينا أن نُؤرِّخ هذا الاستعمال الثاني . وإضافة إلى ذلك يمكننا أن نمتِّم بعامل ثان وهو المنطقة العربية التي ورد أو انتشر فيها المصطلح ، فنؤرِّخ المصدر الأول الصادر في هذه المنطقة والذي يحتوي على هذا المصطلح .

## 1 - 7 . أنواع المصادر المعتمدة :

اعتمدنا في بحثنا في تأريخ المصطلحات على نوعين من المصادر :

[أ] الكتب والمجلات التي تُستخدم فيها المصطلحات في نطاق النصوص العلمية .  
ولهذه المصادر درجات في التخصص وكذلك في التداول . وهذا النوع من المصادر يأتي في المرتبة الأولى لتأريخ المصطلحات .

[ب] المعاجم المختصة . هناك نوعان من المعاجم :

1 - المعاجم التي تُصدرها مؤسسات رسمية ، مثل المجامع ، وهي تقدم مصطلحات أقرتها هذه المؤسسات . فلهذا السبب تمثل هذه المعاجم مصادر لتأريخ هذه المصطلحات ، لا لتأريخ وضع كل منها (إلا في بعض الأحيان ، عندما يذكر المعجم ذلك) . أصف إلى ذلك أن الفرق كبير بين إقرار المصطلح واستخدامه الفعلي ... ويعرف أيضا أن المجامع والمؤسسات المعنية تعمل اعتمادًا على جذاذات تحوي ما يوجد من مصطلحات متداولة أو مسجلة في المعاجم السابقة . ومن بينها : (أ) المعاجم التي أصدرتها المجامع (مثل التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة) ؛ (ب) "المعاجم الموحدة" التي أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ؛ (ج) معاجم أصدرتها مؤسسات رسمية (مثل المعاجم التي أصدرتها وزارة التربية الوطنية في المغرب) .

2 - معاجم ألفها أشخاص أو شركات نشر ، وهذه المعاجم غير رسمية ، فلا نعرف أصلاً تمثيلية المصطلحات الواردة فيها - أي : هل تستعمل هذه المصطلحات ؟ وأين تستعمل ؟ - ؛ ثم إننا في بعض الأحيان لا تذكر مصادرها ولا نعرف لذلك ما هو من الاجتهاد الشخصي للمؤلف .. وكثيرا ما تقدم عدة مترادفات يرد قسط غير قليل منها مرة أخرى لتسمية مفهوم آخر .. وفي مثل هذه الحالة ، ماذا تمثل معاجم هذه الفئة لتأريخ المصطلحات ؟ بصفة عامة يمكن اعتبارها مصادر موثوقة بما وهي لا تدلّ إلا على أن مصطلحاً معيّنًا قد ورد في تاريخ معيّن في معجم معيّن .

أضف إلى ذلك أن العديد من المعاجم المختصة - الرسمية منها وغير الرسمية- ليست سوى قوائم مصطلحات لخلوها من أي تعريف . هذا يجعلها غير صالحة للاستغلال بغية تأريخ قسط غير قليل من المصطلحات ، وخاصة عندما يدل المصطلح على عدة مفاهيم ولا يميّز المعجم بينها .. ولا تكفي في معظم الأحيان الإشارة إلى المصطلح الأحصي - ومعظم المعاجم المختصة تعتمد على المصطلح الأحصي - لأن المصطلح الأحصي قد يكون ملتبسًا هو أيضًا (سنرى أمثلة لذلك في ميدان الفوتومتريّة) .

## 1 - 8 . دراسة تاريخية في مصطلح الكهرباء :

فلنأخذ مثالاً تاريخ المصطلح المعروف كهرباء . يمكننا الانطلاق مما تذكره ثلاثة معاجم عامة في هذا الموضوع :

نبتدي بالأقدم منها وهو محيط المحيط لبطرس البستاني (الطبعة الأولى تعود إلى عامي

1866 - 1869) :

كهرب الشيء جعل فيه قوة الكهربائية فهو مَكْهَرَبُ والشيءُ مَكْهَرَبٌ . وهو من اصطلاح المحدثين \* الكَهْرَبَا والكَهْرَبَاءُ صمغ شجرة الخوز\* الرومي وهو أنواع وأجودها النقي يجذب التبن وفشام إذا حُكَّ ويشاركه السندروس في ذلك. معرَّب كاه ربا بالفارسية ومعنى كاه تبر وربما جاذب أي جاذب التبن . القطعة مه كهرباء أو الكهرباء والنسبة إليه كهربائي ومه السيل الكهربائي\* والكهربائية الجاذبية .

وإذا نظرنا في هذا المصطلح في المعجم الوسيط (ط 2، 1973) الذي أصدره مجمع

لغة العربية بالقاهرة - وهو معجم للغة العامة - وجدنا ما يلي :

\* (كَهْرَب) مَسْقَطُ الماء : وَلَدٌ مِنْ حَرَكَةِ انْدِفَاعِهِ فِيهِ قُوَّةٌ كَهْرَبِيَّةٌ . و - الشيء : شَحْنَهُ أَوْ أَمَلُهُ بِالْقُوَّةِ الْكَهْرَبِيَّةِ [..]  
(الكَهْرَبَاءُ) : مَادَّةٌ رَاتِبَةٌ صَمْرَاءُ اللَّوْنِ [..] وَهِيَ أَوَّلُ الْمَوَادِّ الَّتِي عُرِفَ تَكْهَرُمُهَا بِالذَّلِكَ ، وَمِنْهَا اشْتَقَّتْ كَلِمَةُ الْكَهْرَبَانِيَّةِ (مَج) . و - العامل الطبيعي الذي تنشأ عنه بصفة عامة ظواهر التجاذب والتنافر التي تحدث في حالة معينة نتيجة لذلك أو التسخين أو التفاعل الكيماوي ، أو نتيجة لحركة نسبية بين المغناطيس ودائرة معدنية موصلة . (مَج) .  
(الكَهْرَبَا) : الْكَهْرَبَاءُ .

(الكَهْرَبَانِي) : التَّخَصُّصُ فِي عِلْمِ الْكَهْرَبَاءِ . و - مَنْ مِهْنَتُهُ الْإِشْتَغَالُ بِالشُّوْنِ الْكَهْرَبَانِيَّةِ . و (النَّيَّارُ الْكَهْرَبَانِي) : الْقُوَّةُ الْكَهْرَبَانِيَّةُ السَّارِيَّةُ فِي الْمَادَّةِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ [..] .

\* [كذا في نص محيط المحيط ، والصواب "الخور" بالحاء والراء المهملتين المفتوحتين - م . م . ] .

فمما نجد في هذه المادة : الكهربا ، ولا نعرف أهى الكهرباء مادةٌ أو الكهرباءُ ظاهرةٌ أو هي الاثنان ؛ الكهرباء والكهربائية ، ولا نعرف هل يوجد فرق بينهما ؛ كهربى وكهربائى ، على حدّ السواء ، ومرة أخرى لا نعرف هل يوجد فرق بين هاتين الصفتين . أما حركة حرف الراء فلا تُكتب إلا في شرح كلمة الكهربا ..

أما المنجد في اللغة العربية المعاصرة ( ط 1 ، 2000 ) وهو معجم للغة العامة ، فيقدّم مدخلي الكهرباء والكهربائية :

كهرباء : نوع من اللؤلؤ [...] || مادة راتنجية صفراء اللون [...] ومنها اشتقت كلمة كهربائية (فارسية) || (ف) قوة تتولد في بعض الأجسام بواسطة الحثّ أو الحرارة أو الانفعالات الكيماوية ، [...] || "كهرباء مُوجبة" : هي الكهرباء التي يُمكن إنتاجها بحثّ الزُّجاج بحرقه من الخوخ || "كهرباء قَرَارِيَّة" : قسم من علم الطبيعة يبحث في توازن الكهرباء على الأجسام .

كهربائى : متخصّصٌ بعلم الكهرباء || مَنْ مهتته العمل بالشؤون الكهربائية || خاصٌ بالكهرباء : "تيار كهربائى" ، نور كهربائى" || [...] "كهربائى مغنطيسى" : خاص بالكهربائية المغنطيسية [...] || [...] .

كهربائية : قوّة الكهرباء || "كهربائية آليّة" : علم تطبيق الكهرباء على الآليات | "كهربائية إجهادية" : توليد كهرباء تحت تأثير ضغوطٍ (أو تشوّهات) بعض الأجسام المتبلّرة ؛ "ظاهرة الكهربائية الإجهادية" || [...] "كهربائية مغنطيسية" : قسم من علم الطبيعة في التفاعلات بين التيارات الكهربائية والحقول للمغنطيسية .

واعتمادا على هذا القاموس من الصعب أن نعرف هل تتميز الكهربائية من الكهرباء أم لا ..

إن مفهوم الكهرباء ظاهرةٌ فيزيائيةٌ تعود إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر (1640-1650] 'electricity' [1720] électricité) وأقدم ما حصلنا عليه من المصادر العلميّة العربيّة هو "الأزهار البديعة في علم الطبيعة" وهو كتاب ألفه الطبيب الفرنسي

الدكتور Perron ، وترجمه يوحنا عمحوري ، وصحح هذه الترجمة محمد المراهوي ، 1254 هـ - [1838\_EQP1] ، حيث يردُ بصفة مطردة المقابل العربي الكهربائية (بدون أي إشارة إلى حركة حرف الراء) .

ولم نحصل للأسف على نسخة من المعجم العلمي الذي أعده الشيخ محمد بن عمر التونسي (1790-1857) بعنوان "الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية" وكان في الأصل ترجمة للمعجم الطبي الفرنسي Fabre : *Dictionnaire des dictionnaires de Médecine* ، مع زيادات علمية كثيرة \* [إبراهيم بن مراد ، 1997 : 126-155] .

والمصدر المصري الثاني الذي توفّر لنا ، مصدر لاحق بكثير بما أنه صدر بعد خمسين سنة ، وهو "خلاصة الطبيعة - الجزء الثالث : في المغناطيسية والكهربائية" ، بقلم حسن فائق وأحمد عاصم ، "قررت وزارة المعارف العمومية استعمال هذا الكتاب بمدارسها" ، 1339 هـ - [1920\_4/ط] [1920\_ESP2a] ، حيث نجد مصطلح الكهربائية أيضاً . وفي الفترة نفسها صدر محمد حمدي "قاموس المصطلحات العلمية" (ط/4) [1924\_ELS1] ، حيث نجد المصطلح نفسه .

في "معجم الفيزيكا النووية والإلكترونيات" الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة [1974\_ELPN1] ، نجد مصطلح الكهرباء في مركبات مثل "تحلل بالكهرباء" أو "الكهرباء الساكنة" ، ونجد الصفة كهربائي .

---

\* [المخطوطة الموجودة من "الشذور الذهبية" (مكتبة باريس الوطنية ، رقم 4641) تحمل تاريخ 10 شعبان من سنة 1265 هـ (2 جويلية 1849 م) ، وقد صدر معجم فاير الذي كان منطلقا لوضع "الشذور الذهبية" بباريس بين 1840 و 1842 (8 أجزاء) ؛ وفي "الشذور" أحد عشر محفلا في الكهرباء وما تعلق بها ، هي (ص 479 و - 479 ط) - "كهرب" ، وهو فعل معناه : "أظهر حالة الكهربائية التي هي للكهربة في جسم من الأجسام" ؛ و "كهربا" بالمعهوم القديم (حسب داود الأنطلي والهروي والقاموس المحيط) ؛ و "كهربات" ، وهو ملح ؛ و "كهربات النوشادر" ، وهو ملح أيضا ؛ و "كهربان" ، وهو الصبر الأصفر ، جوهر ؛ و "كهربائي" ، وهي صفة لما فيه الكهربائية ؛ و "كهربائية خلسة" ، وهي "سائل طبيعي غير قابل للوزن لا يظهر إلا في بعض أحوال مخصوصة" ؛ و "كهربائية رائتجية أو زجاجية" وتكون موجبة أو سالبة ؛ و "كهربائية" وهو "حمض قابل للتبلور شفاف لا رائحة له" ؛ و "كهربية حيوانية" وهي "السائل الجلوتي" ، منسوبة إلى مكتشفها ؛ و "كهربية مقطيسية" ، وتسمى "المغناطيسية" فقط أيضا ، وقد تكرر وعُرّلت في حرف الميم (ص 538 ط) ، وهي "سائل لطيف لا يقبل الوزن ، ووجوده في الأجسام كوجود السائل الكهربائي لكنه على نسق واحد" . وبلاحظ من تعريف الفعل أن "الكهربية" و "الكهربائية" لهما نفس المعهوم ويقبلهما بالفرنسية مصطلح « Electricité » - م . م . -] .

ولدينا مصدر قلم آخر يعود إلى سنة 1862، ليس بمصري ، وهو بقلم سليمان الحرثري الحسيني الذي تعلم اللغة الفرنسية في فرنسا وترجم مؤلفات فرنسية إلى العربية وكان كاتباً لدى القنصلية الفرنسية بتونس ، [محمد مواعدة، 1986 : 122-123] ، يحمل عنوان "رسالة في حوادث الجو أي أسباب الرياح والحر والبرد والسحاب والمطر والثلج والبرد والضباب والرعد والبرق وقوس قزح ونحو ذلك والكهرباء"، كتاب طُبع في باريس [1862\_FQP1]. وكما يدل عليه عنوان الكتاب ، فإن المقابل العربي المستعمل هو الكهرباء ولا يُؤنَّث بل يُذكرُ هذا المصطلح في نص الكتاب .

أما بالنسبة إلى المصادر السورية فقد صدرت بعد الحرب العالمية الأولى .

الوثيقة الأولى التي حصلنا عليها هي "برنامج التعليم الثانوي في دولة سورية" - وله قسمان : قسم عربي وقسم فرنسي ، وضعته وزارة المعارف سنة 1927 [1927\_SS1] . ويجد فيه من جهة مصطلح الكهرباء في المصطلح "التحليل بالكهرباء"، ومن جهة أخرى مصطلح الكهربائية في : "كمية الكهربائية" و"الكهربائية الساكنة" .

وفي "القطوف اليعة في علم الطبيعة - الجزء الثالث : المغناطيسية والكهربية"، [1932\_SUP6c] المذكور سابقاً ، قال الأستاذ محمد جميل الخاني ، (ص 836) ويميز هنا بين الكهرباء والكهربية :

"أطلقنا على القوة المسبوبة إلى الكهرباء اسم "الكهرية" لئلا يقع التباسٌ بياء النسب في نحو قولك 'مصابيح كهربائية' وأسلاك كهربائية".

أما في ، "كتاب علم الطبيعة - الجزء الرابع : في الكهرباء ، للصف الأول"، بقلم أساتذة العلوم في مدرستي التجهيز ودار المعلمين بدمشق ، 1934 ، [1934\_SUPE1] ، فلم يقيم المؤلفون بمثل هذا التمييز واستعملوا مصطلح الكهرباء (بضم الراء) .

وللتعرف على تاريخ هذا المصطلح اهتماماً بما ورد في شأنه في اللغة التركية العثمانية بما أن من المعروف أن الأتراك ، في عهد النهضة ، استعملوا لمعظم مصطلحاتهم مصطلحات عربية . وفي الكتب العلمية التي حصلنا عليها - وتعود إلى بداية القرن العشرين - يستعملون

مصطلح "الكثريق" (électricité) والصفة المقابلة هي الكثريقي . ولكن وجدنا في المعاجم إشارة إلى مصطلح كهربائيت [1911\_OsDTF1] وكهربائيه [1891\_OsLFT1/ii] ، مرادفاً لمصطلح الكثريق ، وهو ما يدل على استعمال أسبق للمصطلح العربي ، وذلك على شكله كهربائية وليس "كهرباء" (أما لفظه كهربيا فتسمى المادة المعروفة) .

واهتمنا كذلك بما حدث في اللغة الفارسية - وقد استعملت هي أيضا الكثير من المصطلحات العربية في المجالات العلمية (ولا يزال الكثير منها يستعمل حتى الآن ، خصوصا في ميدان الرياضيات) ورغم ما نعرفه من أصل فارسي للمصطلح العربي "كهرباء" فإن المستعمل في الفارسية حاليا هو مصطلح برق (وهو عربي الأصل ! ) بجانب الاقتباس الكتريسيه . ولكن وجدنا في معاجم اللغة العامة إشارة إلى المصطلح العربي كهربا أو كهربائي (électricité)...

وبخلاصة القول في هذا البحث التاريخي ، يبدو - وهذه نتيجة مؤقتة ومن الأكيد أنها تحتاج إلى المزيد من المعلومات - أن مصطلح كهربائية ، الذي وُضع في مصر أسبق من مصطلح كهرباء . أما هذا الأخير فوجدناه في سورية بجانب الأول في الربع الثاني من القرن العشرين . وفيما يخص مصطلح كهربية ، ونجده حاليا مستخدما في مصر بدلاً من كهربائية أو كهرباء، حصل وضعه لاحقاً . ولم نتطرق هنا إلى استعمال أي من هذه المصطلحات في المناطق الأخرى في العالم العربي .

## - 2 -

### الخطوط العامة لحركة المصطلحات العربية في مجال الفيزياء في العالم العربي:

2 - 1 . إن غرضنا الأساسي هو البحث في تكون الأرصدة المصطلحية العلمية العربية وحركانها في العالم العربي . وقد كان رصيد العرب المصطلحي في منطلق النهضة العربية مستمدا من الرصيد العلمي التراثي . ثم وجدت المراكز الهامة حيث وُضعت ، عقداً بعد عقد ، المصطلحات العلمية العربية الحديثة . ومن المعروف أن هذه البور كانت تقع في المشرق، في مصر في القرن التاسع عشر [Crozet, 1994] ، [Crozet, 1996] ، [محمد



ولكن ما ظهر لنا من أول وهلة هو تأثير هذا الرصيد المصطلحي العثماني في الرصيد المصطلحي المتداول في سورية . هذا شيء قد أشار إليه مؤلفون ، من بينهم الأمير الشهابي، الذي ذكر في كتابه ذاته (ص 41) أن التعليم في سورية بقي يلقي باللغة التركية حتى انقضاء الدولة العثمانية ، وأن المعلمين السوريين ، فيما بعد ، ما زالوا يستعملون هذه المصطلحات العثمانية في تعليمهم [Monteil, 1960: ] .

ويقدم الجدولان الآتيان بعض المقابلات بين المصطلحات الواردة في الكتب العلمية العثمانية والسورية والمصرية في مجال علم الضوء :

Fr	(3) متداول في مصر	(2) متداول في سورية	(1) عثماني
Angle d'incidence	زاوية سقوط	زاوية ورود	زاوية ورود
Distance focale	بعد بؤري	بعد محرق	بعد محراقي
Faisceau incident	حزمة ساقطة	حزمة واردة	حزمة واردة
foyer	بؤرة	محرق	محراق
image	صورة	خيال	حيال
Indice (de réfraction)	معامل الانكسار	قرينة الانكسار	قرينه
objet	شيء، جسم	جسم	جسم
phase	طور	صفحة < طور	صفحة
Prisme	منشور	(منشور <1927_SS1 موشور	منشور
Réseau	محزوز	شبكة	شبكة
Source (lumineuse)	مصدر	منبع	منبع
Virtual (objet, image)	تقديري	موهوم < وهمي	ظاهري

وفي مجالات أخرى في الفيزياء :

Fr	(3) متداول في مصر	(2) متداول في سورية	(1) عثماني
bobine	ملفّ	وشبعة	وشيعه
calorie	سُعر	خُريرة	حرور
Champ<optique; magnétique>	بجال	ساحة< حقل	ساحه
courant	تيار	جريان <SS1> تيار	جريان
énergie	طاقة	قدرة< طاقة	قدرت
fréquence	تردد	تواتر	تكرر
induction	تأثير<حثّ	تأثير <SS1> تحريض	تأثير
potentiel	جهد	طاقة <كمون	اقتدار؛ مطمار
vecteur	متجه/متجهة	شعاع	شعاع

ونلاحظ من هذين الجدولين - وهما لا يمثلان إلا القليل من مصطلحات الفيزياء - التشابه الواقع بين معظم مصطلحات الفئتين الأولى والثانية (بين معظمها، لا بين سائرهما !).

## 2 - 2 . مثال القدرة والطاقة والاستطاعة :

نورد فيما يلي المقابلات العربية لمفهوم ('energy', 'énergie')، ومفهوم ('puissance', 'power'). دون أن نعتمد المصادر المغربية واللبانية .

- المفهوم ('energy' [1852], 'énergie' [1854]). ويقاس هذا المقدار في النظام

الدولي للوحدات بالجول 1 watt/s = 1 joule .

1924-ELS1 dyn 1942-ELSTO1/i (physique) 1981-SUP5: 9 1981-SUPO7 : 222 1987-ASP2 : 31 1987-SUPO8 : 15 1990-SSP3 : 41 1999-SLPA1	طاقة
1927-SS1 : 86 1932-SUP6 : lex, 153 1934-SUPE1 : 60 1966-SSP1 : 28 1969-SSPE1 1985-MtSP1 : 177	قُدرة

فيما يخص مصطلح الطاقة ، وضعه "العلامة يعقوب صروف"، الذي استخدمه في مجلة "المقتطف" فأصبحت [هذه اللفظة] مألوفة متداولة "(مصطفى الشهابي، "نظرة في مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية في مصر"، في مجلة انجمن العلمي العربي ، المجلد 17 ، الجزء 3 /4، 1942 : 207) ، ويتقد مصطفى الشهابي عدم الانتظام في استعمال مصطلح الطاقة : "فإنها تلائم المعنى ، بحيث إن في اللغة ، الطاقة هي الاقتدار". والمجمع المصري قد أقرّ هذا المصطلح وبعض المؤلفين يستخدمون في هذه المجلة أحياناً بدلاً منه مصطلحات أخرى مثل الاقتدار أو النشاط أو المقدرة ...

- المفهوم ('power', [1869] puissance) . ويقاس هذا المقدار في النظام الدولي

للولحدات بالواط watt .

1932-SUP6 : lex*, 142 1934-SUPE1 :43 1987-ASP2 : 95 1990-SSP3 : 37 1999-SLPA1 1999-SLPA1/ii	استطاعة
1924-ELS1 dynstat 1999-SLPA1/i	قُدرة

وقد وجدنا التسمية نفسها مقابلةً لمصطلح (potentiel [1885]) في المصطلح المركب "فرق الطاقة" :

1934_SUPE1 : 168	طاقة
------------------	------

اعتماداً على هذه الفئة القليلة من المصطلحات - ولكن عدد الأمثلة الأخرى غير قليل - يمكن أن نسجل ثلاث ملاحظات :

(1) تأثير الرصيد المصطلحي العثماني في الرصيد المصطلحي في سورية ؛ ولكن مصطلح الطاقة هنا حلّ محله مصطلح الاستطاعة

(2) العديد من المصطلحات التي تستعمل في موريتانيا وكذلك في الجزائر -بقدر أقل- أتت من الرصيد المصطلحي المتداول في سورية.

(3) في السبعينات حلّ مصطلح الطاقة محلّ مصطلح القدرة في الرصيد المصطلحي المتداول في سورية، بيد أن مصطلح الاستطاعة يبقى متداولاً في الرصيد نفسه . فهل يدلّ على أثر الجهود العربية المبذولة من أجل توحيد المصطلحات على الصعيد العربي ؟

وإذا كان العديد من المصطلحات العلمية مشتركة في العالم العربي، فإن مجموعة من المصطلحات تبقى غير قابلة للتوحيد بسهولة على ما يبدو ، وخصوصاً هذه المصطلحات التي تعود جذور تاريخها إلى أكثر من قرن ...

2- 3 . ومصير مصطلح الصفحة (phase [1850]) في الرصيد المتداول في سورية شبيه بمصير مصطلح القدرة، رغم أن الأستاذ السوري محمد جميل الخاني قد اقترح واستعمل في كتابه مصطلح الطور (SUP6 1932)، الذي حلّ محلّ مصطلح الصفحة (والذي كان متداولاً عند الترت) وذلك في كل المصادر العربية الحديثة ، مصرية كانت أو سورية أو معاربية . وفي هذه الحالة هل يمكن أن نعلن وفاة مصطلح الصفحة ؟ لا! لا يزال هذا المصطلح على قيد الحياة ، ذلك مثلاً في كتاب مدرسي للتعليم الثانوي [436 : SSP4\_1991] ، وأعيد طبعه سنة 1998 .

1963_SUPO2 : 2/i 1973_SSP2 : 58 1985_MtSP1 : 24 1991_SSP4 : 436	صفحة
--	------

- 3 -

### بحث مفصّل في بعض مصطلحات قياس الضوء :

3- 1 . ونتمّ فيما يلي بإشكالية تاريخ المصطلحات العربية في ميدان من الميادين الفرعية لميدان علم الضوء وهو ما يسمّى باللغتين الفرنسية والانكليزية ( photométrie [1815-1825] 'photometry' [1812]) وكيف يسمى باللغة العربية ؟ نجد عدّة مقابلات عربية ، كما يبدو في الجدول التالي :

1987_SUPO8 : lex,212	التنوير
----------------------	---------

1965_SUPO1 : 9	فوتومتري
1962_MLS1 1969_EUP1 : 527 1971_UL1 opt 1996_SUBP1 : 161/ii 1998_LLST5/ii	فوتومترية
1924_ELS1opt 1971_SUPO5 : lex 1971_ULP1a/i 1989_UnLP2/i 1995_LLPOA1 1999_SLPA1 ???_LLST3	قياس الضوء
1985_JLST2	قياس ضوئي
1971_ULP1a/ii 1976_UnLP1	القياسات الضوئية/ج
1986_EUPO3 : 15	القياسات الفوتومترية/ج
1989_UnLP2/ii 1996_SUBP1 : 161/i 1998_LLST5/i	مضوئية
1932_SUP6b : 551	مُقايَسة شدة الضوء
1932_SUP6b : lex (photométrie). 551	مُقايَسة الضوء

نلاحظ من جهة وجود المصطلح المغرب ، كما نلاحظ وجود المصطلح المركب قياس الضوء ، والمصطلح المركب الآخر مقايَسة الضوء وهو قريب من المصطلح التركي العثماني (وفي الرصيد المصطلحي العثماني اختاروا مصطلح ضياء من أجل الضوء) ، بيد أن الوحدة المصطلحية البسيطة مضوئية تبدو كأنها حديثة نوعاً ما.

1905_Os DFT1	مقايَسة الضياء
1910_OsPE1 : lex, 413,415	مقايَسة ضياء
1891_OsLFT1	مقايَسة ضياء

وعما أن المصطلح الأجنبي متصل بتسمية الجهاز الذي تتم بواسطته القياسات المتعلقة بالضوء ، أي (photomètre [1792], 'photometer [1770-1780]) وتسميته سبقت في اللغتين الفرنسية والانكليزية تسمية الميدان المعني ، علينا أن نتم هنا بالمقابل العربي ، ونتوقع بطبيعة الحال وجود مقابلات ، وهي :

1962_MLS1 1971_UL1 opt 1971_ULP1a/i 1976_UnLP1/ii 1983_JUPO2 : 449(ii) 1983- 1986_ELP2 1985_ILST2/i 1992_LL1/i 1998_LLST5/ii	فوتومتر
---	---------

1838_EQP1 : 313/i	فوتوميتر
1942_ELSTO1 1985_ILST2/iii 1989_UnLP2 1998_LLST5/i	مضوء
1989_UnLP2/ii	مقياس شدة الإضاءة
1962-MLS1 1971-ULlopt	مقياس شدة الضوء
1838_EQP1 : 313/ii 1932_SUP6b : lex,557 1971_SUPO5 : lex 1971_ULP1a/ii 1981_MLS2a 1983_JUPO2 : 449/i 1983_MLST1 1995_LLPOA1 1999_SLPA1 ??? LLST3	مقياس الضوء
1992_LLPI/i	مقياس ضوئي
1976_UnLp1/i	مقياس قوة الإضاءة
1985_ILST2/ii	مقياس مقارنة الشدة الضوئية

نلاحظ ورود المصطلح المقتبس وكذلك المصطلح المركب ؛ ونرى في المصدر الأقدم EQP1 تعريب المصطلح الفرنسي وبجانبه ، بين قوسين ، المصطلح "المترجم" .. أما المصطلح البسيط فقد اعتمد مد خمسين سنة على الأقل .

أما فيما يخص المصطلح العثماني فهو قريب من المصطلح العربي المركب :

1898_OsP3c : 7 1905-OsDFT1 1910_OsPE1: lex,416 1913_OsP4 : 778, lex	مقياس ضيا
1891_OsLFT1	مقياس ضياء

وعلياً الآن أن ننظر في هذا المجال من داخله . ونلاحظ أولاً أن المختصين يقسمونه قسمين : المقادير التي تتعلق بالطاقة - ونعرف أن الضوء عبارة عن اهتزازات كهرومغناطيسية لها طاقة - والمقادير التي يعبر عنها بوحدات خاصة بالضوء ، ونتج عن ذلك وجود فئتين من التسميات . تسمية المقادير الفوتومترية الطاقية ، وتسمية المقادير الفوتومترية الضوئية (أو : البصرية) .

3 - 2 . والقضية المصطلحية هنا شائكة بما أن هذه المقادير قد يتغير تعريفها وتتغير تسمياتها والوحدات المتعلقة بقياسها مع مرور الزمن . وهذا ما يذكره مثلاً

الفيزيائي Jurgen Meyer-Arendt في كتابه الذي تُرجم إلى اللغة العربية تحت عنوان " مقدمة البصريّات الكلاسيكية والحديثة " ، عندما يقول : 437: 1983\_JUPO2 (3- Chap. Radiometry 5 قياس الإشعاع) :

"لقد تمّ الخلط طويلاً بين قياس الإشعاع وقياس الضوء باستخدام وفرة من التعابير والوحدات ؛ فأحياناً تُستخدم ألفاظٌ مختلفة لكميات متماثلة : فبعض التعابير كالشمعة يُساء فهمها ، وكذلك فإن تعابير أخرى مثل نوّكس Nox ، فوت phot ، لُمرَج lumerg ، هيلبوس helios ، ... قد تُهمُّ المؤرِّخَ لا غير . وقد حدث تقدم بهذا الصدد في السنوات الأخيرة ولا سيما منذ تمّ التوصل بالاتفاقات العالمية إلى تبني وحدات بسيطة منطقية قابلة للتحويل بسهولة ومهنية على نظام الوحدات العالمي (SI اختصاراً) ؛ ومن المؤمل أن تحل وحدات هذا النظام تدريجياً محل الوحدات التي ما زالت تستخدم " .

وكثيراً ما نجد ملاحظات مماثلة في كتب أخرى تتعلق بالبحال ذاته ولا نتمم فيما يلي إلا ببعض من المفاهيم الفوتومترية .

### 3 - 3 . أمثلة مقابلات مصطلح ('luminance', [1948] luminance) .

إن المصطلحين الفرنسي والانكليزي الحاليين قد وُضعا سنة 1948 ، ولكن المصطلحات القديمة (\*brilliance [1928], \*éclat) قد ظلت تستعمل عدة سنوات. أمّا الوحدات المستخدمة لقياس هذا المقدار فتغيرت خلال هذا القرن هي أيضاً .

يُعرف هذا المقدار بأنه نسبة الشدة الضوئية التي يصدرها في منحى معين عنصرٌ من السطح إلى مسقط هذا العنصر على مستوى عمودي على ذلك المنحى . والوحدة المستعملة في النظام الدولي للوحدات هي الكنديلا/متر مربع .

1983_1986_ELP2	استضاء
1983-1986_ELP2	استضاء
الحاصية الكمية للضوء والتي تربط بإحساس (*1992_LL1P1 ) الاستضاء . وتقاس بوحدة القنديلة في النظام الدولي للوحدات)	
1988_LLST5/iii	إشراقية

1961_ULP1b 1983-1986_ELP2 1987_SUPO8 : 217,lex 1999_SLPA1	سُـصُوع
1980_DLT1	ضياء
1961_ULP1b 1971_SUPO5 : lex 1980_LLST1/i 154 : 1989_UnLP2 1996_SUBP1 : 154 الضوء بالنسبة لسطح المنبع ، والوحدة المستعملة في قياسه هي الكاندل/م <sup>2</sup> (1999_SLPA1)	سَمْعَان
1983_JUPO2 : 443	لمعانِيّة
1961_UL1opt 1975_RUTEL : lex 1980_LLST1/iii 27 (En. 1986_EUPO3 1985_ILST2 يعرف الـ -- في اتجاه معين وعند نقطة معينة على أي سطح بأنه كمية العيص التي تترك -- أو تنفذ (م) - عنصر سطح يحيط بالنقطة [..] كندلا/م <sup>2</sup> .. صفة خاصة بالسطح المضاد. على وحدة (1995_LLPOA1)* (ويعرف النصوع بالتدفق الضوئي الساقط المساحات . ويعبر عنه بالوحدات التالية : لومن/م <sup>2</sup> ؛ لومن/م <sup>2</sup> = واحد لوكس ، .. 1998_LLST5	نُـصُوع
1980_LLST1/ii 1998_LLST5/ii	نُورانيّة

ولكن علي أن نلغي من هذا الجدول ما ذكر في LLPOA1 و LLPOA1 لأن التعريفين اللذين يقدمانها لا يناسبان تعريف مفهوم ( luminance, 'luminance') كما ذكره سابقاً (رغم أن هذين المعجمين المختصين - وقد صدرا في سلسلة واحدة عن دار نشر واحدة - يقدمان تعريف المصطلح) . إن الكنديلا وحدة مقدار آخر ( intensité lumineuse, 'luminous intensity' ) ، أما وحدة اللوكس فتتعلق بمقدار ( éclaircissement, 'illumination' ) . ولكن ما الذي يمكن أن نستنتجه من المصادر التي لا تزود المصطلحات بأي تعريف ؟

ثم إن لكل من هذه المصطلحات استعمالات أخرى متافسة في المجال نفسه . فإن مصطلح السطوع مثلاً يقابل أيضاً ( 'luminosity', 'brightness', 'éclat, luminosité' ) في مصادر أخرى . ثم إن من المصادر المعجمية الأخرى ما لا يمكننا أن نعرف بالضبط ما هو



المفهوم المقصود فيها ، بما أن المصطلح الانكليزي المقابل ('brightness') قد يشير إلى مفاهيم مختلفة ، من بينها لمحد ('luminance' = 'brightness') :

1987\_LLT1/ 1999\_SLPA1

سطوع

فإذن فيما يخص تاريخ المصطلحات العربية التي تسمى مقدار ( luminance 'luminance') لا يمكننا هنا أن نأخذ بعين الاعتبار إلا كتب الاحتصاص المذكورة في الجدول (1983\_JUPO2, 1986\_EUPO3, 1996\_SUBP1, 1987\_SUPO8).

### الخلاصة :

نعتقد أن مهمة تعيين الرصيد المصطلحي العلمي العربي المعاصر على مختلف أنواعه أساسية لا بد منها للبحث . فهذا الرصيد في الواقع يتفرع إلى أرصدة مصطلحية متنافسة بينها العديد من العناصر المشتركة ولكل واحد منها عناصر خاصة به، وقد تطورت في جو من الانتشار والتداخل والامتزاج ، وعلى الباحث في المصطلحات العربية أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع الذي له جذور قديمة ، وأسباب تاريخية واجتماعية متنوعة . ولتعيين هذه الظاهرة اللغوية ، أي حركات هذه الأرصدة المصطلحية ، نحتاج إلى تأريخ مكونات هذه المجموعات ، أي تأريخ المصطلحات .

فتأريخ المصطلح يتطلب أن نعرف بالضبط ما نريد تأريخه . ولذلك لا بد من تعيين العلاقة الواقعة بين المصطلح والمفهوم الذي يسميه تعيناً دقيقاً .

ويحتاج الباحث إلى الحصول على المصادر التي توجد فيها المصطلحات بكل أنواعها ، وكذلك إلى المراجع التي تسمح بإدراك كميّات نشأة هذه المصطلحات وانتشارها وتطورها عبر السنين وفي أنحاء العالم العربي . الباب واسع ومفتوح والموضوع جدير بأن يلتزم من أجله الباحثون في الجامعات والمعاهد العربية فتح هذا العمل الدقيق إكراماً لما أعطته اللغة العربية وما زالت تعطيه في مجالات العلوم .

ازكاويه لولوبر

جامعة ليون 2 ، فرنسا

## من قضايا الوضع في المعجم الفرنسي التاريخي: قاموس "لوروبار" التاريخي نموذجًا

### زكية السائح دحماني

نشطت الدراسات اللغوية التاريخية والمقارنة في أوروبا في القرن التاسع عشر ، وبدأت مظاهر المعجم التاريخي تتجلى للمعجميين على أسس وفواعد لسانية وخاصة منها المعاجم التطورية التاريخية Les dictionnaires diachroniques التي تنابع قصة تطور مفردات اللغة ، وتمت بتأريخ المبني والمعنى معاً عبر العصور .

وانطلقت أولى المحاولات لبناء معجم تاريخي من لندن سنة 1857 ، تولد عنها سنة 1928 قاموس أكسفورد الانجليزي Oxford English Dictionary وتلاه سنة 1957 ملحقه . وتزامت معه بحوث المعجم التاريخي الإيطالي الذي تأخر ظهوره طويلا ثم تلاهما المعجم الإسباني التاريخي ، وظهر أخيرا ، سنة 1992 "لوروبار : المعجم التاريخي للغة الفرنسية" Le Robert : Dictionnaire historique de la langue française بإشراف اللساني المعجمي ألان راي Alain Rey ولم تستغرق مدة إعداده كثيرا فكان أسرع المعاجم التاريخية المذكورة ظهوراً لأنه استغل أعمالاً كثيرة سابقة له في ميادين مختلفة تعد ركائز البحث المعجمي التاريخي كالتأصيل والتأريخ والصناعة المعجمية .

يضم لوروبار رصيذاً لغوياً ضخماً لجميع مراحل الكتابة الفرنسية من بداية عصر التدوين (842 م) إلى الآن . وتتميز اللغة الفرنسية ، وهي لغة رومانية romane باحتوائها على مزيج من المفردات ينتمي إلى مستويات لغوية مختلفة منها ما هو شعبي شفوي من

أصل لاتيني ، ومنها ما هو غُويّ le gaulois ومنها ما هو من الإفرنجية langue francique ، فولدت كلّها ما يسمّى بالفرنسيّة القديمة l'ancien français . كما أنّها تشتمل على رصيد هام من المفردات المقترضة بدرجة أولى من لغات تنتسب - مثل الفرنسيّة - إلى نفس العائلة اللغويّة الرومانيّة كالإيطاليّة والإسبانيّة والبرتغاليّة ... وبدرجة ثانية من لغات تجمعها بها قرابة وهي مجموعة اللّغات الجرمانيّة كالانقليزيّة والألمانيّة والهولنديّة ، واللّغات السلافيّة والسلتيّة ... وبدرجة ثالثة من لغات لا تجمعها بها قرابة لغويّة كاللّغات الساميّة وأساساً العربيّة ثم العبريّة . هذا المزيج من الحضارات والثّقافات يكشف عنه تعايش المفردات في قاموس لوروبار التاريخي .

تختلف قضايا الوضع ومناهجه في معجم اللغة العامّة عن قضاياها ومناهجه في المعجم التاريخي . ففي معجم اللّغة العامّة يقوم منهج الوضع على مسألتيّ الترتيب وهو الجانب الشكليّ من الوضع والتعريف وهو الجانب الدلاليّ منه . أمّا منهج الوضع في المعجم التاريخي فيقوم على محورين أساسيين هما التأصيل l'étymologie والتأريخ la datation ، تضاف إليهما محاور داخلية تكمليّة لا تقلّ أهميّة هي الترتيب والتعريف والتوثيق أو الشواهد وكلّها تابعة في لوروبار لمحور التأريخ .

## 1 - التّأصيل :

التّأصيل هو السّيرة الذاتيّة للمفردة وما يتّصل بها من كلمات ؛ فهو البحث عن الحقيقة ، حقيقة أصل المفردات قصد معرفة هويّتها وانتمائها العائليّ وأوّل استعمال لها وصَلّنا في نُصوص معروفة تدوّن معناها وثبّت وجودها ، فالبحث عن أقدم استعمال يؤدي إلى معرفة أقدم معنى . وإنّ وظيفة المعجم التاريخي تتمثّل في محاولة تحديد أوّل استعمال عُرِفَ للكلمة والعناية بأصلها مدّ نشأتها ، ولذلك فإنّ التّخصّص في علم التّأصيل لا يقبل الشكّ والتّحمين بل يقوم على معرفة وإتقانٍ لآخر ما وصلت إليه العلوم اللسانيّة من أطروحات وعلى تمكّن من فقه اللّغة الذي هو ضروريّ في المجال المقارني ، وعلى معرفة جيّدة باللّغات تسمح بالمقارنة بينها للوصول إلى نتائج قد تبدو للإنسان العادي اعتباريّة وهي في الحقيقة مبرّرة علمياً . فلا يتأتّى تبين أصول الكلمات إلّا لمن هو مختصّ في ميدان

معابنة أصل المفردات وإرجاعها إلى لغتها المصدر سواءً على المدى القريب أو على المدى البعيد . فالتأصيل هو دراسة أصل اللفظ ، والأصل يكشف عن المعنى الأول ويوظف خاصة نتائج القوانين الصوتية المقارنة لفریم Les lois phonétiques de Grimm .

علم التأصيل ليس حديث العهد عند العربيين ، فلهم في هذا المجال تقاليدهم ولهم روّادهم . فقد برز أعلام مختصّون في هذا العلم مثل جيل ميناج Gilles Ménage (من القرن السابع عشر) ، ولغوئي القرن الثامن عشر . أمّا القرن التاسع عشر فأشهر علمائه الألماني فريدريك دياز Friedrich, Diez منشئ التأصيل العلمي للغات الرومانيّة .

كما أعدّ Walter von Wartburg في القرن العشرين عملاً تأليفيّاً عظيماً لكلّ النّهجات الغاليّة الرومانيّة وخاصة الفرنسيّة . يُصاف إلى هذه الأعمال القاموس التأصيليّ للغة الفرنسيّة لصاحبيه Oscar Bloch و W.v. Wartburg ، وساهمت القواميس الفرنسيّة ذات المنحى التاريخيّ في ميلاد قاموس لوروبار التاريخيّ ، ومن أهمّها نذكر لتري Le Littré والقاموس العامّ Le dictionnaire général ولاروس الكبير Le Grand Larousse de la langue française وروبّار الكبير Le Grand Robert و كتر اللغة الفرنسيّة Le T.L.F وهو قاموس تاريخيّ لقرنين التاسع عشر والعشرين . إلى جانب أعمال تأليفيّة عن اللاتينيّة لآرنو ومايي Ernout et Meillet والإغريقيّة لشتنتار Chantenaire وتاريخ اللغة الفرنسيّة لفردنان برينو F. Brunot ... وبالتالي فقد وفّرت المصادر المذكورة وغيرها منطلقاً للدراسة التأصيليّة التاريخيّة ورصيداً هاماً من المفردات عبر العصور لا يُستهان به .

ولم يكتف التأصيليون بالتأصيل لمعرفة أصول الكلمات بل استعانوا أيضاً بعلوم أخرى مجاورة كالجغرافيا اللسانية وعدم التاريخ .

يعود "الوروبار" في البحث عن نسب الكلمة إلى أبعد أصل ممكن لها وهو الأصل الهندي الأوروبي . وغالباً ما تكون الأصول لاتينيّة وأحياناً يونانيّة وحقن ساميّة فيذكر أمام المفردة تاريخ ظهورها الأوّل في الفرنسيّة وأصلها ونمحيّتها ، ونادراً ما يذكر نطقها التقريبيّ في لغتها المصدر إلّا إذا تعلّق الأمر بالمفترضات (الوثيقة رقم 2 CAID و CAILLE) . ويأتي التأصيل أحياناً في شكل سلسلة لولبيّة spirale متعدّدة الأصول مثلاً كلمة abricot : فقد

استعارتها الفرنسية من الإسبانية (1550 م) التي أتتها من العربية "برقوق" ، واقترضتها العربية من اليونانية التي أخذتها بدورها عن اللاتينية فيكون تأصيل كلمة "برقوق" كما يلي :



وقد تكون اللغة المورد هي أصل الكلمة ، فتعبرها ثم تعود لتأخذها بشكل صوتي محوّر ومعنى جديد ومثالها في الفرنسية budget (دخل أو ميزانية) اقترضتها الفرنسية في القرن الثامن عشر (1764 م) من الانجليزية التي اقترضتها بدورها من الفرنسية القديمة bougette بمعنى كيس أو جراب وقد أُقْمِلَ استعمالها في لغتها الأم ثم عادت إليها بالاقتراض . فالاقتراض في اللغة الفرنسية نوعان : داخلي من اللهجات (ancien français-francique) وخارجي من لغات مجاورة ذات أصل روماني أو جرمانى أو من لغات بعيدة كالعربية والعبرية والآرامية . تأخذ منها وتُغيّر أصواتها وبنيتها حتى تناسب النظام الصوتي والنظام الصرفي في الفرنسية . إلا أن قاموس "لوروبار" لا يقف أحيانا للكلمة على أصلها فيشير إليه بعبارة "أصل مُشْتَبِه فِيهِ" .

نستنتج من هذا العرض لمنهج التأصيل في قاموس لوروبار التاريخي ما يلي :

1 . التحليل التاريخي يبحث عن الأصل الأول للمفردة ويتّركل بها زمنا إلى أبعد حدود الأصول الهندية الأوروبية أو السامية أحيانا بل وحق الأصول الهندية الأمريكية amérindienne التي وصلت أوروبا في عصر النهضة . وهو عمل علمي دقيق وشاق .

2 . التنصيص على أصل الكلمة ولكن دون التنصيص آليا على طريقة نطقها سواء في بداية استعمالها أو أثناء تطوّرها وهو إخلال بشرط من الشروط الهامة التي يقوم عليها المعجم التاريخي بل وكلّ المعاجم المعاصرة التي أصبحت توظف الكتابة الصوتية العالمية API سواء تعلّق الأمر بمفردات من أصل أروبي أو بمفردات من أصل دخيل وقد تبين لنا أن ذلك لم يتحقق بصورة آلية مع كل الوحدات المعجمية ، إلا مع بعض الأصول الأجنبية كما في الأمثلة العربية :

Cadi	→	( al ) qāḍi
Calife	→	ḥalīfa
Alcazar	→	al qaṣr

3 . أهمل القاموس العناية ببنية الكلمة المقترضة وما طرأ عليها من تغير في اللغات ذات البنى الصيغية غير السلسلية كالعربية ، وما تمثله البنية من أهمية في نظامها الصرفي .

## 2- التأريخ :

هو البحث عن أول ظهور للمفردة في نصٍّ وتتبع مراحل تطورها عبر العصور باستقراء نصوص معاصرة لفترات حياتها وشاهدة لها على دلالتها على معنى معين مضبوط في زمن محدد. فالتأريخ بهذا المفهوم يعني دراسة التطور الدلالي للكلمة ولحركاتها الدائبة . وهدف المعجم التاريخي إنما هو التعريف الدقيق بالمفردة في أصل استعمالها وبمختلف دلالاتها التي تداولت عليها ، فلكل كلمة إذن حق الانتماء إلى المعجم التاريخي ، ومنى أقصبت عنه فقد خرجت من التأريخ أي إنها ماتت .

والبحث في تأريخ المفردة هو الذي جعل الفقرة الثانية من كل مدخل معجمي (تنظر الوثيقة 1) تحتوي على تاريخ الكلمة الفرنسية وتعدد معانيها في تسلسل زمني مرتب وعلى مشتقاتها والمركبات les composés التي وردت فيها والعبارات الاصطلاحية les expressions idiomatiques التي كانت أحد عناصرها ، وتقف عند تطور القيمة الاجتماعية للكلمة .

## 2-1 . تعيين التواريخ :

بدأ تأريخ اللغة الفرنسية متأخراً مقارنة بلغات أخرى كالعربية أو اليونانية أو اللاتينية . فقد ظهر أول نصٍّ مكتوب سنة 842 م وهو نصٌّ Les Serments de Strasbourg . يعكس التأريخ موقف التأصيلي من تاريخ أول استعمال للكلمة في النصوص والكلام ، واعتبرت سنة 842 م سنة تاريخية تلتها تواريخ أخرى لها أهميتها في المعجم التاريخي الفرنسي كسنة 980 م التي أُلّف فيها La Passion du Christ وسنة 1080 م التي أُلّف فيها الكتاب الشهير La Chanson de Roland . لكن المعطيات التاريخية في هذه الفترة وإلى ظهور المطبعة ظلت غير دقيقة ولذلك فإن التأريخ لعدد غير قليل من المفردات قد صحبته عبارات دالة على التحري، من ذلك : "حوالي" (vers...)، "وسط القرن" (milieu

(du siècle) ، "آخر القرن" (fin du siècle) ، "النصف الثاني من القرن" (seconde moitié du siècle) . ولم يتحرر التأريخ من هذا الاحتراز إلا في عصر الفرنسية الوسيطة وبظهور المطبعة (ق 15 م) . فأصبحت الدقة في التواريخ ممكنة واعتمدت التواريخ التي تحملها المذكرات والصحافة نظرا إلى ما تتسم به هذه الوثائق من دقة تدوين الأحداث وتسجيل تواريخها .

لا يُخفي ألان راي مآخذ التأريخ للكلمة في قاموس "لوروبار التاريخي" ، فالحل يحتاج إلى مراجعة وإعادة ترتيب . وبعض الكلمات المأخوذة مباشرة من القواميس المطبوعة هي محل نقد قد يصل الأمر إلى إلغائها ؛ فهي كلمات مأخوذة من نصوص مؤولة أو محورة ، أو من نصوص أصلية ولكنها ضعيفة ، أو من نصوص لم تنشر حين تأليفها . كما أن بعض الكلمات المؤرخ لها لا ترتكز على تأسيس علمي ثابت حيث لم يذكر علماء التأصيل - مثل Wartburg و Bloch و Dauzat - مصادرهم في إثبات الأصول التي اقترحوها . فظلت بذلك العلامات والسمات الدالة عليها مبتورة .



ويعتبر "لوروبار التاريخي" أن المفردات المختصة العلمية والتقنية الحديثة والمبتكرة تستجيب لحاجيات مفهومية ولا ينطبق عليها مفهوم التطور التلقائي لكلمات اللغة العامة .

## 2-2 . المأدّة :

مأدّة قاموس لوروبار هي مفردات الفرنسية الحديثة le français moderne أما الكلمات التي سقطت من الاستعمال فليس المقام مقامها ولا ينظر فيها إلا باعتبارها مثلث مرحلة من مراحل استعمال اللفظ الحديث أو وضحت جانبا من مسيرته وتطوره وكانت شاهدا على تواصله ، وحتى الفرنسية القديمة التي تعتبر لبنة أساسية في معجم اللغة الفرنسية ، فإنها تعامل في "لوروبار التاريخي" معاملة اللغة الأجنبية لأنها ليست اللغة المستعملة حاليا ، وتذكر في القاموس لأنها تمثل مرحلة من مراحل الفرنسية الحديثة ، ومما ضروريا نحو الاستعمال الحالي للغة وضمانا لتواصلها ووسيطا بينها وبين مراحل المسيرة التاريخية لألفاظ اللغة الفرنسية عبر العصور .

ولم يُقَصِّ لوروبار أيّ مستوى من المستويات التي تنتمي إليها ألفاظ اللغة ولم يهمل بعض المفردات بدعوى أنها عامية هجينة أو دخيلة . فكل المستويات اللغوية ممثلة في المعجم بمادّة سمتها الشّمول ومنهج بعيد عن الانتقائيّة والصفويّة . بل هو منهج وصفي وتاريخي في نفس الوقت ، يسجل الثروة اللغوية الفرنسية ولا يتخلى عن مكوناتها الحيوية .

## 2-3 . التّرتيب :

التّرتيب هو المنهج الشكليّ الذي يختاره القاموسيُّ لإثبات رصيد معجمه وتدرينه . تُرتَّبُ المداخل في المعاجم الفرعية ترتيباً ألفبائياً باعتبار الحرف الأوّل من الكلمة إذ المفردات فيها تنتمي إلى لغات ليست جذريّة . ويقسم "لوروبار التاريخي" المدخل إلى فقرتين أساسيتين الأولى للتأصيل والثانية للتاريخ (الوثيقة 1) ويضيف فقرة ثالثة - إن أمكن - لمشتقات الكلمة المدخل يشار إليها برمز  وتعتبر المشتقات مداخل فرعية des sous-entrées يرمز إليها بعلامة  (الوثيقة 2) ؛ هذه الكلمات الثّواني بإمكانها أن تكون بالتوليد جذوعاً من درجة ثانية لمشتقات تتصل بها بالعلاقة الصرفيّة وتبيّن مختلف المراحل التاريخيّة للكلمة المدخل شكلاً ومعنى . فالمداخل المتشعبة تكون شجرة نسب أصلها الكلمة المدخل وأغصانها المشتقات والمركبات والعبارات الاصطلاحية (1) .

تتخلّل المدخل رموز بسيطة تتدرج من التّقييط بالأسود الداكن foncée إلى التّقييط بالأسود الفاتح claire وذلك لمساعدة القارئ على تبيّن مقاصد النص وتبيّن تأصيل الكلمة وتاريخها وتطورها ومعرفة الأصلي من الزائد والمدخل الرئيس من المداخل الفرعية . فهو عمل متكامل معجمياً lexicologique وقاموسياً lexicographique وتاريخياً historique وتأصيلياً étymologique .

## 2-4 . التعريف :

هو الركن الثاني الهامّ بعد التّرتيب في عمليّة الوضع وفي تأليف المعاجم العامّة إذ لا يُقامُ معجم بدون شرح . والتعريف هو تفسير الوحدات المعجميّة العامّة أو المخصّصة

(1) ينظر مثلاً 1/221 Dictionnaire historique de la langue française ، وتُنظر الوثيقة (1) في آخر هذا البحث .



بأسلوب واضح . وهو باب من أهم أبواب القاموسية أو المعجمية التطبيقية la lexicographie لأنه يمثل أكبر صعوبة ممكنة أن تعترض مؤلف المعجم قصد تبليغ المفهوم إلى القارئ ، وهو أكبر عائق يعارض عن الفهم ما لم يحكم المؤلف الشرح وما لم يسع إلى الوضوح فلا يكون غامضاً أو دورياً كقولك "خَسَبَ الرجلُ صارَ حَسِيّاً" .

يذكرُ التعريف السمات المميزة لمرجع ما un référent أو لمفهوم ما un concept فبين ما بين الأدلة من فروق شكلية ودلالية ويمكن المداخل المعجمية من خصيصية التفرد بمعنى خاص فلا تشابه بين وحدة وأخرى ولا اتفاق معها في المعنى اتفاقاً تاماً ، بل يبقى الاتفاق - وهو من باب الترادف دائماً - جزئياً وتبقى وظيفة التعريف الأولى هي التمييز بين دلالة وحدة معجمية ودلالة وحدة أخرى .

أصل التعريف في قاموس لوروار التاريخي بالتأصيل وبالتأريخ وبالذلالة التطورية la sémantique diachronique التي تدعمها الشواهد . وقدّم منهج القاموس المعنى الحقيقي على المعنى المجازي وعرف تعريفاً جزئياً بذكر المقولة المعجمية للكلمة (اسم - فعل ...) والمقولة التصريفية (مذكر ، مؤنث ، جمع) ، ثم تظهر بعد ذلك المعاني تدريجياً بتوزيع تاريخي يكون أحياناً ممتداً متتابعاً كما في المثال billardier وأحياناً مقتضياً كما في (الوثيقة 1) .

سيطرت على "لوروار" ظاهرة التعريف بالشرح ، وهو تمثيل المعنى بكلمات أخرى من اللغة يصبح بها التعريف واللفظ المعروف تعبيراً عن شيء واحد . كما عرف بالترادف la synonymie قصد الاختزال . فالكلمات تحلّ مكان كلمات أخرى رغم ما بينها من فوارق جزئية ودقة في معانيها ورغم تميزها بسمّة تمثل تفرداً واستقلالاً . وعرف أيضاً بتوظيف ظواهر لسانية كالكنابة la métonymie ، والقياس l'analogie والتوليد اللغوي بتوسيع معنى الكلمة مثل الانتقال بـ bille من مجرد الدلالة على غصن الشجرة إلى التخصص التقني في البريد والبحرية وصناعة الحلوى (2) .

أما الشواهد والإحالات فهي مدعّمة بتواريخ مضبوطة . وتجنّباً للحشو داخل النصّ وحتى لا تثقل على القارئ مطالعة المدخل ، جمعت مصادر المعجم في آخر المجلد الثاني

(2) ينظر للتطبيق (1) السابق .

مرتبة حسب التسلسل الزمني ومنسوبة إلى أصحابها ، فالمفردات وهي من اللغة لا تخرج في تحليلها النعوي عن دائرة اللغة ولا تكتسب وجوداً مجرداً لذاها خارج السياق .

### 3 - الخاتمة :

لقد حقق قاموس لوزوبار التاريخي حلم اللغة الفرنسية وسجل المسيرة الحياتية لألفاظها فبعثها ثانية إلى الوجود وربط الصلة بينها وبين أخواتها الرومانيّة والجرمانيّة والسلافيّة ... ولكن يبقى هذا العمل ، ككل عمل بشري ، في حاجة إلى التنقيح والإضافة ، وقد أشار الآن راي إلى بعض العيوب في مقدّمة القاموس وبعضها الآخر أشير إليه في هذا العرض .

وتبقى بعد هذا أسئلة تفرض نفسها علينا : أين نحن - في البلاد العربية - من هذه المسيرة الإنسانيّة المصيرية والنبيلة ؟ لمَ لم نواصل مشروع فيشر ونطوره ؟ هل لنا أعذار تبرّر تأخّرنا وتغفر لنا سباتنا ؟

1/ لعلّ عذرنا الأوّل أن اللغات الأوروبيّة صنعت لنفسها مجداً متمثلاً في قواميسها التاريخيّة وهي لغات حديثة صغيرة الرصيد أمّا العربيّة فهي من أقدم اللغات البشريّة استعمالاً .

2/ لعلّ عذرنا الثاني أن هذه اللغات لم تنتظر طويلاً رغم حداثة عهدها بالتأليف المعجميّ (ق 17) فمهّدت لمعجمها التاريخيّ بأعمال هي قواميس آنيّة وأخرى زمانيّة تتناول بالدرس أطواراً محدودة من عمر الكلمات .

3/ لعلّ عذرنا الثالث أنّنا لم نسع كما فعلوا فلم تقم العديد المؤسسات والأكاديميات بمجرد للغة بمكّن صانعي المعجم من استغلال الجذاذات ويسهل عليهم جمع شتات اللغة اقتداءً بقاموس لوزوبار .

4/ ولعلّ عذرنا الرابع انعدام القرار السياسي للبلدان العربيّة رغم الثراء الماديّ والقدرات العلميّة لأبناء اللغة .

زكية السائح دهاني

كلية الآداب والفنون والإنسانيّات بمنوبة ، تونس

## قضايا التعريف الدلالية في المعجم العربي التاريخي

### إحسان النص

إن وضع معجم تاريخي للغة العربية هو من أوكد الواجبات المفروضة على الأمة العربية وعلى اللغويين العرب في هذا العصر ، فليس ثمة أمة من الأمم لها لغة عريقة جاوزت سنّها اليوم ستة عشر قرناً وهي ما تزال محافظة على أصولها القديمة تضاهي الأمة العربية في هذا الشأن . فما زالت لغة هذه الأمة نابضة بالحياة يعبر بواسطتها عن أفكار المفكرين وإبداع المبدعين من رجال الأدب والقرن في جميع الأقطار العربية . بما تؤلف الكتب في شتى الموضوعات ، وتحرر المقالات ، وتلقى المحاضرات ، ويتعلمها الطلاب في مختلف مراحل التعليم .

ولهذه الظاهرة الفريدة تعليلاتها وأسبابها .

أول هذه التعليلات أنها لغة القرآن الكريم ، فالقرآن نزل باللغة العربية الفصيحة ولهجة قريش ، فعكف المسلمون على قراءته وسُجِّروا ببلagته ، فكان إماماً لهم في خطبهم ورسائلهم وكتبهم ، وكان مادة التعليم الأولى في الكتاتيب والمدارس وحلقات المساجد .

ولما للقرآن من قداسة دينية غدت اللغة التي نزل بها هي النموذج الأعلى للفصاحة والبلاغة وسلامة اللغة . واستمرت لغة القرآن طوال القرون الماضية وحتى اليوم تفرض سلطتها على الكتاب والمتعلمين والمؤلفين ، فالقرآن هو الذي أتاح لهذه اللغة الاستمرار والبقاء ، وهذا جانب إيجابي لكتابتنا الكريم ، فلم تتعرض لغتنا لرياح التغيير أو الانقراض

شأن لغات أخرى كثيرة ، فما زلنا حتى اليوم ، بفضل ثبات النموذج القرآني وهيئته ، قادرين على قراءة شعر عربي يرجع تاريخ نظمته إلى ما قبل خمسة عشر قرناً ، وأحسب أن هذه الظاهرة لا مثيل لها في أي لغة أخرى من لغات العالم .

فاللغات الأوروبية مثلاً ، على اختلاف أصولها اللغوية ، أصابها تطور وتحوّل جذري منذ انحدارها من أصولها الأولى حتى اليوم ، مع أن عمرها لا يتجاوز قرونًا معدودات ، وبات الناطقون باللغات الأجنبية اليوم عاجزين عن فهم لغاتهم في أصولها القديمة .

وثمة جانب آخر لا ينبغي إغفاله ، وهو أن لغة القرآن في هيئتها وسلطانها على الناطقين والكاتبين بها لم تُنح للغتنا العربية أن تتطور تطوراً ذا شأن ، قياساً إلى اللغات الأخرى ، فما زال حُلّ ألفاظها يحمل الدلالات التي عرفت منذ العصور الأولى ، ولم يطرأ عليها تطور جذري يباعد بين دلالاتها القديمة ودلالاتها المحدثّة .

والسبب الثاني في صالة ما طرأ على لغتنا من تطور دلالي هو أن مادة ثقافتنا الأولى إنما هي كتب التراث في شتى مناحيه ، نقرأ مثلاً من كتب الأدب كتب الجاحظ وأبي حيان التوحيدي وأبي الفرج الأصفهاني وابن قتيبة وغيرهم ، ونقرأ كتب التاريخ والجغرافية والتراجم التي ألفها المؤلفون القدامى ، وكل هذه المؤلفات اعتمدت اللغة العربية الفصيحة ، ونحن نحاول محاكاة كتب التراث في أساليبها ولغتها وطرق أدائها . وعلى تباين أساليب الكتاب والمؤلفين فإن القاسم المشترك بين هؤلاء إنما هو اعتمادهم اللغة المتوارثة عن الأسلاف .

وثالث هذه الأسباب يتمثل في التقنين اللغوي والنحوي الذي قام به لغويونا وعلماء النحو القدامى ، وقد وقف هؤلاء بحزم إزاء أي محاولة تتوخى انتهاك الأصول اللغوية والنحوية المتوارثة باستثناء فئة قليلة منهم تحرّأت على انتهاك حرم هذه الأصول - ابن مضاء مثلاً - ولم يُقدّر لمحاولتها النجاح . وهذا الأمر يفسّر لنا ما نعانیه اليوم من جمود قواعد النحو العربي مثلاً في قوالبه المتوارثة والعجز عن إيجاد قوالب جديدة ، بل إن من حاولوا ذلك اهتموا بالخروج عن صراط اللغة والتنكر للهوية العربية والانتماء القومي ، ومازال حراس هذا الباء الشامخ يتصدّون لكل من يحاول انتهاك (عرض) اللغة العربية .

ولكن هل يفهم مما قلّمته أن لغتنا العربية اليوم هي صورة نسخية لما كانت عليه هذه اللغة في الأعصر الأولى ؟

إن القول بعدم تطور لغتنا هو بمثابة تجاهل لسنن الطبيعة ونواميس الحياة ، فاللغة كائن كسائر الكائنات الحيّة لا مناص لها من أن تخضع لقانون التطور الطبيعي ، وقد لا يكون تطور اللغة العربية مماثلاً لتطور اللغات الأخرى للأسباب التي ذكرتها ، ولكن من المهم أن نرصد هذا التطور منذ أقدم العصور حتى يوم الناس هذا ، ومن هنا نرى ضرورة وضع معجم تاريخي للغة العربية يرصد هذا التطور .

على أن وضع هذا المعجم لن يكون أمراً سهلاً ، والطريق إليه لن يكون مُدْلاً ، ولنضع في حسابنا أن صعوبات جمة سوف نلقاها لدى إنفاذه ، ومردّ هذه الصعوبات من نحوٍ إلى اتساع رقعة الأقطار التي عاشت اللغة العربية في رحابها ومن نحوٍ آخر إلى امتداد الحقبة الزمنية التي عاشتها هذه اللغة .

## 1 - دلالات الألفاظ والتعبيرات اللغوية في مرحلة ما قبل الإسلام :

والخطوة الأولى ، في ظني ، هي الإحاطة برصيد دلالات الألفاظ والتعبيرات اللغوية في مرحلة ما قبل الإسلام ، وإثبات تعريفات دقيقة لهذه الدلالات ، ثم تتابع مسيرنا إلى سائر العصور .

ولإنفاذ الخطوة الأولى هذه ينبغي أن نضع في اعتبارنا أموراً ، منها أن اللغة العربية لم تكن واحدة في جميع البقاع التي عاش فيها العرب قبل الإسلام ، مع تسليمنا بأن قدرًا مشتركًا بين لغات القبائل العربيّة كان قائما عصرئذ في الشاطئ التعبيري الأدبي ، ولا سيما في لغة الشعر الجاهلي . وهذا القدر المشترك يمكن أن نطلق عليه مصطلح "اللغة الأدبية المشتركة" .

وهذه الظاهرة تماثل ما نجده اليوم من اختلاف اللهجات بين الأقطار العربيّة ، وهذه اللهجات هي ما ندعوه باللغات أو اللهجات العامية واللهجات المحلية ، ولكننا نحد إلى جانبها لغة فصيحّة مشتركة تستخدم في المؤلفات والمقالات والمحاضرات ونحوها ،

وهذه اللغة المشتركة هي التي تسهل التواصل الفكري والأدبي بين مختلف هذه الأقطار .  
على أنني لا أسلم مع ذلك بأن اللغة الفصيحة المستعملة في كل قطر عربي تماثل أحوالها في  
الأقطار الأخرى ماثلة تامة ، فثمة اختلافات في الدلالات الدقيقة للألفاظ ، والتعبيرات بين  
لغات الكتاب والناطقين في هذه الأقطار ، وفي الألفاظ التي اصطاح الكتّابون على  
استعمالها في كل قطر ، وأنا أجد في الكتب والرسائل والمؤلفات التي تصلنا من المغرب  
العربي ألفاظاً ومصطلحات تغاير تلك المستخدمة في المشرق العربي .

وأعود إلى اللغات واللهجات التي كانت سائدة قبل الإسلام في الجزيرة العربية ،  
فلأنني أزعّم أن لغة الشعر لم تكن واحدة في جميع أرجاء بلاد العرب ، بل كان ثمة فروق  
دقيقة في دلالات الألفاظ والتراكيب والتعبيرات المجازية ، وهذه الفروق مردّها إلى تباين  
البيئات التي عاش فيها الشعراء من نحو ، وإلى تباين هجرات القبائل العربية من نحو آخر .

لا يسعنا ، والأمر على ما ذكرت ، أن نعرّف دلالات لفظ ما تعريفاً يصدق على  
لغات جميع الجماعات القبلية المنتشرة في أرجاء جزيرة العرب ، ولا يمكن الاعتماد على  
المصاحمات اللغوية لرصد هذه الفروق ، لأن مدوّني اللغة جمعوا كلّ ما وصل إليهم من  
لغات القبائل العربية في منظومة لغوية واحدة . والتّهج العلمي يقتضي أن نرصد لغة كل  
قبيلة على حدة ، وهذا الرّصد يضعنا أمام صعوبات جمة ليس من اليسر تذليلها . فما هي  
الوسائل المتوفرة لدينا لتحقيق هذا الرصد ؟

في ظنّي أن الوسيلة شبه المتاحة لنا هي أن نجتمع شعراً كلّ قبيلة على حدة ، ثم  
نستخلص من هذا الشعر دلالات الألفاظ والتراكيب والتعبيرات المجازية ؛ ويمكن الاعتماد  
في استخلاص هذه الدلالات على السياق التعبيري وعلى الشروح اللغوية ، وقد نضيف إلى  
الشعر ما أثر من الحكم والخطب الجاهلية . ولو أن مدوّني الشعر الجاهلي قاموا بتدوين  
شعر كل قبيلة على حدة لسهّلوا علينا أمر استقصاء الدلالات ، ولكن هذا التدوين لم يتم  
إلا في شعر طائفة من القبائل ، ومنها على سبيل المثال قبيلة هذيل التي جمعت أشعارها في  
ديوان صنعه أبو سعيد السكري .

ومن المؤسف أن قبائل أخرى جمعت أشعارها في دواوين ولكنها لم تصل إلينا ، ونجد  
ذكرًا لطائفة منها في كتاب الفهرست للنديم ، ومن المفيد أن نثر على ما قام به بعض  
الباحثين المحدثين في جمعهم أشعار طائفة من القبائل .

وبإدنا عدنا إلى كتب اللغة ومعجماتها وأخبار القبائل العربية نقع على إشارات إلى  
حواش من اختلافات اللغات باختلاف البيئات والقبائل . فتلاحظ أولاً أن الباحثين  
اللغويين يذكرون أن ثمة تبايناً كبيراً بين لغة القحطانيين المستقرين في بلاد اليمن جنوبي  
الحريرة العربية ، ولغة العدنانيين في شمالي الجزيرة وشرقيها . وهذا التباين كان قديماً في زمن  
الدول اليمية القديمة يمثل لغتين مختلفتين كل الاختلاف ، فنسمع مثلاً أبا عمرو بن العلاء  
يقول : 'مَا لِسَانُ حَمِيرٍ وَأَقَاصِي الْيَمَنِ بِلِسَانِنَا وَلَا عَرَبِيَّتُهُمْ بِعَرَبِيَّتِنَا' (1) ، ويقول ابن جني  
في الخصائص (2) : "لِسَانُ نَشْكُ فِي نَعْدِ لُغَةِ حَمِيرٍ وَنَحْوَهَا عَنْ لُغَةِ ابْنِي نَزَارٍ" . فعلماء اللغة  
يتفقون في أن بين لغة حمير واللغة العدنانية اختلافاً كبيراً ، ويؤيد هذا الاختلاف ما وجد  
من النقوش اليمية القديمة بالمسند الحميري ، فلهذه المسند تختلف عن اللغة العدنانية التي  
يرل بها القرآن سواء في رسم الحروف أو في نطقها ودلالاتها (3) .

فإذا أحدينا بهذه الأقوال ، وهي صحيحة ، كيف نفسر ما وصلنا من شعر الشعراء  
الحميريين وأقوالهم ووصاياهم ، وقد وصلتنا باللسان العدناني ؟! ففي كتاب "الإكليل"  
أشعار كثيرة مسوبة إلى شعراء حميريين قدامى وهي مقولة باللغة العدنانية التي قيل بها شعر  
الشعراء المنصرين والربيين ، فكيف نفسر هذه الظاهرة ؟

نحن نراء افتراضين : أولهما أن يكون ما وصلنا من شعر هؤلاء الشعراء الحميريين  
القدامى وأقوال حمير وتباعتها مثل تبع ثمر يرعش بن مالك ناشر التعم وأسعد تبع وعلقمة  
بن دي جدن وما وجد في قبورياتهم ، كل ذلك منحول موضوع بعد الإسلام .

والافتراض الثاني أن تكون لغة حمير القديمة تطورت مع الزمن حتى وصلت إلينا  
باللغة التي قيل بها الشعر العدناني . ويؤيد هذا الافتراض ما وصل إلينا من شعر الشعراء

(1) طبقات محول الشعراء ، لابن سلام الجمحي تحقيق محمود محمد شاكر ، 11/1 .

(2) الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار ، 386/1 .

(3) انظر مثلاً كتاب (الإكليل) للحسن بن أحمد الهمداني 122/8 .

اليمنيين الذين عاشوا في أواخر العصر الجاهلي ، مثل عمرو بن معد يكرب الزبيدي المذحجي وعبد يغوث الحارثي واللحلاج الحارثي وغيرهم ، وهو شعر نرجح صحته ولا نجد فيه اختلافاً ذا شأن عن شعر شعراء مضر وربيعة .

وإذا أخذنا بالافتراض الثاني ينبغي أن نحكم بانتحال شعر كل من سبق الشعراء اليمنيين المتأخرين من شعراء حمير القدامى .

ويبقى بعد ذلك إشكال آخر ، فعلماء اللغة العرب والمؤرخون يكادون يجمعون على أن لغة قحطان هي اللغة العربية الأصلية وأن عرب شمال الجزيرة إنما تعلموا لغتهم من القحطانيين . وقد ذهب المؤرخون إلى تقسيم العرب ، بناء على هذه المقولة ، ثلاثة أقسام : العرب البائدة ، والعرب العاربة ، وهم القحطانيون ، والعرب المستعربة ، وهو العدنانيون . ويجعلهم بعضهم عاربة - أي بائدة - ومتعربة ومستعربة (4) .

وأما كان الخلاف في التوزيع الثلاثي فجعل المؤرخين على أن إسماعيل بن إبراهيم - عليهما السلام - هو أول من تكلم بالعربية ، وقد أورد ابن سلام (5) قول يونس بن حبيب : "أول من تكلم بالعربية ونسي لسان أبيه إسماعيل بن إبراهيم ، صلوات الله عليهما" . ويعتدون هذا التحول في لسان إسماعيل بإصهاره إلى قبيلة جرهم القحطانية بزواجه من رعلة بنت مضاض بن عمرو الجرهمي ، وكانت قبيلة جرهم يومئذ في مكة ، فتعلم لغتها وعلمها أبنائه العدنانيين (6) .

ويذكر الأخباريون أن إبراهيم لما بنى مكة وأنزلها ابنه إسماعيل سمع كلام العرب فأعجبته لغتهم واستحسنها ، فأمر ابنه إسماعيل أن يتزوج إليهم (7) . ففعل وتخطى عن لغته الأصلية السريانية أو العبرية ، وتعلم العربية وعلمها أبنائه العدنانيين ، وهؤلاء كلهم من ولد إسماعيل .

(4) نهاية الأرب للنويزي 292/2 .

(5) طبقات ابن سلام 9/1 .

(6) المصدر السابق .

(7) الأغاني للأصفهاني دار الكتب 7/15 .



وأبادر فأقول إن مرويات الأحاريين يسعي أن تؤحد بكثير من الحذر، فانتساب العدنانيين جميعاً إلى إسماعيل هو موضع بطرٍ، فهل كانت جريرة العرب خاليةً من سُكَّانها يوم قدم إبراهيم وإسماعيل إلى الحجار؟ ألم تكن هناك قبائل عربية معترية في أنحاء الجزيرة وكان لهذه القبائل لغاتها ولهجاتها؟

إنا إذا استقرأن الشعر الجاهليّ المقور سواء في شمالي الجزيرة أو في جوبيها، من خلال السامدح التي وصلتنا، وهي ترجع إلى زهاء قريين قبل الإسلام، نجد أن لغة هذا الشعر تكاد تكون واحدة، باستثناء فروق صئيلة بين أشعار اليمانيين والعدنانيين، بل إننا نجد شعراء يمايين عاشوا في شمالي الجزيرة، في نجد وما حولها، يقولون شعرهم بلغة الشعراء العدنانيين. فـشعر امرئ القيس الكندي اليماني الأصل مثلاً لا يختلف في لغته عن شعر شعراء مصر وربيعة المعاصرين له كعلقمة بن عددة الفحل التميمي الذي كان يباري امرأ القيس في شعره والحارث بن حتره اليشكري الربيعي وعبيد بن الأبرص الأسدي الذي كان يبطق بلسان قومه بني أسد الذين قتلوا حُجر بن الحارث أنا امرئ القيس، والشعر هو سدا الأول في الحكم على لغة القبائل عصرئذ. فهل كانت لغة الشعراء العدنانيين مستعارة من لغة القحطانيين؟ هذه القضية فيها نظر ولا يمكن إلزام بحقيقتها في يومنا هذا لعدم توفر الوثائق والنصوص والقوش التي تجعلنا نرجح رأياً على آخر.

على أنني أبادر فأقرّر أن التشابه في لغة الشعر الجاهلي لا يعني أن اللغة العربية كانت واحدة في جميع أرجاء جزيرة العرب، فمعة الشعر قد تكون لغة راقية تؤيد نظرة القائلين بوجود لغة أدبية مشتركة في ذلك العصر، وهذه الظاهرة تماثل ما نحده اليوم من اختلاف اللهجات العامية في مختلف الأقطار العربية، حتى ليعسر أحياناً التفاهم بين مواطني قطر ومواطني قطر آخر، ومع ذلك ثمة لغة عربية فصيحة مشتركة يقال بها الشعر وتؤلّف الروايات وتكتب المقالات والبحوث وتلقى المحاضرات.

لكني أعود فأقرّر أن هذه اللغة الأدبية المشتركة بين شعراء العصر الجاهلي ليست واحدة لدى جميع الشعراء، ومن السس العلمية المقررة اختلاف اللغات باختلاف البيئات،

وهذه الاختلافات تلتبس أولاً في استعمال ألفاظ بعينها في بيئة ما تخالف ما نَحْدَهُ في سائر البيئات ، وتلتبسها كذلك في أساليب التعبير وفي دلالات الألفاظ .

وقد أورد ابن فارس بعضاً من وجوه الاختلاف بين اللغة العدنانية واللغة القحطانية ، كتسمية هؤلاء الذئب : القِلْوْب ، وتسميتهم الأصابع : الشَّنَاتِر ، ويسمُّون الصديق : الحِلْم (8) ، وورد في القرآن لفظ (الأبُّ) بتشديد الباء ، وهو من لغة اليمن ومعناه الكَلَأُ ، واليمنيون يسمُّون المُدَّة : السَّكِّين . وفي معجمات اللغة ألفاظ غيرها من لغة اليمن تخالف مرادفاتنا في لغة عدنان ، وهذا الاختلاف طبيعي لا اعتراض عليه ، لأن بيئات السكان الباطنيين بلغة واحدة تختلف في تسمية كثير من الأشياء ، وهو ما نجده اليوم في اختلاف التسميات باختلاف المدن والبيئات . بل إننا واجدون هذا الاختلاف في لهجات القبائل التي ترجع إلى أصل مشترك ، كالذي نجده في اختلاف لهجات القبائل العدنانية سواء في التسميات أو في القواعد النحوية أو في نطق الحروف والكلمات ، ومنها على سبيل المثال : كشكشة أسد (إبدال الكاف شيناً) وعننة تميم (إبدال الهمزة عيناً) ، وكسكسة ربيعة (إلحاق حرف السين بما آخره كاف) ، ومنها إهمال عمل (ما) المشبهة بليس في تميم وإعمالها في الحجاز . وقد أورد ابن فارس جانباً من اختلاف لهجات طائفة من القبائل في نطق الحروف (9) .

وهذه الاختلافات تقودنا إلى القول بضرورة الاحتراس من التعميم حين نتصدى إلى رصد ما في الشعر من ألفاظ وتعابير واختلافات في القواعد النحوية بعية الوقوف على الدلالات الحقيقية والجازية في هذا الشعر في مجال تأريخ حياة اللغة العربية وتطورها التاريخي .

فأول ما ينبغي صرف العناية إليه هو استقراء دلالات الألفاظ والتراكيب في لغة كل قبيلة من قبائل العرب ، وهذا الاستقراء يكلف الباحث جهداً عظيماً في جمع أشعار كل قبيلة على حدة واستخلاص دلالات الألفاظ والتراكيب في كل منها .

(8) الصاحبى في فقه اللغة ، تحقيق مصطفى الشويى ، ص 55 .

(9) المرجع نفسه ، ص ص 48 49 و 53 55 .

فكذلك نرى أن المنهج العلمي الذي نصل بواسطته إلى إدراك التعريف الدلالي في المعجم التاريخي وتحديد على وجه الدقة يقتضي وضع معجم للغة كل قبيلة في العصر الجاهلي ، أو على الأقل وضع معجم للغة كل مجموعة قبلية ، وضع معجماً للغة القبائل الربعية ، وآخر للقبائل المضرية المنحدرة من خندف ، وآخر لقبائل قيس عيلان المضرية ، ورابعاً للغة القبائل المتحضرة التي استوطنت المدن والحوضر ، وكذلك ينبغي وضع معجم لكل مجموعة قبلية كانت تعيش في اليمن. مع رصد الأصول والجذور الدعوية المشتركة بين هذه اللغات .

لقد وضع اللغويون العرب في عصر التدوين شروحاً كثيرةً للدواوين الشعراء الجاهليين ، ولكن لنا على هذه الشروح الملاحظات الآتية :

1 - إن هؤلاء اللغويين لا يتفقدون في كثير من الأحيان في بيان دلالات طائفة من الألفاظ الواردة في تلك الدواوين ونجد بينهم اختلافاً كثيراً .

2 - إن هؤلاء اللغويين لم يلاحظوا الفروق الدلالية بين عبارات الشعر الجاهلي ، وقد جعل بعضهم لغة قريش ولغة القرآن معيار إدراكهم لهذه الدلالات ، مع أن لغة قريش خاصة بتلك القبيلة . وبسببها وبين لغات القبائل الأخرى ، ولا سيما البدوية منها ، فروق كثيرة . وقد رأينا الرسول صلى الله عليه وسلم يترخص في قراءة القرآن بلهجات مختلفة في حديثه المشهور : "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف" (10) .

3 - إن السيل الأقوم لإدراك دلالات الألفاظ والتعابير في شعر الجاهليين وتعريفها إنما يتأتى من استخلاص هذه الدلالات من السياق ، مع استقراء هذا السياق حيثما وردت الكلمة في أشعار الجاهليين المسمين إلى أصل قبلي واحد .

وأسوق مثلاً واحداً لاختلاف دلالات الألفاظ باختلاف القبائل ، فالفعل (شَاحَ) في لغة هذيل معناه : جَدَّ في الأمر ، قال الشاعر المحضرم أبو ذؤيب الهذلي :

بَدَرْتُ إِلَى أَوْلَاهُمْ فَسَبَقْتُهُمْ      وَشَاحْتُ قَبْلَ الْيَوْمِ إِنَّكَ شَيْخُ

(10) صحيح البخاري ، 100/6 .

هذا ما ورد في اللسان ولم ينصّ صاحبه على أنه من لغة هذيل ، وفي شعر أبي خراش الهذلي جاء هذا الفعل في صيغة اسم الفاعل :

وَشَوَّطَ فِصَّاحٍ قَدْ شَهِدَتْ مُشَايَحًا      لِأَذْرِكَ ذَحْلًا أَوْ أَشِيفٍ عَلَى عُنْمٍ

وجاء في شرحه : 'المُشَايَحُ الجأذُ الخامل في كلام هُذَيْل' (11) ، فالفعل (شَايَحَ) هو بمعنى جدُّ في الأمر في لغة هذيل ولم يشر صاحب اللسان إلى أنه من لغة هذيل ، وقد دخل هذا الفعل في المعجمات اللغوية بهذه الدلالة ، فصارت له دلالة لغوية عامة كأنه من لغة جميع القبائل العربية ، ونحو هذا كثير في معجمات اللغة التي لم تنصّ على الفروق القبلية في دلالات الألفاظ .

## 2 - دلالات الألفاظ والتعبيرات اللغوية في المراحل الإسلامية :

فإذا انتقلنا إلى العصر الإسلامي والعصور التي تلتها تغدو قضية التعريف الدلالي أكثر تعقيداً . فمع بقاء الفروق اللهجية وُجدت لغة (رسمية) هي لغة السلطة القائمة ، لغة قبيلة قريش التي بها نزل القرآن ، وبها كُتِبَتْ مصاحف عثمان ، وبها أُلْقِيَتْ خطب الخلفاء والولاة وقادة الجيوش . ولكن لغة الشعر احتفظت ببعض الفروق لاختلاف قبائل الشعراء ، وكان شعراء قريش قلّة بالقياس إلى سائر الشعراء ، وكان جلّ الشعراء في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم من غير قبيلة قريش : من الأنصار (حسان بن ثابت وكعب ابن مالك وعبد الله بن رواحة) ، وكان خطيب الرسول صلى الله عليه وسلم منهم وهو ثابت بن قيس بن الشّمس ، وسائر الشعراء من قبائل شتى ومنها : هذيل وثقيف ، وطيء ، وسُلَيم ، وتميم ؛ ولكن بوجه عام ، فإن لغة القرآن تركت بصماتها في لغة الأدب شعره ونثره . وفي القرآن ألفاظ كثيرة مستحدّة وألفاظ أخرى كانت معروفة قبله ولكنها اكتسبت معاني جديدة إسلامية ، كالصلاة والزكاة والحج والصوم وعشرات من الألفاظ الأخرى ، وفيه ألفاظ معرّبة وألفاظ توراثية وألفاظ من لغات يمنية لم تعرفها قريش .

(11) ديوان الهذليين ، ص 13 . وكتاب أبرز خصائص لغات هذيل لعبد الرحمن محمد إسماعيل ، مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، العدد الثاني ص 205 .

فكذلك نرى أن ظهور الإسلام ونزول القرآن قد أحدثا هزة لغوية ووثبة تطورية عظيمة الشأن ، ولهذا لا بد من الاتجاه بادئ ذي بدء إلى رصد التطور الذي أصاب اللغة العربية منذ الإسلام وتقصي الدلالات القرآنية بدقة ، سواء في الألفاظ أو في التراكيب أو في الدلالات المجازية .

ولرصد هذا التطور العظيم نعود أولاً إلى كتب التفسير المعتمدة ، مع ملاحظة ما بينها من وجوه الاختلاف أحياناً في إدراك دلالات طائفة من الألفاظ ، ولا سيما ما كان منها من غير لغة قريش ، مع ملاحظة انتماء طائفة من المفسرين إلى فرق ومذاهب فرضت عليها تأويلات باطية أو مذهبية ، فينبغي استبعاد مثل هذه التفسيرات الموجهة واعتماد كتب التفسير التي التزمت الدلالات اللغوية البعيدة من مظنة التأويلات البعيدة أو الموجهة .

وأضرب مثلاً لاختلافات المفسرين في دلالات الألفاظ القرآنية اختلافهم في دلالة اللفظ القرآني (الرَّقِيم) الذي ورد ذكره في الآية التاسعة من سورة الكهف : ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾ . فقد فُسِّرَتْ في تفسير الجلالين ، جلال الدين المحمي وجمال الدين السيوطي ، باللوح المكتوب فيه أسماءهم وأنسابهم (أي أهل الكهف) ، وفسرها ابن دريد بالدواة ، وعلق صاحب اللسان في مادة (رقم) على هذا التفسير بقوله : ولا أدري ما صحته . وفسرها نعلب باللوح . وقال الزجاج : قيل الرقيم اسم الجبل الذي كان فيه الكهف . وقيل اسم القرية التي كانوا فيها ، وقيل الرقيم : الكتاب ، وأظهر ابن عباس حيرته من دلالة هذا اللفظ فقال : ما أدري ما الرقيم ، أكتاب أم بستان . وذهب أبو القاسم الزجاجي إلى أن في الرقيم خمسة أقوال : أحدها عن ابن عباس أنه لوح كتب فيه أسماءهم ، الثاني : أنه الدواة بلغة الروم (عن مجاهد) ، الثالث : القرية (عن كعب) ، الرابع : الوادي ، الخامس : الكتاب (عن الضحاك وقتادة) ، وإلى هذا انقول يذهب أهل اللغة . وفي الحديث : كان يسوي بين الصفوف حتى يدعها مثل القدح أو الرقيم ، والرقيم : الكتاب ، أي حتى لا ترى فيها عوجاً كما يُقَوَّمُ الكاتب سطره (12).

(12) لسان العرب مادة (رقم) .

فهذه جملة أقوال في تفسير لفظ قرآني واحد ، وهو لفظ يبدو أنه لم يكن معروفاً في لغة فريش ، ويحتمل أن يكون مُعَرَّباً عن لفظ من لغة أخرى . وفي سبيل الوصول إلى معرفة دلالة على وجه الدقة لا معدي لنا عن النظر في سياق الآيات المذكورة قبل آية الرقيم وبعدها ، وكذلك لا بد من الرجوع إلى المصادر غير العربية التي وردت فيها هذه الكلمة ، بمصتها أو بلفظ قريب منه .

وعلى أي حال يبقى القرآن معلماً تاريخياً بارزاً في تطور اللغة العربية . ، كان هذا التطور نتيجة انتقال العرب من عصر التفرق القبلي إلى عصر التوحد في صل الربية الإسلامية . وقد دخلت منذ ذلك الحين في اللغة العربية معات من الألفاظ الجديدة ، ومثلها من ألفاظ قديمة اكتست دلالة إسلامية ، فلا بد من وقفة متأنية عند الألفاظ والاستعمالات القرآنية لتعرف دلالاتها ومواطن استعمالها .

ومد العصر الإسلامي إلى عصر النهضة دخلت أيضاً ألفاظ لا تخصي في اللغة العربية وأصاب دلالات هذه اللغة تطور عظيم الشأن ، ومن الظواهر السلبية التي نعرصت لها هذه اللغة فُشوُّ اللحن وفساد الألسنة والسليقة اللغوية التي كانت تعصم الألسنة من الركل .

ودواعي هذا الفساد كثيرة ، من أبرزها مخالطة الأعاجم وحلول البيئات الحضرية محل البيئات البدوية . وقد وجدنا أن الخلفاء كانوا يرسلون أبناءهم إلى المادية لمشاهدة الأعراب وتقويم ألسنتهم ، وقد ذكر لنا أن الوليد بن عبد الملك كان يلحن في كلامه لأن أباه احتفظ به في الحاضرة لميله إليه . ومن المعلوم أن السليقة اللغوية الفصيحة تضعف وتفسد في البيئات الحضرية .

إن رصد تطوّر اللغة في تلك الحقبة الطويلة يكلف الباحث الكثير من العناء والمشقة ، ولم يعد الاعتماد على النماذج الشعرية كافياً لتقصي هذا التطور . وإنما ينبغي استقصاء كتب الأدب والعلوم والفلسفة والتاريخ والجغرافية والمؤلفات الفقهية والكلامية والصوفية ، ورصد لغة كل من هذه المؤلفات وجمع معات النصوص المتصلة بكل حقبة

رمية على امتداد ما يزيد على أربعة عشر قرناً ، ثم استخلاص دلالات الألفاظ والتراكيب في محالّي الحقيقة والمجاز مع بيان الدخيل من طريق الوضع والتعريب والترجمة والاصطلاح .  
وبديهي أن اللفظ الواحد قد تختلف دلالاته في العصر الواحد باختلاف الانتماء العقدي والمهني والثقافي ، وباختلاف مجالات استعماله لدى المؤرخين أو الفلاسفة أو المتصوفة أو الأدباء ، ولا مناص من إعداد معجم للغة كل فئة من هذه الفئات .

عنى أن معاجمنا جرت على إثبات جميع دلالات اللفظ ، من غير ملاحظة ما طرأ عليها من تطور عبر العصور ولدى مختلف الفئات . ومن هنا نتبين الضرورة الملحة لوضع معجم تاريخي يؤرخ حياة اللغة العربية منذ أقدم عصورها حتى اليوم .

ولبات مثال يوضح هذا التعميم غير الدقيق في معاجمنا ، فلنرجع مثلاً إلى الحذر اللعوي (كتب) في لسان العرب ، وهو من أشيع الجذور في الاستعمال .

فاندلالة الأصلية المادية التي يدل عليها هذا الجذر هي : كَتَبَ السَّقاء والمرادة والقربة إذا حرّزها يسيرين ، فهي كَتِيبٌ ، وكَتِيبُ القربة واكْتَبْتُها : شَدَدْتُها بالوكاء وحرّزتها لئلا يَقْطُر منها شيءٌ ، ومن هذا الأصل قالوا : تَكْتَبُ الرجلُ أي تَحْرِمُ وجمع عليه ثبأه . ومن هذا الأصل أيضاً قولهم كَتَبَ الثَّاقَة إذا صَرَّها لئلا يُنْزَى عليها ، وعليه قول الشاعر :

لَا تَأْمَنَنَّ فَرَارِيَا خَلَوْتَ بِهِ عَلَى قُلُوبِكْ وَاكْتَبْتُهَا بِأَسْيَارِ

ومن هذا أيضاً قولهم كَتَبَ الثَّاقَة أي خَزَمَ مَخَرَّتْهَا بشيء لئلا تَشَمَّ ولدها فلا تَرَأَمَهُ . ومن دلالات هذا الفعل كذلك قولهم : كَتَبَ الحَيْلُ أي جَمَعَهَا ، والكَيْبَةُ : الحَيْلُ الْمُجْتَمِعَةُ . ثم أُطْلِقَ هذا اللفظ على القطعة العظيمة من الجيش .

وقد أرجع اللعوي المعروف شَمِر بن حملويه (ت 255 هـ) هذا الجذر إلى أصل واحد فقال : 'كل ما دُكِر في الكُتُب قريب بعضه من بعض وإنما هو جَمْعُكَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ . يقال اكْتُبْ بغلتك ، وهو أن تَضُمَّ بَيْنَ شَرْفَتَيْهَا بحلقة ، ومن ذلك سُمِّيت الكَيْبَةُ فإنها تَكْتَبُ فَاجْتَمَعَتْ ، ومنه قيل : كَتَبْتُ الكتاب ، لأنه يجمع حرفاً إلى حرفٍ' : (اللسان : كتب) .

وجاء في معجم (مقاييس اللغة) لابن فارس قوله : "كتب : الكاف والتاء والياء أصل صحيح واحد يدل على جمع شيء إلى شيء ، ومن ذلك : الكتاب والكتابة" .

فالأصل الماديّ في دلالة لفظ الكتابة هو الجمع بين شيئين ، أي جمع حرف إلى حرف ، وهذا هو التطور الذي أصاب معنى الجذر (كتب) ، وتلك هي الدلالة الأصلية للكتابة بالمعنى المعروف .

ثم تطورت دلالة الفعل (كُتِبَ) إلى معنى (فُرِضَ) ، وهذه الدلالة وردت في القرآن آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (البقرة، 183) ، واكتسب دلالة مقارنة بمعنى (قُدِّرَ) و(حُكِمَ) فيقال : كُتِبَ عليّ أن أفعل هذا الأمر ، أي قُدِّرَ عليّ .

ومن الفعل (كُتِبَ) اشتق اسم (الكتاب) ، ومعجم اللسان يعرف الكتاب بالعبارة المعروفة لدى اللغويين القدماء فيقول : وهو معروف ، وهذا التعريف الدلالي القاصر هو أحد المآخذ على المعجمات القديمة .

وما لست لفظ (الكتاب) أن تطوّرت دلالاته مع لحظ الأصل الماديّ ، فقالوا: الكتاب اسم لما كُتِبَ مَجْمُوعًا ، والكتابة هي صناعة الكاتب ، فأطلق لفظ الكتاب على الرسالة المكتوبة ومن ذلك الحديث الشريف : "من نظر في كتاب أعياه بغير إذنه فكأنما ينظر في النار" (13) ، ومنه قول لقيط بن يغمر الإيادي في قصيدته التي حذر بها قومه من بطش كسرى :

هذا كتابي إليكم والتذير لكم  
لمن رأى الرأي بالإبرام قد نصعا

وانصرف منذئذ معنى (كُتِبَ) إلى كتابة الرسائل والكتب ونحوها ، وفي الحديث : "من كُتِبَ عني غير القرآن فليمحُ" (14) .

ثم اكتسب لفظ (الكتاب) دلالة دينية فأطلق على التوراة والقرآن . ووردت هذه الدلالة في القرآن في مواضع عدة منها قوله تعالى : ﴿ كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ﴾ (هود، 1) . فالكتاب هنا بمعنى القرآن . وبمعنى التوراة في قوله

(13) سنن أبي داود ، الدعاء 1 .

(14) صحيح مسلم ، باب الزهد من 73 .



تعالى : ﴿ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾ (هود، 17) ومن هذا المطلق أُطلقَ لفظُ (أهلُ الكتاب) .

ثم أُطلقَ لَفْظُ (الْكِتَابِ) على ما أُنتِ عني بني آدم من أعمامهم ، وتطوّرت دلالة الكتاب فأطلق على أدوات الكتابة : الصحيفة والدواة .

ومن الكتابة اشتقَّ اسم الفاعل (الكَاتِبُ) ، فأطلق أولاً على من يمارس عمل الْكِتَابَةِ ، فكان للرسول صلى الله عليه وسلم كُتَّابٌ يكتبون القرآن ، وكان بعدئذٍ للخلفاء الراشدين وحلفاء بني أمية وبني العباس كُتَّابٌ يكتبون رسائلهم .

ثم تطوّرت دلالة (الكَاتِبِ) ، فأطلق على الحادق في فِرِّ الكتابة والترسل وجمعه (كُتَّابٌ) ، ومن أشهرهم قديماً عبد الحميد الكاتب ، وأصبح للكتابة الفنية منزلة عظيمة وداع اسم الْكُتَّابِ الحاذقين أمثال ابن المقفع والمجاطح وابن العميد والقاضي الفاضل وغيرهم ، وعدت الكتابة فناً راقياً تكتب فيه الرسائل والكتب .

وفي العصور اللاحقة اكتسب لفظ (كاتب) ، دلالة مُستحدثة ، فأطلق على الوزير وعلى من يتبوأ منصباً رفيعاً في الدولة فيقال (كاتب الدولة) .

وفي العصر الحاضر بقيت لكلمة (كاتب) دلالتان : أُولَاهما وظيفية يراد بها من يعين في وظائف الدولة لأداء مهمّات كتابية ، والثانية يُراد بها الكاتب بمعنى الأديب الماهر في فنّ الشّر .

ولأحد مثالا آخر هو الجدر (قتل) .

كان هذا الجدر قبل الإسلام ثلاث دلالات ، اثنتان ماديتان والثالثة معوية . والدلالة الأولى هي الأعم وهي إرهاب الروح . والقتال في العصر الجاهلي كان يعني حوض المعارك مع الآخرين يدافع الغزو أو الثأر أو الدّفاع عن النفس أو حماية القبيلة . والفعل (قَاتَلَ) يدلُّ على الاشتراك في الْقِتَالِ ، والفعل (تَقَاتَلَ) كان يدل على التَّبَادُلِ في الْقِتَالِ ، وأمثلة هذه الدلّالات أكثر من أن تحصي في الشعر الجاهلي .

والدلالة الثانية للفعل (قَتَلَ) هي المَرْحُ ، وهي دلالة استعارية مستمدة من المعنى الأصلي ، فكلتاها تدلّان على إقحام شيء في شيء ، وفي الغالب كان هذا الفعل يستعمل في مزج الخمر بالماء . قال حسان بن ثابت :

إِنَّ الَّتِي عَاطَيْتَنِي فَرَدَدْتُهَا قَتَلْتُ قَتَلْتُ فَهَاتِيهَا لَمْ تُقْتَلِ (15)

والدلالة المعنوية هي أَنْزَلَ الْحَبَّ فِي النَّفْسِ وَالْخَضُوعَ لِلْمَحْبُوبِ ، وهي كذلك مستوحاة من المعنى الأصلي ، ومنه اشتق اسم المفعول (مُقْتَلٌ) أي قتله العشق ، قال امرؤ القيس :

وَمَا ذَرَفَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا لِتَضْرِبِي بِسَهْمَيْكَ فِي أَغْشَارِ قَلْبٍ مُقْتَلٍ (16)

فلما جاء الإسلام تطوّرت دلالة الفعل (قَاتَلَ) والمصدر (الْقِتَالُ) فاكْتَسَبَا دلالة دينية ، فأصبح يدل على القتال في سبيل العقيدة الدينية ، وآيات القتال كثيرة جدًا في القرآن منها قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ ، فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ﴾ (النساء ، 76) .

وتطوّرت دلالة الفعل (قَتَلَ) الحقيقية إلى معنى مجازي هو الإمعان في بحث الأمر والظرف فيه ، فيقال : قَتَلَ الْمَوْضُوعَ بَحْثًا .

نما تقدم نرى أن فصية التعريف الدلالية من أهم القصايا التي تعرض لمن يتصدى لوضع معجم تاريخي للغة العربية ، ومعالجتها تتطلب جمع كل ما وردت فيه الكلمة من النصوص القديمة والحديثة وكذلك التعبيرات ، والتراكيب الحقيقية والمجازية ، ثم إدخال هذه المواد في الحواسب ، ثم وضعها بين يدي باحثين كفأة يفرغون لرصد الدلالات المختلفة لكل مادة لغوية من خلال السياق والتعريفات اللغوية . وقد يحتاج الأمر إلى مقارنات مع اللغات السامية الأخرى ، وإن دراسات صوتية وفيلولوجية للحروف العربية والجنود اللغوية وطرق تأليف الكلمات واشتقاقاتها .

(15) ديوان حسان بن ثابت، تحقيق ولید عرفات ، 75/1 .

(16) شرح المعلقات السبع للزوزني ، تحقيق محمد علي حمد الله ، ص 92 .

وليس بين أيدينا دراسات تسعقنا في تحقيق هذا الرصيد اللغوي الهائل إلا مؤلفات قليلة من أهمها : كتابا (الصاحبي) و(المقاييس) لابن فارس (ت 395 هـ) ، وكتاب (الخصائص) لابن جني (ت 392 هـ) ، وكتاب (أسباب حدوث الحروف) لابن سينا (ت 428 هـ) ، وكتاب (الألفاظ) لابن المرزبان (ت 330 هـ) ، والمزهر للسيوطي (ت 911 هـ) .

وهذا البحث لا يعدو أن يكون تمهيداً لدراسة مفصلة وافية في موضوع (الدلالات اللغوية) أرجو أن يتاح لي إعدادها في المقبل من الأيام .

### إحسان النص

عضو مجمع اللغة العربية بدمشق

# كتاب المقاييس لابن فارس مصدراً للتعريف في المعجم العربي التاريخي

الحبيب النصاروي

## 1 - المقدمة :

إنّ النظر في مسألة الجمع في المعجم العربي بركنّه المصادر والمستويات اللغوية يطلّعون على أن العمل المعجمي العربيّ كان في الأساس تثبيتاً للفصاحة ومقاييسها . فإن حرص المشتغلين بالعربية يؤدي إلى بلورة كيان لغوي مستقرّ لا يتغير إلا بمقدار ما يسعف حاجة المتكلمين ولا يتعارض مع الأصل الفصيح .

هكذا كان "كتاب العين" للخليل بن أحمد ، أوّل معجم عربي متكامل ، فقد قامت لغة البدو الأفحاح فيه حدّاً منيعاً صارماً ؛ وهكذا كانت المعاجم اللاحقة لـ "كتاب العين" أيضاً . فقد كانت ملتزمة بتثبيت الحدود الاحتجاجية ، تأخذ مادتها من وثقه الرواة وتحمل المولدات الجديدة ولا تهتم بالتأريخ لمراحل تطور الاستعمال . وما تؤاخذ عليه هذه المعاجم أنّها لم تتابع العمل الاستقرائي الهامّ الذي كان مصدراً للجمع في "كتاب العين" ، وذلك بسبب اعتماد اللاحق منها على السابق خضوعاً للحدّ المعياريّ في عملها . فلم تسجّل الجديد ولم تربط الاستحداث اللغويّة بمراحل الزمنية .

لكن ما شهدته القرن الرابع الهجري من نمو كبير في حركة التأليف المعجمي (١) أظهر وعيا لدى المعجميين بوجوب الفصل بين عصرين من تاريخ العربية : عصر الاحتجاج وعصر ما بعد الاحتجاج ، رغم أن التطور اللغوي الحادث بعد عصر الاحتجاج كان يعد أمرا مناقضا للسلامة اللغوية التي اتبني عليها بحمل التصنيف المعجمي العربي .

وقد كان الوعي بالتطور بارزا بالخصوص في طريقة تخريج التحديد في تضاعيف التعريفات المتنوعة ، واعتماد مقاييس لتصنيف الألفاظ إلى فصيح ومولد وأعجمي وعامي وضعيف ومهجور ... ذلك أن استعراض أي نص معجمي يطلعنا على أن كثيرا من الألفاظ قد تعيرت دلالاتها مع مرور الزمن ، بل إن بعضها لم يعد مستعملا أصلا . وقد يضطر المعجمي إلى سرد قائمة طويلة أحيانا لدلالات تحكي مراحل ثقافية واجتماعية لبيئة المتكلمين .

فالحقيقة إذن أن المعاجم العربية لم تستطع - في سبيل الوفاء للفصاحة - أن تمل تماما حقيقة التطور ، بل عكست الوعي به بطرق مختلفة . فتراكم الدلالات في المعجم يزودنا بتصور ما لحركة التطور وقوانينه في المعجم العربي ، وهو ما يساعد في نظرنا على وضع تصور للمعجم التاريخي العربي ، إذا ما أحسنّا إعادة القراءة والتنظيم وبناء التصور من جديد .

وهكذا يبدو البحث في التطور الدلالي في المعجم العربي ممكنا ، والتحولات التي تظهر في مستوى الشكل (الدال) والمحتوى (المدلول) تبرز في مستوى الشروح ، رغم أن المعجم العربي لا يوفيقها حقها في التسلسل والتأريخ ، وهما شرطان أساسيان لاستكمال الوظيفة الدلالية في حيز الاستعمال .

فالمعاجم تقدم عادة - في تعريفها - مجموعة تطول أو تقصر من الدلالات السياقية والاصطلاحية دون تمييز ، وهنا نلاحظ كثرة الدلالات ، وعدم ترويضها تاريخيا أو في مستوى التفريق بين الحقيقة والمجاز .

(١) من أهم معاجم هذا القرن : جمهرة اللغة لابن دريد (ت . 321 هـ) ، والبراع لأبي علي القلي (ت . 356 هـ) ، وتهذيب اللغة للأزهري (ت . 370 هـ) ، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (ت . 393 هـ) ، ثم المعجم والمقاييس لابن فارس (ت . 395 هـ) .

لذا يبدو أن تتبّع هذه المؤلفات يمكن الباحث من الحصول على قدر مهم من الإشارات والدلائل تساعد على بلورة تصور واضح لقضية التطور ومظاهرها .

لهذه الأسباب رأينا أننا بحاجة إلى قراءة مفصلة لمناهج هذه المعاجم في تعريف المواد تفصيلاً في كل أصل من الأصول المعجمية . إذ يبدو أن ثمة دلائل يمكن أن تطلّعنا على الوجهات التي كانت تسلكها دلالات الألفاظ - من خلال التعريف - وتفرّع هذه الدلالات بعضها عن بعض بالاعتماد على الحقيقة والمجاز خاصة .

ونحن نزعم أن كتاب المقاييس لابن فارس يعد نموذجاً لهذا العمل . ولعله أقرب نص معجمي لمنهج المعجم التاريخي . فقد أقامه صاحبه على أسس مبتكرة في مستوى الشكل ، رغم أنه يعالج المادة اللغوية التي جمعها السابقون له . فقد وفق إلى الابتكار في ما يتيح له الاجتهاد في المنهج . ونحن نعرف أن هذا الكتاب ألفه في أخريات حياته التي تنتهي في سنة 395 هـ ، أي في أواخر هذا القرن الذي قلنا عنه إنه قرن مميز في التأليف المعجمي ، أصبح فيه اللغويون يبحثون عن الطرافة في الشكل لمحضهم عن تغيير المادة .

## 2 - نظرية ابن فارس الدلالية :

تتمحور نظرية ابن فارس في "المقاييس" حول فكرتين أساسيتين هما :

- 1- المقاييس : لمعالجة الأبنية الثنائية المضاعفة والثلاثية قصد تحليل بنيتها الدلالية ؛
- 2- النحت : لمعالجة الأبنية الرباعية والخماسية لتحليل بنيتها الصرفية والدلالية .

أما منهجه فقائم على :

- (1)- الانطلاق من نظرية المقاييس وبناء تصوره للدلالة على ثنائية :

أ - الأصل ؛

ب - الفرع .

- (2)- الاهتمام بالنساء الصري في علاقته بالمحتوى الدلالي ؛

- (3)- تأصيل المعنى : المزج بين الدلالة العامة : دلالة الجذر ، دلالة الأصوات ..

والاستعمال ؛

- (4)- توثيق الاستعمال : بنسبته إلى أقدم مصدر فصيح ؛

- (5) تفريع المعنى : النسبة إلى نصوص متأخرة ، أو إلى الاستعمال العام ؛
- (6) التمييز بين الحقيقة والحجاز وبين الاستعمال العادي والاستعمال المخصوص ؛
- (7) - محاولة تفسير عوامل التفريع الدلالي (لغويا ، اجتماعيا ، جغرافيا) ؛
- (8) - تحريّ شواهد الثقل الدلالي بين المجالات الاستعمالية : شعر ، قرآن أمثال ، نصوص ، استعمال عاديّ .. (ذكر أول من استعمله ، ذكر من أورده من اللغويين ، ذكر تحوّل إلى استعمال عام) ؛

فكيف انعكس هذا التصوّر المنهجيّ في مستوى النصّ المعجميّ ؟

كان ابن فارس من المعنيين بمسألة الابتكار ، فسعى إلى أن يكشف الستار عن الدلالة الأصلية المشتركة في جميع صيغ المادة وسمى هذه الدلالة أصولا ومقاييس قائلا : "إنّ لغة العرب مقاييسٌ صحيحةٌ وأصولا تنفرّع عنها فروعٌ .." (٢) وإنّ كُنّا لا نعرف على وجه الدقّة وجهة اختياره للدلالة الأصلية ، وما هي مبرراته العلمية في أن يختار لمادة ما أصلا دلاليا ما . ونحن نعرف أنّ من اللغويين العرب من قال قبله بالصلة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله ، فعندما تعجز قواعدهم عن تفسير معاني بعض المفردات يلجؤون إلى البحث في دلالات الأصوات المجردة وتأويل معانيها .. وليسيوبه في القرن الثاني الهجري (٣) ولابن جني في القرن الرابع الهجري إشارات (٤) قد تبلغ حدّ النظرية عند ابن جني خاصة . وقد ربط ابن جني التحليل الدلالي (معاني الأصوات ، الاشتقاق الكبير : [علم، عمل، ملع، مغل، ملع، لقم] ..، والاشتقاق الأكم : [هز - أز ، وعسف - أسف] ..) بالتحليل الصرفي القائم على التعليل الدلالي للنظام الصيغي العربي كصيغ : [فُعَال ، فِعَالَة ، فَعْلَان ..] .

لكن من اللغويين من رأى أن الدلالة الأصلية تتجاوز العصر الجاهليّ وآتة لا مناص من البحث في التأصيل السامي للعربية أولا . وربما كانت بوادر هذا الوعي عند الزمخشري في "أساس البلاغة" ، ثم في العصر الحديث مع جرجي زيدان في كتابه "العلسفة اللغوية

(2) ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، 3/1 .

(3) انظر سيبويه : الكتاب ، 28 - 12/4 .

(4) ابن جني . الخصالص ، 133/2 ، 139 ، 145/2 - 168 ، وينظر أيضا إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ،

صص 62 - 68 .

والألفاظ العربية". لكن تلك قضية أخرى لأننا مع ابن فارس سنبقى داخل حدود العربية المعلومة كما وصلتنا في العصر الجاهلي.

والمقصود بالمقاييس عند ابن فارس : ما يُعرف بالاشتقاق الكبير الذي يُرجع مفردات كل مادة إلى معنى أو معانٍ تشترك فيها هذه المفردات . ويفسر هذا المصطلح قوله أيضا في الصاحي : "أجمع أهل اللغة إلا مَنْ شذَّ منهم أن للغة العرب قياساً وأن العرب تشتقُّ بعض الكلام من بعض وأن اسم الجن مشتقٌّ من الاجتنان .." (٥)، والطريف في هذا أنه لا يقتصر على تحديد الدلالة الأصلية وما يتفرع عنها من استعمالات بل إنه يكرس الاشتقاق باعتباره مقدرةً كامنة في العربية يمكن للمتكلمين استخدامها في الحالات الاشتقاقية المختلفة . فالاشتقاق إذن أداةٌ تطويرية دائمة للعربية ، وهذه الأداة تقتضي منا أن نحس فهم حركتها في العربية لأن لها دوراً في ظهور تلك الطبقات من الدلالات المتعددة التي لا تنفصل ولا تحجب الواحدة منها غيرها عن الأصل الأول . ولشيت هذا الرأي والبرهنة عليه ألف ابن فارس المقاييس وقسم مواد اللغة فيه إلى كتب تبدأ بكتاب الهمزة وتنتهي بكتاب الياء ، ثم قسم كل كتاب إلى ثلاثة أبواب : أ - الثنائي المصاعف والمطابق ، ب - الثلاثي الأصول من المواد ، ج - ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أصلية .

ومع أن ابن فارس قد حدَّق فهم أسرار اللغة وتطلَّع إلى إدراك كنه أصولها إدراكاً بلغ حدَّ ردِّ جميع مفردات العربية الصحيحة إلى أصول دلالية مشتركة ، فقد ظلَّ في جميع ذلك شديد التواضع ، لم يمنعه انفراده بهذا التأليف (٦) من الاعتراف بقضل من سبقه من اللغويين وخاصة الذين اعتمدتهم مصادر أصولاً في جمع مادة معجمه ، فقد عرَّض لتلك المصادر بقوله : "وبناء الأمر على سائر ما ذكرناه على كتب مشتهرة عالية تحوي أكثر اللغة . فأعلاها وأشرفها "كتاب العين" .. ومنها كتابا أبي عبيد في "غريب الحديث" ، و"مصنف العرب" .. ، ومنها "كتاب المنطق" .. لابن السكيت ، ومنها كتاب أبي بكر

(5) الصاحبي ، ص 57 .

(6) جاء في مقدمته للمقاييس (3/1) : "إن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تنفرد بها فروع . وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا ، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقاييس من تلك المقاييس ولا أصل من الأصول . والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل وله خطر عظيم" .



بن دريد المسمى بـ "الجمهرة"... فهذه الكتب الخمسة مُعْتَمَدُنَا في ما استبطناه من مقاييس اللغة" (7). ويمكن أن يكون ابن دريد هو من أوحى إليه بتصور هذا المبحث ، وهو الذي سعى في كتاب "الاشتقاق" إلى أن يردّ أسماء قبائل العرب وما يتصل بها من أفخاذ وبطون وسادات وفرسان وحكام .. إلى أصول لغوية . لكنه كما يقول في مقدمة "الاشتقاق" ، لم يتمدّد ذلك إلى "اشتقاق أسماء صنوف الناميين من نبات الأرض تُحْمِها وشجرها وأعشابها ولا إلى الجهاد من صخرها ومَدَرِها وخَزْرها وسَهْلِها ، لأننا إذا رمنا ذلك احتجنا إلى اشتقاق الأصول التي تُشتقُّ منها ، وهذا ما لا غاية له" (8) . فهل كان عمل ابن فارس محاولة للنهوض بما عجز عنه ابن دريد وهو طرد باب الاشتقاق في ما صح من كلام العرب ؟

وقد كان هذا التساؤل من دوافعنا إلى البحث في نماذج من كتاب المقاييس لتحليل نظرية ابن فارس في التعريف القائمة على مبدأي تأصيل الدلالة ثم تفريعها . فما هي أسس هذا الكتاب النظرية والمنهجية ؟ وهل يمكن اتخاذه مصدراً للمعجم التاريخي ؟

إنّ ما يمتاز به ابن فارس على غيره من مؤلفي القواميس القدامى هو ترك التقليد واختيار التحديد (9) الذي احتزله كما قلنا في مقولتي التحت وتأصيل الدلالة في محاولة تأدّرة لوضع تصور معنق لبنية الدلالة في المعجم العربي انطلاقاً من مقاييس اشتقاقية عدّها الأساس في أسّاس المعجم .

ذلك أننا مهما التزمنا بمقاييس الفصاحة وأعلقنا الرصيد وتحكمتنا في حق المتكلم في الاستخدام اللغوي ، لا نستطيع إنكار التطور بنوعيه الشكلي بظهور المشتقات القياسية الجديدة ، والدلالي باستخدام الدوال في مجالات حادثة ، لتعبر عن مدلولات جديدة . فالمسألة عند الرجل هي في البحث عن تصور معجمي يستوعب لغة العرب ولكن مع فهم آليات ظهور المفردة وأسباب تنوع إشعاعاتها الدلالية .

(7) المقاييس ، 3/1 - 5 .

(8) ابن دريد : مقدمة كتاب الاشتقاق ، ص 3 .

(9) قال فيه محقق المقاييس عبد السلام محمد هارون ( المقدمة ، 45/1 ) : "لما نظرت فيه ألفيتني أملم مجد لا ينبغي أن يضاح .. فإن كتبتنا هذا قد في يله .. ولا إخلال لغة في العالم ظفرت بعمل هذا الضرب من التلّيف" .

إن المهم إذن هو أن ابن فارس قد تنبّه إلى مسألة خطيرة في المعجمية العربية وليس القاموسية فحسب ، تتمثل في وضع تصوّر يضمن الاستيعاب عبر تصور منهجي لآليات العربية .

ولا يعني بما ذكرنا أن ابن فارس من دعاة التطور المعجمي بالمفهوم الحديث، ولكنه كان مؤمنا على الأقل بأن العربية تنمو بالقياس الشكلي أو الصرفي الاشتقاقي خاصة (لأنه يضع أمام بعض المواد غير المتطورة قوله : "أصل واحد لا اشتقاق له" <sup>(10)</sup> ) ؛ والقياس الدلالي بالجواز والاستعارة وحتى الاستعمالات الخاصة . حتى وإن كان ينكره على نفسه ، فهو القائل : " إن لغة العرب قياسا . وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض ... وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه . لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها . ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن" <sup>(11)</sup> . فالقضية عند ابن فارس إذن ليست في مبدأ التطور اللغوي وإنما في خطورة تطبيقه على العربية لغة القرآن .

كما يمتاز ابن فارس بحرصه على ترتيب الدلالات منطقيا مما اعتبره أصلا ولكنه عندما يتدرج في استعراض الدلالات الفرعية يقرأها في الغالب بنص أو ينسبها إلى الاستعمال عامة بقوله : (يقال) . وهو يميز مهم بين الدلالة المعجمية الأصلية الفصيحة وما آل إليه الاستعمال الذي استخدم القياس والتقول الدلالية وفق الحاجة ووفق القواعد الصرفية والدلالية . لذلك تلبو مجموعة الدلالات الفرعية تناغما بين الصرف الاشتقاقي والاستعمال الدلالي الخاص .

وإذا كنا ربطنا تَمْظُهُرات الدلالة الجديدة بالقياس الصرفي ، فلا ينبغي لنا أن نهمّل ما يعنينا عناية أكبر في مستوى تأريخ المعجم وهو التركيب . وقد اهتم ابن فارس بربط أغلب الدلالات الجديدة باستعمال يتراوح بين فكرة الاستعمال العام الذي بدا له أنه ليس في حاجة إلى أن يسببه إلى متكلم معين ، وفكرة الاستعمال الخاص التي يتحدد فيها

(10) انظر في المقاييس مادة (أنت) مثلا (7/1) . فقد جاء فيها : " قال ابن دريد : أنه يؤثّه إذا غلبه بالكلام أو بكته بالحجة . لم يأت في كلام العرب غير هذا . وأحسب الهمزة منقلبة عن عين" .

(11) ابن فارس : الصحابي ، ص 57 .

الاستعمال بنوع مخصوص من المتكلمين ، أو بيئة معينة أو بظرف اجتماعي معين . وعلى هذا يمكن أن نقول إن ابن فارس أسعفنا إلى حد ما بجوانب مفيدة في المعجم التاريخي . فقد أشار في نسبة كبيرة من الدلالات إلى مصدرها دون ذكر تواريخ ، من ذلك المصادر التالية : القرآن ، والحديث ، والشعراء ، والقبائل ، أو جماعات بعينها .. إضافة إلى نصيب كبير يكتفي فيه بالإشارة إلى عبارة "نقول" أو "يقال" وذلك لشدة انتشار الظاهرة في الاستعمال العام .

ويمكن أن نتبين ذلك بوضوح من خلال هذا النموذج التمثيلي : ففي تعريف (أب) مثلا (12) اعتمد القرآن "دلالة أصلية" ، وهذا طبعاً له أسبابه ، فنحن نعرف أن القرآن جاء بعدد من الكلمات لم تكن العرب تعرفها من قبل . وهو في ذلك لا يدعم تأييد اللغويين ، فاستشهد بما علق به أبو زيد الأنصاري على هذه الكلمة (أب) بقوله : "لم أسمع للأب ذكراً إلا في القرآن" . واستناداً إلى ذلك فسرهما الخليل وأبو زيد بالمرعى . وهي الدلالة التي وردت بها حسب ما فهم من التركيب (أي الآية القرآنية) . ثم يذكر قول أبي إسحاق الزجاج : "الأب : جميع الكل الذي تعتلفه الماشية . كذا روي عن ابن عباس" . ثم يدعم ابن فارس آراء هؤلاء اللغويين بشاهدين من الشعر أحدهما لشاعر مجهول نقله عن ابن دريد ، والثاني لأبي ذؤاد الإبادي ، لتكريس هذه الدلالة التي عندها أصلاً أول .

أما الأصل الثاني : فيستند فيه إلى الخليل وابن دريد . وهو : "الأب مصدر أب فلان إلى سيفه : إذا رده إليه ليستله" . ثم تتوالى الدلالات الفرعية المرتبطة بتطور الاستعمال . لكن دون أن يشير ابن فارس إلى فكرة التطور ، فإنه يعدّد تنوعها دون تدخل اللهم إلا ذكر الشاهد ، لكنا نحده أحياناً منشغلاً بالبحث عن مبرر لذلك التنوع بتفسيرات دلالية مجازية :

فالأب في قول ابن دريد : النزاع إلى الوطن ،

والأب عند الخليل وابن دريد : التهيب للسم ،

(12) المقفليس ، 6/1 - 7 .

وعند الخليل وحده : أبٌ هذا الشيءُ : إذا تهيأ واستقامت طريقته ، إِبَابَةٌ وَأَبَابَةٌ .  
(وفد استشهد الخليل في هذه الدلالة بالأعشى) . لكنَّ ابن فارس يضيف إلى ذلك شاهدين آخرين : الأوَّل شعريُّ لهشام بن عقبة أخي ذي الرِّمة ؛ والثَّاني نثريُّ من كلام العرب المأثور مستوحى من البيئة الجاهلية ، فالعربُ تعرف أنَّ الطَّيَّاءَ لا تَرِدُ ولا يُعرفُ لها وَرْدٌ . فقالوا : "إِنَّ وَجَدْتُ فلا عَابَ وَإِنْ عَدِمْتُ فلا أَبَابَ" (لا أَبَابَ : لا استعدادَ ولا طلبَ للماء إذا لم تجده) .

والأبُ : القصد ، وهنا يستشهد ابن فارس بما يسر من الأقوال عند العرب فيقال : "أَيِّتُ أَبُهُ ، وَأَمَتُ أُمُّهُ ، وَحَمَمْتُ حَمَّةً ، وَحَرَدْتُ حَرْدَةً ، وَصَمَدْتُ صَمَدَةً : فهي جميعاً بمعنى واحد" .

إنَّ قابليَّةَ الموادِّ التي عاجلها للتأصيل والتفريع ويُسَرُّ الوصول إلى شواهدهما التقلية تُعدُّ من العوامل الرئيسية في تحريره الأصول العربية الصحيحة ، إذ لا يمكن أن تُستنبط أصولٌ إلا من الموادِّ العربية الصحيحة الكثيرة الصيغ المشتقة ، لذلك لم يبحث في تأصيل أربعة أنواع من الموادِّ هي :

- (1) الموادِّ المقترضة أو المعرَّبة : فقد جاء في مادة "جَصَّ" مثلاً قوله (13) : "الجحيم والصاد لا يصلح أن يكون كلاماً صحيحاً . فأما الجِصُّ فمعرَّبٌ ، والعرب تسميه القَصَّة . وجَصَصَ الجُرُؤُ : وذلك فتحه عينه ، والإجاصُ . وفي كل ذلك نظر" ؛
- (2) المقلوبة : ففي مادة "جَحَسَ" (14) : "الجحاس : قالوا السَّيْن بدل الشَّيْن . قال ابن دُرَيْد : جَحَسَ جلدُهُ : مثل جَحِشَ إذا كُدِحَ" ، وفي مادة (جعس) : "أصل واحد يدلُّ على خُساسة وخَقارة ولُؤْم" (15) ، وفي (جَعَشَ) : "قيل ما قبله" ؛
- (3) الدَّالَّة على الأصوات : ففي مادة (جَهَّ) قال (16) : "الجحيم والهاء ليس أصلاً لأنَّه صوتٌ" ؛

(13) نفسه ، 415/1 .

(14) نفسه ، 426/1 .

(15) نفسه ، 463/1 .

(16) نفسه ، 422/1 .

(4) المنحوتة : فالمواد التي جاءت على أكثر من ثلاثة أحرف استند في معالجتها إلى نظريته الثانية في هذا الكتاب وهي نظرية التّحت ، يظهر ذلك في قوله : "فمنه ما نُحِتَ من كلمتين صحيحتي المعنى مُطَرَّدُني القياس . ومنه ما أصله كلمة واحدة وقد ألحق بالرباعي والخماسي زيادة تدخله . ومنه ما يوضع كلها وضعا " (17) . ففي مادة (جُذُمور) (18) قال : "وذلك من كلمتين : إحداهما الجُذُم وهو الأصل ، والأخرى الجِذَر وهو الأصل ، وقد مرّ تفسيرُهما . وهذه الكلمة من أدلّ الدليل على صحّة مذهبنا في هذا الباب" .

### 3- نماذج للتمثيل :

وفي ما يلي نورد هذه اللوحة لتبسيط منهجه في التفريع الدلالي ودرجة اطمئنانه للمشاهد النقلية وعلاقة ذلك بالبنية الصرفية ؛ وقد رأينا : أن ندرس أربع مواد بالاعتماد على الدلالة الأصلية والدلالات الفرعية والشواهد . وهذه المواد هي :

أرض (19) : 7 دلالات ، و4 أبنية صرفية .

دين (20) : 12 دلالة ، و8 أبنية صرفية .

أنف (21) : 18 دلالة ، و11 بنية صرفية .

نكن (22) : دلاتان ، وبنيتان صرفيتان .

#### لوحة التفريع الدلالي

المادة	الدلالة الأصلية	الشاهد	الدلالة الفرعية	الشاهد
1- أرض	ثلاثة أصول : 1- أصل لا ينقسم : - الأرض : الزُكْمَة ، والمأروض : للزكوم ،	شعر : الهنلي ،	1- أريضة : أرضٌ لينة طيبة 2 - أريص : للخمر : رجل خليق له ،	شعر : امرؤ القيس الاستعمال

(17) نفسه ، 505/1 .

(18) نفسه ، 506/1 .

(19) نفسه ، 79/1 - 81 .

(20) نفسه ، 319/2 - 320 .

(21) نفسه ، 146/1 - 148 .

(22) نفسه ، 384/1 .

2- أصل لا ينقسم : - الأرض : الرعدة ، 3- أصل يتفرع : كل شيء يسفل ويقابل السماء : أ- أعلى الفرس : سماؤه وقوائمه : أرضه ، ب- الأرض التي نحن عليها ،	شعر : ذو الرمة شعر : طفيل الغنوي قرآن ،	3 - تَأْرَضُ : النبت : إذا أمكن أن يجزّ ، 4 - أَرْضُ : الجدي إذا أمكنه أن يتأَرْض النبت ، 5 - الإِراضُ : بساط ضخم من وبر أو صوف ، 6 - ابن أَرْض : الرجل الغريب ، 7 - تَأْرَضَ : فلان إذا لزِم الأرض ،	الاستعمال الاستعمال الاستعمال شعر : شاعر من بني سعد : شعر : مجهول
2- أصل واحد : جنس من الانقياد والذلّ ، دين	شعر : مجهول	1- الدين : الطاعة ، ودان : انتقاد وقوم دين : مطيعون ، 2 المدينة : كأنها مفعلة ، تقام فيها طاعة ذوي الأمر ، 3 - المدينة الأمة ، والمدّين : العبد = كأنهما أدّلهما العمل ، 4 دين القلب : إذا أدلّ ، 5 الدين : العادة 6 - الدين : الحكم والحساب والجزاء	شعر : مجهول شعر : الأحطل شعر : مجهول شعر : امرؤ القيس قرآن أبو ريد

<p>شعر : رؤية بن العجاج شعر: أبو دؤيب اهليل مثل شعر أبو مقل + الأصمعي استعمال قرآن حديث شريف</p>	<p>7 دين الرجل : إذا حمل عليه ما يكره 8 الدَّيْن : دابته عاملته دينا 9 دنت وادنت : إذا أخذت بدين، 10 أدنت : أقرضت وأعطيت دينا، 11 الدَّيْن : من قياس الباب المطرد لأن فيه كل الدُّل ، والدَّل ، 12 الدَّيْن بالكسر : الحال والأمر المعهود،</p>	<p>مثل شعر : الأعشى</p>	
<p>الاستعمال الاستعمال الاستعمال مثل شعر: الحطية مثل + شعر</p>	<p>1- استأنفت كذا : رجعت إلى أوله، 2 اتَّئَفْتُ اتئافا ومؤنَّفُ الأمر : كأنه ابتناؤه ، 1- مأنوف : يعير يساق بأنفه ، ويقال أيضا : أنْفٌ، وأنْفٌ ، 2- أنافي : رجل عظيم الأنف، 3- أنفت الرجل : ضربت أنفه</p>	<p>أصلان : أ- أخذ الشيء من أوله، ب - أنْفُ كل دي أنْف،</p>	<p>3- أنف</p>

شعر	4 - أنوفٌ : امرأة طيبة ريح الأنف،			
شعر يعقوب الاستعمال	5 - أنفٌ من كذا : من الأنفِ كذلك : وهو المتكبر (ورم أنفه) ،			
الاستعمال	6 - بنو أنف الناقة: قوم،			
شعر : امرؤ القيس	7 - أنفي: أي عزّي ومفخري ،			
	8 - أنفُ اللحية طرفها،			
	9 - أنفٌ كل شيء أوله،			
ابن الأعرابي	10 - أنفُ الجيل أوله وما بدا لك مه ،			
مثل	11 - أنفُ البرد : أشلته ،			
شعر :	12 - أنف الأرض : ما استقبل من الأرض من الجلد والضواحي ،			
الأصمعي	13 - مَنَاف : رجل يسير في أنف النهار،			
	14 - أنفٌ : أول ما يخرج من الخمرة ،			
	15 - أنف : حارية مؤتفة الشباب،			
	16 - أنفتُ السراج : إذا أحللت طرفه وسويته،			
	17 - أنف : قدّ وسوي			
	18 - مؤنّف : سنان			



			محدد، التأليف : في المرقوب : التحديد، ويستحب ذلك في الفرس	
4 - نكن	كلمة واحدة : مجتمع الشيء ، نكن الطريق : معظمه وواضحه ، النكنة : المررب والجماعة،			

ونبتين مما تقدم أن من أهداف ابن فارس الرئيسية في المقاييس تأصيل المعاني ، وهي إحدى الوظائف الرئيسية في المعجمية التاريخية الحديثة (23) . ففي اللسانيات الحديثة يحتل مفهوم "التأصيل" فرعاً من فروع اللسانيات موضوعه دراسة نشأة الكلمات في مستوى تاريخي وفي مستوى العلاقات بين الصيغ الأصلية والصيغ الفرعية المتولدة شكلياً أو دلاليّاً عنها . فالتأصيل حينئذ ركن من الأركان التي يقوم عليها المعجم التاريخي، ومنهج يعتمد مبدأ المقارنة بين الصيغ والدلالات للتمييز بين الأصول والفروع، وجهد تاريخي حضاري يستعين بدراسة المجتمع والمؤسسات والعلوم المختلفة ومقارنة الألسن.. كل ذلك لمعرفة أصول الكلمات وأنسابها.. وقد انتهى هذا العلم إلى توظيف العوامل الخارجية أي التاريخية ، والعوامل الداخلية أي دراسة الصيغ بتحديد مكانة الكلمة وعلاقتها في النظام اللساني (24) .

وإذن فإن التأريخ - في المعجم التاريخي - يقتضي (25) :

(23) ينظر حول دور التأصيل - أو التأثيل كما يصطلح عليه بعض المحدثين - الطيب البكوش : بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم العربي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، 5. 6 (1989 - 1990) ، (ص 387 - 407) ، ص 390 - 395 ؛ وقد اعتمدنا في هذه الفقرة حول صلة المعجم التاريخي بالتأصيل على البحث المذكور .

(24) المرجع نفسه ، ص 391.

(25) المرجع نفسه ، ص 393.

- تحديد الدلالة الأولى للكلمة، ولكن بسبب صعوبة هذا المسلك كثيراً ما يقتصر جهد الباحثين على مقارنة دلالية بين الدلالة السابقة والدلالة اللاحقة ؛  
 - تحديد صيغة التغير الدلالي . وقد جعلت نظريات التطور اللسانية هذا التغير قائم على تغير علاقات التقابل خاصة ، رمانيا وآنيا : فإن التغير الرمائي يحدث بين دلالة سابقة ودلالة لاحقة، ولتغير الآبي يحدث في صلب النظام سبب وجود عدة دلالات ؛  
 - عدم الاكتفاء بتسجيل ظهور دلالة ما، بل ينبغي تسجيل استقرارها إلى جانب دلالة جديدة لاحقة لأهمية الترابط بين الدلالات . فإن الدلالة الجديدة كثيراً ما تستمد قيمتها من الدلالة القديمة .

وهكذا فعمية التأصيل إما أن تكون تاريخية تعتمد عناصر خارجية تحلل بمقتضاها قضايا تأصيل الكلمة وتطورها الشكلي والدلالي ؛ وإما أن تكون آنية تعتمد على عناصر النظام نفسها المكونة لبنية اللغة نفسها (26) .

والتحليلان ضروريان لأنهما يتكاملان ، فلا التاريخ وحده قادر على تفسير نشأة كلمة أو تفسير عوامل تطور دلالتها، ولا النظام وحده قادر على ذلك ، ولكن يمكن أن يتحقق ذلك في تلاقبهما . أي إن المهج التاريخي لا ينبغي أن يكون تاريخاً محضاً بل ملتقى لتأثيرات الزمن في النظام ، أي تكامل الآنية والزمانية على صعيد مبدأ التقابل بين العناصر السامية (27) .

واعتباراً لما تقدم يمكن أن نعتبر المقاييس لابن فارس مصدراً مهماً من مصادر المعجم التاريخي للغة العربية ، لما قام عليه من تأصيل لمعاني الأصول - أو الحقيقية والمعاني الفروع ، وهي المجازية . وقد تبين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة هذه الأهمية فيه فاعتمده اعتماداً يكاد يكون تاماً في تأصيل مدخل المعجم الكبير . من ذلك قوله في تأصيل "أب" : " قال ابن فارس : ساهرة والباء في المضاعف أصلان : أحدهما المرعى ، والآخر : القصد والتسهيؤ " (28) ؛ وقوله في تأصيل "أرض" : " قال ابن فارس : أهرمة والراء والمضاد

(26) المرجع نفسه : ص 393

(27) المرجع نفسه ، ص ص 394-395

(28) مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المعجم الكبير ، القاهرة ، 1970 2006 (صدر منه 7 أجزاء) ، 1 19

ثلاثة أصول ، أصل يتفرّع وتكثر مسائله ، وأصلان لا يتفاسان ، بل كل واحد موضوع حيث وضعته العرب ؛ فأما هذان الأصلان فالأرض الزلّكمة والآخر الرّعدة ؛ وأما الأصل الأول فكل شيء يسفل ويقابل السماء" (29) . وإذا كان المعجم الكبير معجماً لغوياً عاماً لم يؤلف ليكون معجماً تاريخياً واحتيج فيه مع ذلك إلى الاعتماد على ابن فارس في مقاييسه ، فإن حاجة مؤلف المعجم التاريخي للغة العربية - والتأصيل مقصد أساسي من مقاصده - إلى الاعتماد عليه تصبح أوكد .

#### 4 - الخاتمة :

تظهر في عمل ابن فارس سيطرة شكل من أشكال التطور، وهو انتقال الدلالة من الحقيقة إلى المجاز في أغلب المواد . فهو يُغلب الدلالة الطبيعية ثم يذكر نقولها المتأثرة بالظروف الاجتماعية ، دون أن ينكر التعدّد الدلالي ، أو يعتبر ما يطرأ على الاستعمال من تطور بالمجاز لحناً . فعند معالجته لمادة (جَشَّ) مثلاً : يرى أن لها أصلاً واحداً وهو التّكسّر . ودليله على ذلك أنّه : يُقال : "جَشَشْتُ الحَبَّ أَجَشَّهُ . والجَشِيشَةُ : شيء يطبخ من الحَبِّ إذا جُشَّ" (30) . لكن ما يستعرضه بعد ذلك من دلالات هي في الغالب نقول مجازية احتاج إلى تبرير استعمالها بحجج المشاهدة . من ذلك : "ويقولون في صفة الصوت : أَجَشَّ ، وذلك أنه يتكسر في الحلق تكسراً" (31) .. وأما قولهم : "وَجَشَشْتُ البئرَ : إذا كُنْسْتُهَا ، فهو من هذا لأنَّ المُخْرَجَ منها يتكسّر" (32) .

وهذا يدفعنا إلى الملاحظات التالية :

- إن الدلالة الأصلية في نظر ابن فارس هي فيما يبدو تلك الدلالة الحسّية النّابعة من الأصل البدوي . وقد أورد عدداً من الاستعمالات المجازية وحقّ الخاصة ، ونَبّه إليها أحياناً وصرح بأنّها من المجاز أو المستعار أو المشبّه أو المحمول ، وهو غالباً ما يضعها في آخر المادة فلا يورد بعدها إلا الشاذّ عن أصوله . وهذا دليل على أنّه لم يتجاهل ظاهرة

(29) المرجع نفسه ، 1 / 202 .

(30) نفسه ، 414/1 .

(31) نفسه ، 414/1 .

(32) نفسه ، 415/1 .

التطور الدلالي وسعى إلى وضع إشارات تُهدي إلى حركتها . ولا ينقص عمله إلا تحديد توزيع لها .

اشترك عدد من المواد ، المتشابهة في حرفين ، في الدلالة الأصلية : فدلالة القطع مثلا تشترك فيها المواد التالية : [جرع ، جزل ، جزم ، جرح ، جزر..] ، ودلالة تجمع الشيء تشترك فيها المواد التالية : [جسم ، جسا ، جسد ، جسر ..] وهذا توطيف دلالي لمفهوم الاشتقاق الأكبر عنده .

- قيام التطور الدلالي عنده في الغالب على مفهوم التجريد ، وهو من مظاهر تطور المتكلم ورقبه المكري والحضاري ، وهو ضرب من الاقتصاد في المفردات مقابل تكثيف في دلالاتها .

تفصيل التعريف ضمن المستويات التالية :

أ التمييز بين الدلالة الأصلية والدلالات الفرعية ، ولعل من فوائد التأصيل الرجوع إلى دلالات قديمة جدا لم تعد الحاجة إليها قائمة ، لولا مسألة التأصيل هذه ، كمبادئة (أرص) مثلا ؛

ب الاستناد إلى الاشتقاق أو الصّرف المعجمي (تلازم التوليد الشكلي والدلالي) ؛

ح- تفصيل المادة ضمن السياق (شعر ، قرآن ، نثر ..) ؛

د تفصيل المادة تفصيلا أسلوبيا وبلاغيا ، وربطها بالبيئة والعلاقات الاجتماعية والقبلية .

وهو في كل ذلك لا يراكم الدلالة بل يصلها برابط معين من داخل اللغة أو من خارجها .

- سهجه يعين على تصوّر أفضل لقضية التطور الدلالي في تكامل مع الصّرف الاشتقاقي ، وذلك بتثبيت الأصول ثم تمييز فروعها الاشتقاقية من ناحية ، والاستعانة بالظام الصيغي الصرّي من ناحية ثانية ، وهو يدلّ على تنبّه إلى العلاقة بين المردة وصعها ومشتقاتها . والاشتقاق هنا هو العلامة الدالة على فارق ما بين اللغة القديمة واللغة المتطورة . وهذا ما يفسّر لماذا ينطلق عمل ابن فارس من المنابع الأصلية متّجها إلى

ضروب من الاشتقاقات الملائمة لاحتياجات المتكلم . وهو ما يكرس الصلة بين القدم والحادث في المادة ذاتها وفي الصيغة الصرفية .

الحبيب النصراوي

المعهد العالي للغات - تونس

## المراجع

- ابن جني ، أبو الفتح عثمان : الخصائص ، تحقيق محمد علي الجار ، ط 2 ، المكتبة العلمية ، القاهرة ، 1956 ( 3 أجزاء ) .
- ابن خلدون ، أبو بكر : كتاب الاشتقاق ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، 1958 .
- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد : - معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، 1366 هـ ( 5 أجزاء ) .
- الصاحبي ، تحقيق أحمد الصقر ، دار إحياء الكتب العربية ، 1977 .
- أنيس ، إبراهيم : من أسرار اللغة ، ط 7 ، القاهرة ، 1985 .
- البكوش ، الطيب : بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم العربي التاريخي ، مجلة المعجمية ، 5 - 6 ( 1989 - 1990 ) ، ص ص 387 - 407 .
- سيويو ، أبو شر عمرو : الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار سحنون للنشر ، تونس ، 1990 ( 5 أجزاء ) .
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الكبير ، القاهرة ، 1970 - 2006 ( 7 أجزاء ) .

## تطوّر التعريف المعجمي من التحديد السّمي إلى الافتراض تصوّري

منية الحمامي

لقد ظلّت أغلب الدّراسات المشتغلة بالمباحث اللّغويّة العربيّة القديمة والحديثة قاصرة عن إدراك ما يشدّ مختلف جداول هذه المباحث بعضها إلى بعض وما كان يسها وبين غيرها من الجداول المعرفيّة الأخرى من تداخل في الأنساق . لذلك اطّردت عندها دراسة كلّ بحث مفصولا عن النظام الفكري الذي نشأ فيه وانبثق عنه . ولا يخرج البحث المعجمي هو أيضا ، نظيرا وتطبيقا أو بحثا في النظريّة المعجميّة وضبطا للصناعة القاموسيّة ، عن هذا الفصل . ويسعى هذا البحث إلى البرهنة على الصلة الوثيقة التي تربط محثا من مباحث المعجم وهو الحدّ والتعريف ، بالدرس المنطقي في أصوله الأرسطيّة اليونانيّة الأولى . كما يسعى إلى الاستدلال على أن تجاهل هذه الصلة التي كانت بينه وبين المنطق ، والتفاعل الذي كان بين هذه الفروع المعرفيّة قد تسبب في إعاقه الدارسين عن أن يكشفوا الآليات العميقة التي تحكم النشاط التحديدي والتعريف المعجمي والقاموسي ، القائم على تلك الأصول .

وإذا كانت الدراسات التي أنجزت لإثبات الصلة بين النحو والمنطق ، أو بين علم الأصول وعلم المنطق أو بين سائر المجالات المعرفيّة الإسلامية والبحث المنطقي كثيرة، فقليلة هي مثيلاتها التي أنجزت للاستدلال على العلائق المتحدرة الرابطة بين التعريف في المعجم والتعريف المنطقي ، وعلى العلاقة بين الآليات التعريفية والتحديد بالسمات

والمكونات الخاصة وبين تطورات المنطق الصوري وأنساقه المختلفة وصولاً إلى تشكّله في النسق المنطقي الرمزي أو الرياضي وتحوله إلى أنساق أخرى مثل المنطق المتعدد القيم<sup>(1)</sup> ومنطق الجهات<sup>(2)</sup> .

وسيراً على سنن السلف الذين حاولوا أن يمدّوا الجسور بين جداول المعرفة العربية والمبحث المنطقي ، فإننا لا نرى حرجاً في أن نعيد النظر في البحث المعجمي والقاموسي العربي التاريخي لإبراز العلائق الوثيقة بينه وبين المنطق الصوري والتحليلية في التحديد والتعريف، كما أسس له أرسطو ضوابطه بدءاً وكما تطورت هذه الضوابط فيما أصبح يعرف بالشجرة الفرفورية نسبة إلى فورفوريوس (Porphyre) ، وكما انتقلت إلى المجال اللساني والسميائي لتوسم بمصطلح السمات أو المقومات الذاتية، وذلك بهدف إبراز الدور المعرفي لهذه المقومات والسمات والكشف عن الخلفيات الفلسفية والوجودية الأنطولوجية الكامنة وراء اعتماد التحديد بالسمات .

إن كلّ من حاول دراسة التعريف في المعجم أو القاموس، لا مناص له من التعرض لما يدعوه المناطق بالتحديدات والتعريفات في أصولها اليونانية، حتى يتيسر له صنيع المناطق وصنيع المعجميين والقاموسيين . وتبدأ بالنظر في ما يعرف بمحدّ المعنى أو التحديد والتعريف كما تأسس في النسق المنطقي بدءاً .

## 1 - المحدّد والتعريف في النسق المنطقي:

إن البحث في التحديدات والتعريفات ، كما وضع أسسها أرسطو يقضي إلى اكتشاف الدور الذي ضبط هذه الآلية ، إذ التحديد هو الوسيلة الأساسية لإدراك جواهر الأشياء . فالتحديد هو مسلك للحصول الإدراكي والمعرفي لماهيات الأشياء في الكون. وقد ضبط أرسطو مكونات التحديد و منهجه<sup>(3)</sup> ، وصاغ نظريته التعريفية في الألفاظ أو

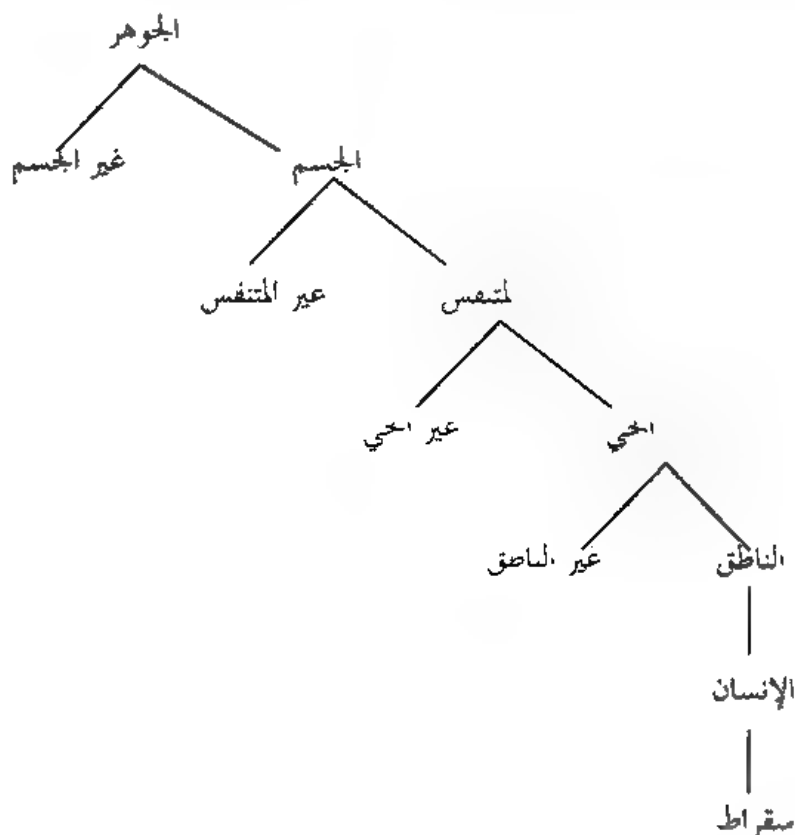
(1) Logique polyvalente

(2) Logique modale

(3) Ibrahim Madkour, 1969 : L'organon d'Aristote dans le monde Arabe Vrin- Paris, pp 70-75

ما بصطبح عليه "بالكليات" أو "المحمولات" (4) التي ذكر منها أربعاً وهي : الجنس والخاصة والفصل والعرض (5).

وقد استكمل فورفوروريوس جهود أرسطو في صوغ النظرية التعريفية فصنف الكليات إلى خمس وهي : الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض . إلا أن فورفوروريوس أدخل تعديلاً على تصنيف أرسطو للمحمولات ، إذ اعتبر الجوهر في الشجرة هو الجنس ، وتحتّه الجسم ، وتحت الجسم الجسم المتنفّس الحي ، وتحت الحي الحي الناطق ، وتحت هذا الإنسان ، وتحت الإنسان سقراط ، كما مثل له بالشكل التالي (6) :



(4) Les prédicables

(5) محمد مفتاح : مجهول البيان ، دار تويقال للنشر ، الدار البيضاء ، ص 12.

(6) المرجع السابق ، ص 12 - 13.



فجذر الشجرة عند فورفوريوس : «هو الجنسُ العام أو جنسُ الأجناس الذي لا يمكن أن يكون نوعاً لشيء آخر ، ويتبعه نوع يصبح بدوره جنساً لأنواع أخرى ، وهكذا إلى أن يوصل إلى نوع الأنواع الذي هو الإنسان فإنه لن يكون جنساً» (7) .

ويمكن أن نجعل تعريفات الكليات كما استقرت في التقليد المنطقي منذ أرسطو وصولاً إلى فورفوريوس في التالي (8) :

● الجنس : وهو الكلّي المقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة ، و يأتي في جواب : ما هو ؟

● النوع : وهو الكلّي المقول على كثيرين في الحقيقة في جواب : ما هو ؟

● الفصل : جزء الماهية الصادق عليها في جواب : أي شيء هو ؟

● الخاصة : ما يخص الماهية ولا يوجد في غيرها (المشيء) .

● العرض العام : الكلّي الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها .

فالجنس والنوع والفصل هي من المقومات الذاتية ، وأما الخاصة والعرض العام ، فهي إما لوازم أو أعراض . وقد سُمي المناطق ما وُصف بالمقومات الذاتية الحادثة ، وسموا ما نعت باللوازم والأعراض الرسم .

## 2 - الآليات التحديدية في البحث اللساني والمعجمي :

إن المشتغل بالبحث المعجمي والقاموسي يلاحظ أن التحديدات باعتماد الشجرة الفورفورية قد عرفت طريقها إلى المناهج اللسانية والدلالية والمعجمية خاصة ، و إن صيغت تحت مصطلحات حديثة كالتحليل المكوّن في المدرسة الأمريكية أو دلالة المكونات (9) ، حيث ترادف المكونات السمات في المدارس الدلالية الأوروبية (10) .

(7) نفسه : ص. 13

(8) نفسه : ص. 17.

(9) Sémantique componentielle

(10) يعرف اللسانيون "السمة" بأنها "وحدة" المعنى الدنيا أو السمة المفيدة للمحتوى الدلالي، والثابت الذي لا يتغير في المعنى يسمّى بالمكون الدلالي، فتكون السمات بذلك كليات جوهرية .

وتقترح بعض النظريات الدلالية صياغة للسّمات الدلالية في شكل شروط تحدد عالم المرجع باعتبارها "قرائن مرجعية" <sup>(11)</sup> ، فتتخذ بعدا ماصدقيا أكثر منه مفهوميا . ولقد اتجه أصحاب هذه النظريات في مستوى الوضع القاموسي إلى "تحدد" الأسماء ، من حيث هي وحدات معجمية ومداخل قاموسية <sup>(12)</sup> ، باعتماد التشجير الذي يعود في أصوله إلى أرسطو .

ويعتبر منوال "كاتز" و"فودور" <sup>(13)</sup> من أهم المنوالات التي اعتمدت التحليل المكوّن أو السمي في معالجة عدد من الوحدات . فتحليل مفردة أعزب (Bachelor) مثلا إلى مكوناتها السمية يفضي في منوالهما إلى رصد السمات التالية : جوهر هو + (إنسان) + (ذكر) + (بالغ) - (متزوج) فتسبب للأعزب ثلاث سمات موجبة و واحدة سالبة .

وقد ظهرت عدة اعتراضات ، تُظهر بعض النقائص في منهج "التحليل المكوّن" <sup>(14)</sup> أو السمي ، في أمريكا وأوروبا . وتقترح منوالات بديلة لمنوال التحليل بالمكونات أو التحليل السمي كما يمثل منوال كاتز وفودور . وسيكون لهذا المنوال أثر في بعض الدراسات الدلالية والمعجمية .

إن منطلق هذا المنوال السمي في التحليل الدلالي المعجمي ، جملة من الافتراضات بشأن لغة التمثيل الدلالي في مستوى المفردات أو المكونات الأكبر كالجملية أو النص . وأهم هذه الافتراضات ، الافتراض بأن هذه الوحدات وهي في سياقنا الوحدات المعجمية تصورات قابلة للتحليل إلى مكونات تصورية أصغر منها تمثلها وتعبر عن خصائص دلالية عامة ومشتركة ، وإلى مميزات تعبر عن الخصائص الداتية في معنى المفردة فتميز بين مفردات متفاربة في معانيها ، و يكون توزيعها في "القاموس" محدودا : ● إن معنى المفردة إذن عبارة عن عدد معين من العناصر التصورية النووية تربط بينها علاقات محددة . ويمثل هذه العناصر

---

Indices référentiels (11)

entrées lexicales (12)

Katz, J. and Fodor, J., 1964 : The Structure of a Semantic Theory, in : J. Katz and J. Fodor (eds) : The Structure Language , Reading in The Philosophy of Language . Prentice - Hall, New Jersey, pp. 449 - 518

L'analyse componentielle (14)

التصورية صوريا عن طريق السمات الدلالية والمميزات التي تشكل لغة التمثيل الدلالي (15) تقوم عليها قراءات المفردات في القاموس" (16) .

إن البنية التصويرية للسمات الدلالية في المنوال السمي تتخذ شكل مشعر تتولد عن الجذر فيه فروع تمثل التأليف التصوري للوحدة المعرفة . وتمثل العقدة المكونات التصويرية لهذه الوحدة، في حين تعكس عاوين العقد العلاقات المنطقية التي تؤسس المعنى المركب انطلاقا من مكوناته السمية .

ويستند افتراض كاتز وفودور إلى مبدئين أساسيين هما : أولا أن معاني الكلمات يمكن تفكيكها إلى أوليات للمعنى وثانيا أن هذه الأوليات تتخذ صورة سمات دلالية . فالنظرية الدلالية وفق هذا المنوال ينبغي أن تتضمن بالإضافة إلى سمات دلالية أولية ، وسائل أخرى تمكن من صياغة مجموعة لامتناهية من السمات الدلالية غير الأولية انطلاقا من السمات الدلالية الأولية . وتمثل هذه الوسائل أولا في قواعد إسقاط تعوض المتغيرات بتمثيلات دلالية ، وثانيا في "قاموس" يسمح بالتمثيل الدلالي اللازم لإجراء هذه العمليات ، مما يضعنا مباشرة أمام الثنائية الأرسطية : الجواهر والأعراض أو الفصول ، إذ الأولى ملازمة للشيء محددة العدد ، والثانية غير محددة ولامتناهية .

وتأسيسا على هذا الافتراض فإن معنى الوحدات المعجمة المركبة هو مجموع سمات كل مكون داخل هذه البنية المركبة . وتتخذ عملية جمع الخصائص السمية لكل مكون شكل جمع لمسارات مكونات المداخل القاموسية المركبة . ويتمثل اشتقاق معنى وحدة مركبة في وصل الخصائص الدلالية لمكوناته الفرعية . «فيتضح أن هذه العمليات تعتمد منطق الطبقات (logique des classes) أو (حساب الطبقات) كما بلوره جورج بول G. Boole في إطار المنطق التقليدي (17) . ومفاد ذلك هنا أن التوصل إلى كون مركب مثل : "كرة ملونة" كيانا هو "كرة" و"ملون" معا ، يتوقف على اعتباره متضمنا سمات "كرة"

(15) Représentation sémantique

(16) محمد غاليم : المعنى والتوافق ، ص: 140.

(17) انظر بخصوص نسق جورج بول :

Blanché , R., 1968 . Introduction à la logique contemporaine, Ed. A-c Paris

وسمات "ملون" في نفس الوقت . فيكون اشتقاق المعنى مجرد عملية وصل (conjunction) بين طبقتين تبعاً لمنطق بول « (18) » .

ومن النقود التي وُجِّهت إلى هذه النظرية ، أنها بقيت حبيسة المطلق الأرسطي التقليدي الثنائي القيمة وحبيسة التعريف بالحدّ باعتماد الشجرة الفورفورية ، في حين أن هذه الشجرة ذاتها قد كانت موضوع مراجعات تدعو إلى إعادة ترتيب كليتها . إذ قد يوضع ما هو جنس مكان الفصل أو ما هو خاصة أو لازم أو عرض مكان الفصل ، كما أن أي مفهوم قد يحتاج إلى "حدّ" مما قد يفضي إلى التسلسل والدور أو التعريف الدائري (19) . ذلك أن الإهنداء إلى هذه الكليات واستيفاءها في الإجراء التعريفي غير متاح بشكل كلي لأنه يكاد يستحيل على المحلل الإحاطة بالمقومات الذاتية والأعراض للشيء "المعرف" لأنها لا متناهية (20) .

إن تطور الأنساق المنطقية الحديثة أفضى إلى صياغة لغات كافية لتمثيل المعنى ، ومن هذه الأنساق : منطق الجهات ، والمنطق المتعدد القيم . وهي أنساق تدعو إلى التحلي عن النسق التقليدي الأحادي المحلات مثل نسق "بول" ، وإلى تبني أنساق أكثر تطوراً مثل منطق المحمولات ، المتعدد المحلات (21) . ويسمح منطق المحمولات بإقحام تصورات دلالية مثل تصور "الصدق" وتصور "النموذج" ، مما يجعل منه الأساس المنطقي للعديد من النظريات الدلالية .

### 3 - بعض النماذج لتجاوز منهج التحديد السمي:

لقد كانت هذه النظريات الدلالية التي توسلت بالمنهجية التحديدية واعتمدت التحليل المكوّن بالمقومات والأعراض أو بالسمات موضوع مراجعات ونقود وُجِّهت إليها سيميائيون

(18) محمد شاليم : المعنى والتوافق، ص 144 - 145 .

(19) Circular Definition .

(20) انظر محمد مفتاح : مجهول البيان ، ص 27 .

(21) نذكر في هذا السياق أن اللسانيين يهرون تمييزاً بين مستويين من توظيف النسق المنطقي : مستوى أول يكون فيه المنطق موصوفاً ومستوى ثان يكون فيه المنطق أداة للوصف . ويعتبرون أن المستوى الأول طبيعي والمستوى الثاني صناعي . وأن هذا الأخير يستند إلى قوانين البناء الصوري التي تحاكي قوانين الرياضيات الحالية . وهذا المستوى الثاني هو الذي يزودهم باليات لاحتبار الكفاية التخيلية للمنوالات الوصفية التي يصوغونها والنماذج النظرية التي يصطنعونها .

وعلماء دلالة وفلاسفة لغة ، نذكر منهم : "أميرتو إيكو" في كتابه "السيمياتيات وفلسفة اللغة" (22) ، فقد ربط التحليل المكوّن باعتماد السمات بالآلية التعريفية المعتمدة على الخصائص والأعراض أو الحدّ والرسم كما تحدّدت في جنورها الإغريقية القديمة منذ أرسطو وصولاً إلى فورفوروس . واقترح لتجاوز التحديد السمي التمييز بين مفهومين : "المعجم" و"الموسوعة" وخصص فصلاً بكامله لمناقشة موال كاتز وفودور : ونما جاء فيه قوله : " هدف هذا الفصل هو أن نبرهن على عدم تماسك النموذج التحديدي القائم على الجنس والنوع والفصل في الشجرة الفورفوروية والموسع من قبل بيوتوس خلال العصور الوسيطة، كتأويل لإيساغوجي المكتوب من قبل فورفوروس الفينيقي في القرن الثالث المسيحي " (23) .

على أن من اللسانيين من لم يتخلّ كلياً عن التوسل بالمنهجية التحديدية المعتمدة على الشجرة الفورفوروية مع وعيهم بنقائص هذه المنهجية وعدم كفايتها في الإحاطة بسمات الوحدات المعجمية . ومن هؤلاء نذكر راستي (F. Rastier) في كتابه "الدلالة التأويلية" (24) ، فقد اعتبر أن التحليل باعتماد السمات يمكن توظيفه في تحليل الخطاب وفي الصناعة القاموسية وفي مجال الذكاء الاصطناعي (25) .

ولكنه أشار مع ذلك إلى المناقشة الدائرة حول التحليل المقوّم أو التحديد السمي للمفردات ، ونقد نموذج كاتز وفودور الساذج بالقياس إلى الفتوحات الأوروبية ممثلة في إنجازات غريماس (Greimas) وبوتيي (Pottier) ، كما أشار إلى رفض فلاسفة اللغة واللسانيين لهذا المنهج التحليلي .

ومما أضافه راستي في كتابه المذكور مما يتصل بتدقيق مفهوم السمات والتحديد السمي . أن السمات منها ما هو جنسي لا يميز الموضوع داخل طبقة معينة كالسمة /إنسان/ التي لا تميز الرجل عن المرأة إذ كلاهما من جنس الإنسان ، ومنها ما هو نوعي يقوى على تمييز كالسمة /ذكر/ التي تميز الرجل والسمة /أنثى/ التي تميز المرأة . ومن

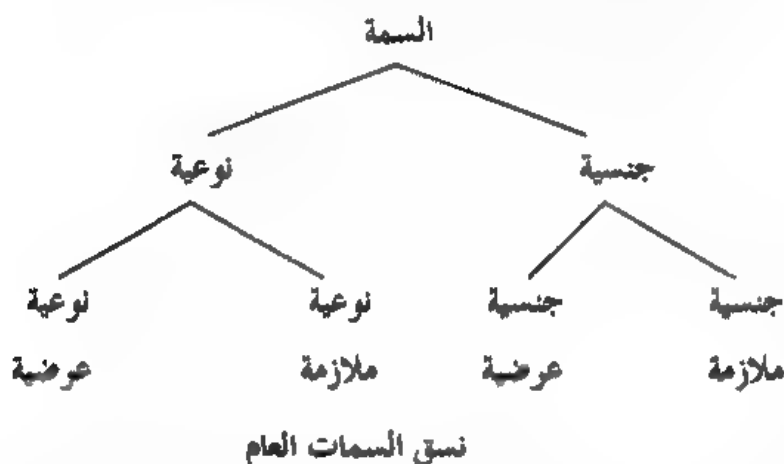
Eco, Umberto, 1984: Semiotics and the philosophy of Language, Mac Milliam Press, London. (22)

Umberto. Eco. Op Cit. P: 46. ، والشاهد جاء ضمن محمد مفتاح: مجهول الباب ، ص 26 . (23)

Rastier, F. , 1987 : Sémantique Interprétative, P.U F Paris. (24)

Rastier, F., 1987 : « Sémantique et intelligence artificielle » in Langage 87, pp 5-20 (25)

السمات الجنسية والنوعية ما هو ملازم ويدخل في الإطار التحديدي التعريفي للكلمة كالإنسانية والحيوانية بالنسبة إلى الرجل والأسد على التوالي ، وكالذكورة والأنوثة بالنسبة إلى الرجل والمرأة على التوالي كذلك. ومن السمات الجنسية الخاصة ما هو عرضي (26) تحدده معطيات اجتماعية وثقافية تتعلق بأعراف كل مجتمع وسننه مثل السمة /+أناقة/ بالنسبة إلى المرأة والسمة /+غلظة/ بالنسبة إلى الرجل . ويمكن التمثيل للسق العام للسمات ، كما تصوره راستي في كتابه المذكور (27) أعلاه ، كالتالي :



وقد ميز راستي بين السمات في مستوى المعجم والسمات في مستوى السياق . وبين أن سمة جنسية ما يمكن أن يحولها السياق إلى سمة نوعية ، وأن سمة ملازمة يمكن أن تتحول إلى عرضية في السياق . وإذا كانت كل كلمة هي في حد ذاتها وحدة متعددة السمات ، فإن الكلمة المشتركة توجد في أعلى مراتب هذا التعدد السمي ، ولا تتخلص من كثافتها تلك إلا عندما تدرج في سياق تركيبى معين حيث تبدأ عملية التكيف التي ينتج عنها انسجام الجملة أو تشاكلها (28) .

Accidental (26)

Rastier : Sémantique interprétative , pp. 48 - 55 (27)

(28) التشاكل ترجمنا به مصطلح Isotopie عند راستي وقد ميز هذا الأخير بين ثلاثة أنواع من التشاكل بدءا بالتشاكل الصوتي فالتشاكل الصرفي فالتشاكل الدلالي : Isotopie sémantique واعتبر أن النوعين الأول والثاني يتصلان ببنية اللغة أو هما نوعان نظميان بينما التشاكل الدلالي يتحقق داخل السياق ، انظر المرجع المذكور من ص 182 - 183 ، وفيه ميز بين ثلاثة أنواع فرعية هي :

1 - Isotopies superposées : تشاكلات متراكبة

2 - Isotopies successives : تشاكلات متعاقبة

3 - Isotopies entrelacées : تشاكلات متضافرة

#### 4- وحدات المعجم التاريخي بين التحديد السمي والافتراض التصوري :

إن المعجم التاريخي هو قاموس مدون يضم في مداخله عددا من الوحدات المعجمية ويُصَبط لكل مدخل فيه تاريخ المفردة منذ نشأتها الأولى وما عرفته من تطورات دلالية قد تكون أَفْضَتْ بها إلى الانتقال من نظام لساني إلى نظام آخر . ومن هذه التغيرات ما قد يفضي إلى نقل المفردة إلى مواضع اصطلاحية طارئة أو إلى مجال دلالي جديد تفارق فيه المفردة أو الوحدة المعجمية دلالتها التي لها في أصل النشأة والوضع إلى دلالة بحارية بالنقل والتجوز . إلا أن مفردات اللغة لا تختص جميعها بتاريخ معروف وبلحظة نشأة محددة . ولا نعرف في العربية تأليفا من هذا النمط سيما عرفت بعض اللغات الأخرى أنماطا من التأليف في المعجم التاريخي .

ويكاد هذا النمط من الصناعة القاموسية يمثل خانة فارغة في اللغة العربية بينما هو تقليد راسخ في الوضع القاموسي في لغات أوروبية . فقد اقتصت القواميس التاريخية والتأيلية في الألسن الأجنبية بتتبع تاريخ مفردات لغاتها منذ ظهورها ومن خلال استعمالها الأولى . ولكن ظهور كلمة من الكلمات في معجم لسان من الألسن يسبق الاستعمالات المسجلة لتلك الكلمة ، وهذا يصدق على مفردات معجم اللغة العام ولكن لا يصدق على المصطلحات العلمية والفنية التي كثيرا ما يسبق استعمالها دخولها النظام المعجمي ، إذ تنحصر في نشوئها وجهة مدلولية<sup>(29)</sup> بمعنى وجهة تنطلق من المدلول أو المتصور في اتجاه الدال ، بينما تنحصر مفردات المعجم العام وجهة دالية من الدال إلى المدلول<sup>(30)</sup> .

لذلك "فإن التواريخ التي يجدها في قواميس الألسن الأوروبية لا تعدو أن تكون في كثير من الأحيان تواريخ نسبية تقريبية تسجل أول استعمال مكتوب ، بينما المقول أسبق من المكتوب . بيد أن ذكر تاريخ مضبوط (سنة ظهور الكلمة مثلا) مهما كانت نسبته ، يمثل أحد العناصر الأساسية في تحديد الكلمة لأنه يمكن من معرفة اتجاه

Onomasiologique (29)

.Sémasiologique (30)

الاشتقاق مثلاً<sup>(31)</sup> . أو يمكن من رصد مسارها الدلالي تاريخياً والتحولات والانسلخات التي عرفت عبر تاريخها ذلك .

إن المعجم التاريخي يهتم بالتأصيل لأول ظهور للكلمة في لغة من اللغات وإن كان التأصيل أو السعي إلى معرفة المعنى الأصلي للكلمة أو المعنى الحقيقي يعتبر عملية معقدة . ذلك أن التأثيل هو "عملية لسانية تعتمد المقارنة بين الصيغ والدلالات لتمييز الأصول والفروع ، ومن ناحية أخرى عملية تاريخية حضارية لأنها تستعين بدراسة المجتمعات والمؤسسات وسائر العلوم والفنون للبت في القضايا اللسانية بالإضافة إلى مقارنة الألسن لمعرفة أنسابها وأنماطها لأن اللسان الذي يكون فرعاً تكون ألفاظه فروعاً"<sup>(32)</sup> . وهذا ما يجعل من عملية التأثيل عملية دقيقة مضنية منفتحة على الاختصاصات المتعددة والمعارف المتشابهة ، وهذه العملية إطارها العام التاريخ بحكم تأثيره في حياة الكلمة وعلاقتها بغيرها في النظام المعجمي ، وهذا التأثير يمكن أن يلاحظ في مستويين<sup>(33)</sup> :

(1) المستوى الأول : يتصل بتحديد الدلالة الأولى للكلمة في الفترة التي دخلت فيها نظام اللغة لأول مرة .

(2) المستوى الثاني : ويتصل بتحديد طبيعة التغير الدلالي عبر التاريخ . وهذا المستوى تعالجه النظرية اللسانية تطوراً برز كل تغير إلى العلاقات التي تربط الوحدة المتغيرة بغيرها من الوحدات . وتستوي هذه العلاقات في البعدين الزماني والآني ، إذ التغير يحدث بين دلالة سابقة ودلالة لاحقة زمياً أما آنياً فيحدث في بنية النظام ذاته ، فيصيب العلاقات الدلالية الأفقية الرابطة بين الوحدات داخل هذا النظام .

وبذلك تكون للمعجم التاريخي وظيفتان : الأولى هي التأريخ للوحدات المعجمية عبر مسار تطورها الزمني ، والثانية هي البحث في تاريخ أول ظهور للمعردة في النظام

(31) الطيب البكري : "بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم العربي للتاريخي" ، مجلة المعجمية 5 -

6 (1989 - 1990) ، ص 387 - 407 .

(32) المرجع نفسه : ص 391 .

(33) ينظر حول المستويين المرجع السابق نفسه ، ص 393 .



اللساني . فيستوي عملُ مؤلّف المعجم التاريخيّ بذلك على محورين : أحدهما تطوري ، والثاني تأصيلي . أما التأصيلي فيبدو جليا في دراسة الدلالة الأولى للكلمة في مداخل المعجم التاريخي لبيان هويتها وأصلها . وأما التطوري فيكمن في تتبع مراحل التطور الدلالي عبر عصور الزمن . فالمعجم التاريخي في ضوء هذين المحورين اللذين يستوي عليهما عمل منظريه وواضعيه يجمع بين طبيعة غمطين من أنماط المعجم الحديث : التأصيلية والتطورية . وهو لا يلتزم بحدود زمنية بعينها بل يتتبع دلالة الوحدة المعجمية عبر تاريخها بعد التأصيل لها .

والتغير الدلالي الذي يُعنى المعجم التاريخي يتتبع مسالكه نظوريا يتصل بما يطرأ على الوحدات المعجمية من توسع في المعنى والاشتقاق أو تغير أو نقل في الدلالة . ويتسع التغير الدلالي ليشمل ما نكتسبه بعض الوحدات المعجمية من قيم دلالية جديدة تسمح بظهورها في سياقات أخرى لم تتحقق فيها من قبل .

وقد عاجلت أغلب الدراسات اللغوية الحديثة هذه القضايا بالاستناد إلى عدد من التصورات بشأن التغير الدلالي في علاقته بالمعجم . وهي تصورات ترتبط بتعريف الوحدات الدلالية الحادثة أو المولدة وبالتغير المعجمي ، وما يوحد هذه التصورات في إطار عام هو أنها لا تكادُ تخرج عن كونها تصورات قاموسية لقضايا التغير الدلالي تاريخيا . وأبرز سمة تُسند إلى الوحدة التي تغيرت دلالتها وفق هذا التصور القاموسي هي جدتها . فالوحدة الطارئة والمولدة هي وحدة جديدة . وتجد هذه السمة ما يبررها داخل هذا التصور القاموسي استنادا إلى استعمال معين لمفهوم "المعجمة" . وهو مفهوم يشير به أصحاب التصور القاموسي إلى عملية انتقال الوحدة أو الدلالة الجديدة إلى دلالة معروفة (34) . وهذا يعني أن ما يسمح بمعجمة أو تدوين الدلالة الجديدة في القاموس هو نجاحها في اختبار المقبولية (35) الذي يرقن باستعمالها وشيوعها وتواترها على ألسنة المتكلمين . فمفهوم "المعجمة" هذا هو الذي يفسر مفهوم اللجنة كما أسند إلى الدلالات والوحدات المتغيرة في مقابلتها بالدلالات والوحدات المثبتة والمتحققة والمألوفة . وسمة المعجمة هذه هي التي

(34) انظر محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، 1987 ، ص 39 - 40 .

(35) Acceptability

تكرس معايير القبول والاستعمال المتواتر ، والتي تتيح إثبات الجديد والمتغير في القاموس في إطار هذا التصور القاموسي لمفهوم التعبير الدلالي .

وقد احتكم أصحاب هذا التصور القاموسي إلى التحديد السمي في مقابلاتهم بين المثبت من الوحدات والجديد منها . إذ بالنظر إلى ما فقدته الوحدات من سمات دلالية وما اكتسبته من سمات أخرى صنفوا الوحدات إلى مستعملة أو جديدة أو مولدة . والتصور القاموسي لظاهرة التعبير الدلالي في المعجم يتقابل بالنظر إلى فرضياته وأسس النظرية حول هذه الظاهرة مع تصور آخر يتأسس على فرضية القدرة المعجمية <sup>(36)</sup> . وهو تصور يربط استنادا إلى هذه الفرضية حكم "الجدة" المحتمل بتحديد الخصائص الصرفية الدلالية للوحدات المعجمية . ولذلك فهو لا يصنف الوحدات والدلالات بحسب اعتبارات الشبوع والاستعمال إلى مثبتة مألوفة أو "جديدة" ، وإنما إلى مطردة وغير مطردة أو ممكنة وغير ممكنة . فالوحدات والدلالات بناء على هذا التصور وحدات ودلالات ممكنة . وهي لذلك افتراضية ولا تمتلك عمرا خاصا بها ، لأن عمرها هو عمر المبادئ والقواعد التي تسمح بتوليدها وإخراجها من طور الإمكان إلى طور التحقق الفعلي <sup>(37)</sup> .

كما يفترض هذا التصور الذي ربط الدلالات الممكنة بمبادئ نسقية قابلة لإعادة الإنتاج ضابطا آخر في معجمة وحدة من الوحدات وهو مدى قدرة النسق الدلالي على توليدها باعتبارها دلالات ممكنة داخل هذا النسق وليس مدى "ظهورها" أو شيوعها في الاستعمال . ويتضمن اعتماد هذا الضابط الجديد تحليل هذه الدلالات المركزية من أخواص التعريفية أو من فقر "السمات" التي تنضاف إليها أو تعوضها أو تسقط منها .

فالتحديد بالسمات والخصائص ضمن التصور القاموسي كما أسلفنا عرضه لا يترك بعض الاطرادات الدلالية التي تسمح بالانتقال من معنى إلى آخر غير مدون في القاموس أي غير "معجم" ، لأن القاموسيين يعملون إلى الوحدات الدلالية التي تظهر في سياقات جديدة باعتبارها مولدة وغير مألوفة أي جديدة فيسجلونها في القاموس على هذا الأساس ، معتمدين

La compétence lexicale (36)

(37) محمد غالب : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص 42 .

مقياس الشبوع والنواثر واجتيازها لاختبار القبول ، حتى يسمحوا "معجمتها" . في حين أنما  
بنيات دلالية وإن لم تكن متحققة فرضا في بنيات محددة ومألوفة فهي بنى ممكنة وطبيعية ،  
بالنظر إلى ما تسمح به بنية دلالية ما لتتفق معجم من المعاجم ، وبالنظر أيضا إلى مبدأ دلالي  
يسمح بتوسيع دلالات الوحدات المعجمية تاريخيا ، من دلالات محسوسة إلى دلالات مجردة  
أو اشتقاقى صيغ جديدة من صيغ مثبتة ومعروفة في المعجم . ويستمر هذا التصور الجديد  
الذي يستند إلى فرضية القدرة المعجمية عطاءات المقاربات الدلالية العرفانية والتصورية التي  
بدأتها أعمال إيلنور روش<sup>(38)</sup> واستكملتها أعمال جاكنتوف<sup>(39)</sup> ولايكوف<sup>(40)</sup> في اشتغالها  
بمفاهيم للقولة والطرارز والتصوير والإدراك .

### منية الحمامي

كلية الآداب والفنون والإنسانيات - جامعة منوبة

---

Rosch, E., Lloyd, B. (eds), (1978): *Cognition and Categorization*, Hillsdale (N. -J), L. Erlbaum (38)

Jackendoff, R., 1983: *Semantics and Cognition*, MIT Press. (39)

Lakoff, G., 1988: *Cognitive Semantics*, in: Eco, U. and Violi, P. (eds): *Meaning and Mental* (40)  
*Representations*, Indiana Univ. Press.

## في "المعجم العربي التاريخي"

نصّ تقرير مقدّم إلى وزارة التربية والعلوم بتونس حول المشروع

تقديم :

نظّمت جمعية المعجّمة أيام 14 و 15 و 16 و 17 نوفمبر من سنة 1989 ندوتها العلميّة الدوليّة الثانية حول موضوع 'المعجم العربي التاريخي : قضاياها ووسائل إنجازه' ، وقد شارك في الندوة باحثون متخصصون في قصايا المعجم من تونس والحرائر والمغرب وليبيا ومصر والأردن وسوريا والعراق والإمارات العربيّة المتحدّة واليمن والبحرين وفرنسا وإسبانيا وبلغتيرة ، وقد صدرت وقائع الندوة في العددين 5 و 6 (1989 1990) من "مجلة المعجّمة" . وقد تكوّن إثر الندوة فريق بحث من الجامعيّين التوسّيين يتمي جلّهم إلى جمعية المعجّمة ، وتقدّم الفريق إلى وزارة التربية والعلوم بمشروع بحث في نطاق مشاريع البحث العلمي التابعة للمؤسسة الوصيّة للبحث العلميّ . وقد قبل المشروع وأطلق عليه اسم 'مشروع المعجم العربي التاريخي' وأعطى رقم S3 90 FLM . وشرع فريق البحث - بعد أن حصص على ميزانيّة أولى لسنتي 1990 و 1991 - في العمل منذ أوائل سنة 1990 ، وهو يتكوّن من الأساتذة :

- 1 - محمد رشاد الحمزاوي : مديرا للمشروع .
- 2 - عبد القادر المهيري : نائبا لمدير .
- 3 - إبراهيم بن مراد : منسقا لأعمال الفريق .
- 4 - عبد الستار جعفر : عضوا باحثا .

5 - فرحات الدّريسي : عضوا باحثا .

6 - منحة منسية : عضوة باحثة .

وقد أعدّ الفريق مشروع ميزانية ثانية سنة 1992 تقدّم به إلى وزارة التربية والعلوم ، وأعدّ مع المشروع تقريراً عاماً حول "برنامج البحث" عرّف فيه بالمشروع وخاصة بأهدافه ومنهجيته ومراحل إنجازهِ ، ونشر فيما يلي هذا التقرير لما له من قيمة إخبارية وتوثيقية :

## المعجم العربي التاريخي

### برنامج البحث

#### 1 - ماهية البرنامج :

جوهر هذا البرنامج هو وضع معجم تاريخي للغة العربية . وهو معجم عام يقوم أساساً على التأريخ لألفاظ اللغة ولمعانيها ، وتحديد أصولها الاشتقاقية أو الاقتراضية ، وتبيان ما طرأ عليها من التحوّل والتطوّر (في الأصوات والأبنية والدلالات) عبر عصور العربية كلّها وفي كلّ الأمصار التي استعملت فيها ، منذ القرن الثالث الميلادي على الأقلّ إلى العصر الحاضر . وسيعتمد في جمع مدوّنة هذا المعجم على النصوص العربية المكتوبة ، سواء على نقائش أو على صحف ، مطبوعة كانت أو مخطوطة ، على اختلاف أجناسها والمعارف التي تنتمي إليها ، وستشتمل المدوّنة على مختلف مستويات اللغة التي تظهرها النصوص المستفراة ، من عربي فصيح ، وعربي مولّد ، وعربي عاميّ قد دوّنته كتب اللحن والتصويب اللغوي ، وأعجميّ مقترض . وللنصوص في وضع هذا المعجم التاريخي الأهمية الكبرى . فهي مصادر التأريخ لأنّ التأريخ لوحدات المعجم ليس تاريخاً لأوّل ظهور لها في اللغة عامة ، بل لأوّل استعمال لها في نصّ مكتوب ، ثم إنّ التأريخ لتطوّر دلالات تلك الوحدات المعجمية يكون حسب ما اكتسبته من معان في السياقات التي وردت فيها النصوص الشواهد .

## 2 - الإشكالية :

إنَّ انْجَازَ معجم عربيّ تاريخيّ شديد الصّعوبة بدون شكّ . فإنَّ العربيّة تكاد تكون اليوم اللغة الحيّة الوحيدة التي مضى عليها في الاستعمال أكثر من عشرين قرناً دون أن يلحق قواعدها وقوانينها العامّة تغيير ذو نال . إلا أنَّ نظامها المعجمي لم يكن له الاستقرار الذي كان لأصواتها وأبنيّتها وتراكيبها النحويّة . فقد كان - ولا يزال - كَشْفًا مفتوحًا يتطوّر ويتحدّد باستمرار . بما يضاف إليه من وحدات معجميّة جديدة سواء بواسطة التوليد أو بواسطة الاقتراض . إلا أنَّ معجم العربيّة المدوّن - أي معاجم اللغة - لم يصف وصفًا صادقًا المستعمل من ألفاظها . فإنَّ المعاجم العربيّة - القديمة والحديثة - تصنّف مفردات اللغة صنفين : صنفاً قديماً يُعدّ فصيحاً ينتهي زمنه الذي يسمّى "عصر الاحتجاج" بأواخر القرن الرابع الهجري في البوادي العربيّة ، وبأواخر القرن الثاني في الحواضر والأمصار ، وصنفاً ثانياً يُعدّ من المؤلّد الذي لا يُعتدّ بفصاحته لأنّه لم يُروّ عن الأعراب الفصحاء الذين عُثِرُوا مصادر اللغة دون غيرهم ، ولذلك أهمل مؤلّفو المعاجم اللغويّة العامّة القديمة ولم يعترف بالمحدثون إلاّ بالقليل منه ، فكانت معاجمنا اللغويّة في مجملها إذن معاجم منقوصة لأنّها لم تدوّن العربيّة الحيّة المتطوّرة التي استعملت في مختلف عصورها وأمصارها بعد القرن الثاني الهجري ، بل كادت تكتفي بما دوّنه علماء اللغة قبل سنة 400 للهجرة .

## 3 - المبرر :

ومن أجل ذلك كلّه وجب أن يُوضّع المعجم اللغويّ التاريخيّ الاستيعابيّ الذي يجمع شتات مفردات العربيّة - ما دوّن منها في المعاجم وما لم يُدوّن - وأن يُورّخ لظهورها في الاستعمال ولظهور ما حدث من تطوّر في معانيها بحسب ما توفّره النصوص من الشواهد والسياقات . فإنَّ هذا المعجم التاريخيّ إذن ضروريّ ليكون بمثابة "معجم المعاجم" الذي يُورّح للغة العربيّة وللفكر الذي عبّرت عنه ، ويكون مصدرًا للمعجميّة العربيّة عامّة ، إذ سيحد فيه المعجميون المحدثون مادةً علميّة للبحث والتأليف المعجميين ، بل إنّه سيكون

مصدرًا للمصطلحية العربية أيضًا إذ سيحد فيه المصطلحيون المحدثون ما وُلد في العربية من المصطلحات العلمية والفنية في القدم والحديث .

#### 4 - مزلة البرنامج في النطاق الوطني والنطاق العالمي :

هذا المعجم لم يُنجز منه شيء بعد في العربية ، وقد حاول المستشرق الألماني أوغست فيشر في فترة ما بين الحربين أن ينجز منه ما استطاع بحسب ما توفّره له النصوص في عصره ، لكنه توفي ولم ينجز منه إلا جزءا . وقد نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعضًا من حرف الألف ، وليس ما نُشرَ بدالً على أن عمل فيشر كان عملاً معجميًا تاريخيًا بحق لأنه لا يؤرخ للمفردات ولا لمعانيها ولم يُعنَ بتطورها عبر العصور وفي مختلف الأمصار ، فإن فيشر قد اقتصر في جمع مدوّنته على عربية العصر الجاهلي والقرون الهجرية الثلاثة الأولى . وانجاز المعجم العربي التاريخي إذن تتجاوز أهميته النطاق الوطني التونسي ليتناول تقريبًا قوميًا عربيًا بل عالميًا لأن العربية اليوم لغة حيّة عالمية يستعملها أهلها الناطقون بها وغيرهم في أنحاء العالم . وقد كان المحدثون وما رلوا يتهيّون البدء فيه لصعوبته وعدم التهيؤ لمثله لغويًا ومنهجيًا ، ولا شك أن لتونس فضل السبق إلى الاهتمام به ومحاولة انجازه ، فإنه سيكون مشروعها العلمي الكبير الذي تسهم به إسهامًا لا نظير له في خدمة اللغة العربية في العصر الحديث .

#### 5 - التخطيط :

ليس المعجم العربي التاريخي بحثًا علميًا عاديًا قائمًا على موضوع بعينه يمكن التخطيط المفصل لأجزائه وعناصره ، بل هو مثل كل معجم لغويّ استيعابيّ يشتمل على مدوّنة معجميّة مكوّنة من مداخل رؤوس - هي الجذور - ومداخل فروع هي مفردات اللغة قد جُمعتْ جميعًا ورُتبتْ وعُرُفتْ ترتيبًا وتعريفًا معينين . ويمكن اعتبار كل حرف من حروف المعجم التي ترتب بحسبها المداخل المعجميّة بابا من أبواب الكتاب أو جزءا من أجزائه أو عنصرًا من عناصره . لكن مرحلة التأليف - أي الوضع - تالية لمرحلة تكوين المدوّنة ، أي الجمع ، والمرحلة الأولى نفسها تجزأ إلى مراحل لأنّ جمع المدوّنة أعسر من

ترتيب وحداتها وتعريفها ما لم يعتمد على العمل الحاسوبي المتطور (باستعمال برنامج عربي على الكمبيوتر) ، وليس ذلك - فيما يبدو - بمقتضى الآن في العربية .

## 6 - الأهداف :

ولتأليف المعجم العربي التاريخي أهداف كثيرة ، من أهمها ثلاثة :

6 - 1 . أولها هدف لساني معجمي . فإن من غايات المعجم العربي التاريخي الأساسية أن يستوعب ما استعمل في نصوص العربية كلها من مفردات لغوية ، فيدون متن اللغة العربية إذن تدويناً استيعابياً بعيداً عن المفاضلة بين عصور العربية أو الأمصار التي استعملت فيها ، أو النصوص التي اشتملت عليها ، أو الكتاب الذين أنشأوا تلك النصوص . فهو إذن معجم يربط حاضر اللغة بماضيها ، ويزيل الحواجز التي كانت ولا تزال تُقام باسم الفصاحة ليدل على أن الفصاحة لم يختص بها عصر بعينه أو مصر دون آخر ، ويظهر العربية لغة حية متطورة وليست مجرد لغة بدوية أعراية معبرة عن واقع قديم قد ازدهر قبل القرن الثاني الهجري خاصة . ومن أهم ما يغنمه المعجم العربي من هذا العمل هو الكشف عن الآلاف من الوحدات المعجمية التي كانت تعدّ من المؤلّد لظهورها بعد القرن الثاني الهجري في الحواضر والأمصار ، فلم يعترف بها مؤلفو المعاجم اللغوية العامة ، ولم يدون منها مؤلفو المعاجم العلمية والفنية القديمة والحديثة - إلا القليل . وهذا الرصيد الجديد نفسه ذو أهمية كبرى لأعمال المعجميين والمصطلحيين المحدثين لأنهم سيجدون فيه وسيلة عمل ثمينة سواء لتأليف المعاجم المختصة العلمية والفنية الحديثة أو لإنجاز الأعمال المصطلحية الحديثة التي مازالت تُحوّج - في مختلف مجالات العلوم والفنون - إلى الاطلاع على التراث المصطلحي العربي القديم .

6 - 2 . والهدف الثاني فكري حضاري . فإن التأريخ لمفردات اللغة - سواء كانت ألفاظاً عامة أو مصطلحات - وتتبع تطوّر دلالاتها ومعانيها ومفاهيمها عبر التاريخ يهيئ معرفة أعمق وأدقّ بالفكر العربي الإسلامي وبمختلف التيارات والمذاهب التي انبثقت عنها وتكونت منها أسس الثقافة العربية الإسلامية بروافدها العربية الصرف والأجنبية المقترضة .



6-3 . والمهدف الثالث ييداغوجي تربوي . فإن للمعجم المدرسي دوراً أساسياً في

فهم النصوص وتوضيح معاني المفردات ومفاهيمها ، وتكوين ملكة التعبير عند المتكلم .  
ولذلك فإن تأليفه يقتضي منهجاً مُحكماً سواء في جمع المفردات التي تكون مدوّنة  
الأساسية أو في ترتيبها وتعريفها . لكن الغالب على المعاجم المدرسية الحديثة الاضطراب في  
المنهج إذ أن معظم اعتماد مؤلفيها على المعاجم القديمة التي تقف بالعربية - كما ذكرنا من  
قبل - عند عصر بعينه . ونعتقد أن للمعجم العربي التاريخي دوراً ييداغوجياً مهماً لأنه بما  
يشتمل عليه من وحدات معجمية مؤرّخة موثقة ومن دلالات دقيقة سيكون مصدراً لا  
غناء عنه لوضع المعجم المدرسي المحكم الدقيق في معالجته لمفردات اللغة .

## 7 - المنهجية :

قد شغلت قضية المنهجية التي ستعتمد في تأليف المعجم العربي التاريخي فريق العمل  
طيلة سنتي 1991 و1992 وأوائل سنة 1993 ، وقد خُصّصت وحدها بخمس وثلاثين حصّة  
عمل (ينظر فيما يلي (8 - 1 - 3) . وقد انتهى الفريق إلى وضع منهجية عامة في وضع  
المعجم - بعد الانتهاء من مرحلة الجمع - تلتخص في ما يلي :

7-1 . مسألة ترتيب المداخل : يتبع الترتيب الألفبائي العادي بحسب تنابع  
الحدور الأصول - معرفة من الزوائد - بالنسبة إلى المداخل العربية ، وبحسب أوائل  
الحروف في المداخل الأعجمية المقترضة فلا تعامل هذه معاملة المداخل العربية في الترتيب  
ولا تُخصّص إذن لنظام الحدور . والمداخل نوعان : أولهما تمثل "المداخل الرؤوس" وهي  
الأصول التي تتولّد منها الصيغ المشتقة . وثانيهما تمثل "المداخل الفروع" وهي المفردات  
المفسرة بعد كلّ "مدخل رأس" .

7-2 . مسألة التعريف : تقسم مادة كلّ مدخل في التعريف إلى ركّيز بحسب

نوعي المداخل المذكورين في الفقرة السابقة :

7 2 1 . الركن الأوّل خاصّ بالمداخل الرؤوس ، ويعتني فيه بأمرين : الأوّل :

هو تأصيل المدخل بذكر أصله السامي اعتماداً على الجذور السامية ذات الصّلة به ، أمّا إذا

كان أعجمياً مقترضاً فيذكر أصله الأعجمي واللغة التي اقترض منها ؛ والثاني : هو ذكر دلالة المدخل الأصلية ، فإذا كان عربياً اعتمد في ذكر دلالاته على معجم "مقاييس اللغة" لأحمد بن فارس وعلى "معجم الجذور السامية" ( Le Dictionnaire des Racines Sémitiques ) لنفيد كوهين (David Cohen) ، وإذا كان أعجمياً اعتمد في ذكر دلالاته على المعاجم الاقتراضية التي اهتمت بالعربية وعلى معاجم اللغات المقترضة .

7-2-2 . والركن الثاني خاص بالمدخل الفروع ، ويُتَرَجُّجُ في ذكر هذه المدخلات بحسب العائلات الدلالية . ويُتَرَجُّجُ في ذكر كل "عائلة" بحسب تتابع صيغها الصرفية ، من الفعل الثلاثي المجرد (اللام والمتعدي) والمزيد (بحرف وبحرفين وبثلاثة) فالرباعي المجرد والمزيد (بحرف وبحرفين) إلى الصفات والأسماء . ويُذكر بعد كل مدخل فرعي تاريخ ظهوره الأول في نص من النصوص بالتأريخ الدقيق إذا كان تاريخ إنشاء النص معلوماً ، أو التأريخ التقريبي اعتماداً على تاريخ وفاة صاحب النص إذا كان التاريخ غير معلوم . ويتلو التأريخ شرح المدخل الفرعي والشاهد الأقدم الذي ورد فيه .

## 8- مراحل الإنجاز :

8-1 . تعود فكرة الشروع في إنجاز هذا المعجم إلى سنة 1990 عندما أنشئ في نطاق المشاريع الوطنية للبحث العلمي (PNR) التابعة للمؤسسة الوطنية للبحث العلمي "مشروع المعجم العربي التاريخي" (رمز S3 90 FLM) وقد أعطي ميزانية للعمل في مرحلة أولى مدتها سنتان (1990 - 1991) . وقد أعانت وزارة التربية والعلوم المشروع مشكورة - إيماناً منها بأهميته وقيمته - إعانة خاصة فأعطته مقراً للعمل هو الطابق الأرضي من البناية الموجودة في ساحة علي الزواوي (عدد 3) بالعاصمة . وقد استغرقت تهيئة المقر - وخاصة تبييض وإعادة ترليجه - أكثر من السنة ، فلم يتسلمه المشروع إلا في أواخر سنة 1991 ، ولم يتمكن فريق العمل من تنظيم اجتماعاته الدورية إلا بداية من سنة 1992 . وقد عُني الفريق أثناء هذه المرحلة الأولى بالتنظية بثلاث مسائل :

8-1-1 . أولاهما هي المصادر : فقد وضع أعضاء الفريق قوائم موسعة في مختلف فروع المعرفة للنصوص التي ستعتمد مصادر في الاستقراء . ولم يخل إعداد هذه القوائم

السلو عرافية من الصعوبات لأنها اشتملت على المخطوط وعلى المطبوع . وقد روعي في المخطوطات أن تكون ذات قيمة وخاصة من حيث صحتها ودقتها وقرئها من مؤلفيها ، وروعي في المطبوعات أن تكون مما نشر نشرًا محققًا تحقيقًا علميًا دقيقًا يضمن صحة النص وسلامته من الخطأ والتحريف .

8 - 1 - 2 . وثانية المسائل هي التجهيز : فقد جهّز مقرّ المشروع - في نطاق الميزانية التي تقرّرت له في مرحلته الأولى - بحاسوبين وبآلة نساخة وعشرة رفوف مكتبية ومكتبة تشتمل على 315 عنوانا . وجلّ الكتب المشتراة من المصادر الأصول التي أثبتت في قوائم المصادر وبعضها مراجع معينة على البحث والتوسع والتعمق فيه ، وقد أسهمت جامعة تونس الأولى للآداب والفنون والعلوم الإنسانية مشكورة في تجهيز مقرّ المشروع فأعانت بطاولة اجتماعات ومكتب إداري وخزانة حديدية وثلاثة عشر كرسيًا .

8 - 1 - 3 . وثالثة المسائل هي المنهجية : وقد شغلت فريق العمل منذ أوائل 1991 . وخصّصها وحدها حتى أوائل 1993 بخمس وثلاثين حصّة عمل نظّر خلالها في المنهجيات المعتمدة في جملة من محاولات التأليف المعجمي التاريخي أو الشبيه بالتاريخي السابقة ، وفي جملة البحوث المنهجية الوصفية والتحليلية الخاصة بإيجاز المعجم العربي التاريخي ، فناقش الفريق مقدّمات عشرة من المعاجم الحديثة ودرس نماذج من مداحلها المعجمية ، والمعاجم العشرة هي :

(1) المعجم التاريخي لأوغست فيشر في ما نشره منه مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

(2) المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية بالقاهرة .

(3) المستدرك على المعاجم العربية (Supplément aux Dictionnaires Arabes)

لرينهارت دوزي R. Dozy .

(4) معجم العربية الفصحى ( Worterbuch der Klassischen Arabischen Sprache )

لجماعة من المستشرقين الألمان .

(5) معجم أكسفورد الانجليزي (Oxford English Dictionary) .

(6) معجم لتري (Littre) الفرنسي .

(7) مکتز اللغة العربية (Trésor de la Langue Française).

(8) المعجم التأصيلي التاريخي الجديد ( Nouveau Dictionnaire Etymologique et )

(Historique) الصادر عن مؤسسة لاروس الفرنسية .

(9) دوائر الكبير للغة الفرنسية (Grand Robert de La Langue Française).

(10) معجم اللغة العربية التاريخية ( Dictionnaire Historique de la Langue )

(Française) لصادر سنة 1992 عن مؤسسة روبرت (Robert) الفرنسية .

وأما البحوث السهجية التي حصّتها فريق العمل بالطر فقد نشرت في العدد امدوح من مجلة المعجمية ، ٥ 6 (1989 - 1990) . وهو مشتمل على وقائع الندوة العلمية الدولية الثانية التي نظمتها جمعية المعجمية العربية تنوس سنة 1989 حول 'المعجم العربي التاريخي: قصاياه ووسائل إبحاره'، وقد صر الفريق في خمسة بحوث فاقشها وأفاد منها ، وهي - حسب ترتيبها في المحلة :

(1) 'تاريخ المعجم التاريخي العربي في نطاق العربية : المصادر الرائدة' للأستاذ

محمد رشاد احمد اوی .

(2) 'اللفظ'، لأعجمي في معجم العربية التاريخية : ملاحظات حول قصصتي الجمع

والوصع "لأستاذ إبراهيم بن مراد .

(3) 'بعض الإشكالات المهجّية الخاصّة بالمعجم العربي التاريخي' للأستاذ الطيّب

المكوش .

(4) صعوبات الاستشهاد الشعري في المعجم العربي التاريخي "بلاستناد شوقي صيف .

(5) "إشكالية التاريخ لشأفة المصطلح السحوي" للأستاذ عبد القادر المهيري .

وقد شرع فريق العمل بعد في إعداد "إحصاءة المودحية" بإعداد مدخل من مدخل المعجم إعداد مهجياً كاملاً ، وقد احتار البدء بمدخل "عقل" لوصوح مشتقاته وتطور معانيها

8-2. وستتلو المرحلة الأولى مراحل، لأن المعجم العربي التاريخي - كما ذكرنا

ليس بحث عميقاً محدد الموضوع، يمكن إيجازه في وقت قصير بل هو عمل طويل النفس

يحاول استيعاب كل ما دوّته النصوص من كلام العرب ، قديمه وحديثه . والمرحلة الثانية إذن هي السنوات الثلاث التالية للمرحلة الأولى، أي سنوات 1993 و 1994 و 1995 . وسيواصلُ خلال سنة 1993 النظرُ في المنهجية وذلك بإعداد جذادات نموذجية لأربعة مداحل . اثنان منها عربيان ، اثنان أعجميان مقترضان . ويقترح فريق العمل يومين دراسيين - أو ثلاثة - في تونس خلال شهر فيفري أو مارس 1994 يشارك فيهما فريق العمل كله ويدعى إليهما ثلاثة معجميين (أحدهم من تونس والثاني من البلاد العربية والثالث من أوروبا من المستشرقين المشتغلين بالمعجمية العربية) لتقوم الجذادات وإقرار القواعد المنهجية النهائية التي تعتمد في بقية العمل سواء في جمع المدونة أو في وضعها في المعجم ، ثم تصرف الجهود بعد ذلك خلال السنتين المتبقيتين من المرحلة الثانية إلى استقراء النصوص الجاهلية ونصوص المخضرمين والنص القرآني والحديث النبوي ، ووضع مفرداتها جميعا في جذادات مستوفية للركنين المنهجين اللذين ذكرناهما قبل ، وإذن فإن المرحلة الثانية ستكون لإقرار القواعد المنهجية - فإن للمنهجية الدور الحاسم في تخلص المعجم كله من القائص - والتأريخ لمعجم العربية الجاهلية وعربية المخضرمين والقرآن الكريم والحديث النبوي .

على أن عمل الفريق بالوسائل المتوفرة الآن - غير كاف وحده لتحقيق النتائج المنتظرة في المرحلة الثانية . والفريق - إذن - في حاجة إلى الدعم بميزانية قوية تكون كافية لحاجات البرنامج في هذه المرحلة ، وقد قدر الفريق تلك الميزانية تقديراً محكماً في مطلب التمويل .

مارس 1992

حرّره إبراهيم بن مراد

منسقُ أعمال فريق "المعجم العربي التاريخي"

نص وثيقة أعدت لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية حول  
"مُسَوِّغات مشروع المعجم التاريخي للغة العربية" :

## المعجم التاريخي للغة العربية : مُسَوِّغات المشروع

تُعَدُّ اللُّغَةُ عَامَّةً أَهَمُّ مُعَبِّرٍ عَنْ هُويَّةِ الجماعة اللغوية التي تتكلمها ، وأقوى شاهد على تاريخها الفكري والحضاري ، وصلات التأثير والتأثير بينها وبين الجماعات اللغوية الأخرى . وقد تحقق ذلك كله في اللغة العربية ، ولكن يضاف إليه أنها لغة أمة ذات امتداد واسع في الزمان وفي المكان ، وهي لسان كتابها الكريم ، والحافظ لوحدتها ، والحامل لثقافتها ، وهي أقدم اللغات الحية تاريخياً . فهي اللغة الحية الوحيدة اليوم التي مضى عليها في الاستعمال أكثر من عشرين قرناً دون أن يلحق نظامها وقوانينها العامة تغيير يذكر . ثم هي من أوسع اللغات مادة ، وأغناها رصيداً معجمياً ، وأقدرها على التعبير عن المستحدث من المفاهيم والأشياء ، يشهد بذلك التراث العربي الإسلامي الذي كتب بها عبر عصور طويلة ، لم تشهد خلالها جهوداً ، بل تجددت فيها وسائل التعبير ، وتعددت فيها الأساليب ، وتطورت فيها الدلالات ، فاكسب كثير من الألفاظ والتعابير معاني جديدة . ولم يكن لنظام معجمها إذن من الاستقرار أو التحول البطيء ما كان لأصواتها وأبجديتها وتراكيبها النحوية ، بل إنه كان وما زال كشفاً مفتوحاً يتطور ويتجدد باستمرار ، مواكباً لتطور حاجات الأمة العربية إلى التعبير وتجديدها حسب ما يطرأ على واقعها من التطور والتجديد . على أن معاجمنا العربية القديمة والحديثة لم تصف ذلك التطور ، فلقد كان جل مؤلفيها وما رالوا نُقْلَةً يعتمدون لاحقهم على سابقهم فيعيد تدوين ما سبق تدوينه ويهمل ما استجد من

الاستعمال اللغوي في عصره . ولا شك أن هذا المنزع إلى التأليف المعجمي لا نقره قوانين تطوّر اللغة ، ولا يدل على أن اللغة الموصوفة لغة حية واسعة الانتشار . وقد صار من الضروري لذلك ونح نريد للعربية أن تكون في منزلة اللغات الحية الواسعة الانتشار ، أن يتبع التأليف المعجمي العربي الحديث تطوّر ألفاظها ودلالاتها بتحديد أزمانها التاريخية وضبط ما طرأ عليها من التغير عبر العصور ، وتبيين الوشائج والصلات التي تربط بين الألفاظ والألفاظ ، وبين الدلالات والدلالات ، والإفادة من هذه الثروة اللغوية الضخمة في فهم النصوص ، وفي إحياء ما له قابلية الإحياء منها لتوصيفه في التوليد المعجمي اليوم للتعبير عن المفاهيم العلمية والحضارية .

والمعجم الذي يقدر على تتبع تطوّر الوحدات المعجمية ودلالاتها عبر التاريخ هو المعجم التاريخي . والمعجم التاريخي للغة العربية هو المعجم اللغوي العام الشامل الذي يجمع أمثالات الوحدات المعجمية العربية - ما دون منها في المعاجم وما لم يُدَوّن - وأن يؤرخ لظهورها في الاستعمال وما طرأ على دلالاتها من التطوّر بحسب ما تُوفّره النصوص . فإن النصوص هي مصادر التأريخ لأن التأريخ لوحدة المعجم ليس تأريخاً لأول ظهور لها في اللغة عامة بل هو تأريخ لأول ظهور لها في نص مكتوب ، قد يكون نقيشة وقد يكون صحيفة ، وقد تكون الصحيفة مطبوعة وقد تكون مخطوطة ، وتُتَمَدُّ النصوص المتوفرة بمختلف أجناسها ومختلف المعارف التي تمثلها ، ومختلف العصور والأمصار التي كتبت فيها .

ولقد اهتم المحدثون بمسألة المعجم التاريخي للغة العربية فكان من شواغل مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ إنشائه ، والمجمع هو الذي شجّع المستشرق الألماني أوغست فيشر في تأليفه ما سماه معجماً تاريخياً للغة العربية ، واحتفظ بعدد من جداوله ونشر عينة منه نصحبها مقدمة لغوية جيّدة في التأليف المعجمي . لكن خشية من الإقدام على إنجاز المعجم التاريخي قد بقيت بين العرب كبيرة طيلة القرن العشرين تقريباً . فإن المعجم العربي تعرّس معالجته التاريخية عسراً شديداً نظراً إلى امتداد استعمال العربية في الزمان وفي المكان . لكن أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين قد عرفنا بوادر اهتمام حقيقي

بإنجاز المعجم التاريخي فاهتمت به جمعية المعجمية العربية بتونس منذ سنة 1989 فخصته بندوقها العلمية الدولية الثانية (نوفمبر 1989) التي نشرت أعمالها في العدد المزدوج 5 - 6 (1989-1990) من مجلتها العلمية "مجلة المعجمية" ، ثم أنشئ بعيد ذلك بتونس - في بداية سنة 1990 - مشروع وطني للبحث تموله الدولة اسمه المعجم العربي التاريخي ، وكان أعضاء جمعية المعجمية المكونين لفريق البحث فيه، لكن هذا المشروع قد توقف سنة 1993 دون أن ينسجم له الوقت لتحقيق نتائج علمية حقيقية ، ثم بعث سنة 1996 مشروع وطني للبحث جديد اسمه "مدونة المعجم العربي التاريخي" قد مولته الدولة هو أيضاً وعمل فيه أعضاء من جمعية المعجمية هم في الوقت ذاته أساتذة جامعيون . وقد استطاع هذا المشروع - بدعم من جمعية المعجمية - أن يضع خلال السنوات الثماني المنقضية المدونة المعجمية المؤرخة للعصر الجاهلي باستقراء النصوص الشعرية خاصة ، المنتمية إلى أربعة قرون : من حوالي سنة 200 م إلى سنة 609 م ، أي انطلاقاً من أقدم ما عُثر عليه من النصوص المؤتقة حتى وفاة الشاعر زهير بن أبي سلمى التي سبقت البعثة النبوية الشريفة بسنتين .

ثم صرف اتحاد الجامعات العلمية العربية إلى المعجم التاريخي عنايته بداية من سنة 2001 فكوّن في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 6 إلى 8 نوفمبر 2001 لجنة المعجم العربي التاريخي . وإذن فإنه يجوز لنا الآن أن نقول إن اهتمام العرب الفعلي بإنجاز المعجم التاريخي للغة العربية قد بدأ يتحقق .

والحق أن لإنجاز هذا المعجم مسوّغات كثيرة منها ما أشير إليه فيما تقدم من القول ، ومنها ما نريد إجمال القول فيه فيما يلي :

## 1 - المسوّغات القومية :

(1) اللغة هي عماد القومية عند الشعوب التي تتكلمها ، واللغة العربية - نتيجة لذلك - جزء لا يتجزأ من القومية العربية . ولا شك أن للمعجم التاريخي دوراً أساسياً في التعبير عن تلك القومية لأنه يوحد بين الاستعمالات المعجمية العربية في مختلف الأمصار التي استعملت فيها العربية .



(2) سيؤكد المعجم التاريخي الروابط اللغوية الجامعة بين مستعملي العربية مشرقاً ومغرباً .

(3) سيعزز المعجم التاريخي العربي انتماء العرب إلى أمتهم لأنه سيؤكد أصالة الفكر العلمي العربي الذي عبرت عنه اللغة وانتقل منها إلى اللغات الأخرى .

## 2 - المسوّغات العلميّة :

(1) أن تُعامل العربية معاملة اللغات الحيّة الأخرى - كالفرنسيّة والإبيريّة اللتين وُضِعَ لكلّ منهما معجمها التاريخي - وذلك بأن تُوصَفَ وصفاً لسانياً دقيقاً بالتأريخ لمفرداتها ولمعانيها مثلما وُصِفَ غيرها من اللغات الحيّة .

(2) أن يُوصَلَ حَاضِرُهَا بِمَاضِيهَا فَيُرَبَّطَ بَيْنَ مَخْتَلَفِ حَلَقَاتِ اسْتِعْمَالِهَا عبر تاريخها الطويل . فهي بين اللغات الحيّة اليوم اللغة الوحيدة التي حافظت على وحدتها فلم تنقسم إلى قديمة وحديثة ، ولم يُدَاخِلْ نظام استعمالها العام تغيّرٌ ذو بال .

(3) أن يُسَدَّ الخللُ الذي غلب على المعاجم العربية منذ القدم إذ لم يُعْنِ بإظهار وحدة اللغة بالتأريخ لمفرداتها ولمعانيها عبر العصور لمعرفة ما طرأ في حياة اللغة من التطوّر دون أن تخرج عن نظامها العام .

(4) أن التاريخ المعجمي لا يهتمّ بالمعجم فقط بل يهتمّ أصوات العربية وصرفها ونحوها أيضاً . فإن التأريخ لوحدات المعجم يَمَكِّنُ من التأريخ للأصوات والأبنية الصرفية التي تُكوِّنها بحسب ما يطرأ على المفردات من التطوّر ، كما يَمَكِّنُ من التأريخ للأساليب وأنواع التراكيب النحويّة .

(5) أن للمعجم التاريخي قيمة حضاريّة كبرى - إضافة إلى قيمته اللغوية - لأن التأريخ لوحدات المعجمية هو تأريخ للمفاهيم التي تحملها والأفكار التي ترتبط بها في العصور التي ظهرت فيها ، فإن المفردات - وخاصة المصطلحات - تظهر عادة بعد المفاهيم التي يُعَبِّرُ عنها . ولذلك فإن ظهور المصطلحات هو دليل على ظهور المفاهيم التي تنشأ في العلوم وفي الفنون .

(6) أن المعجم التاريخي وسيلة ضرورية لتأليف بقية معاجم اللغة العربية ، فهو يخلصها من نقائص منهجية ومعرفية كثيرة وخاصة في ركن التعريف الذي يعدّ في التأليف المعجمي أهم ما يتأسس عليه المعجم ، وهو لم يخرج في مختلف معاجمنا اللغوية عن الشرح اللغوي البسيط بينما عناصره المكوّنة لبنيته في المعاجم الفرنسية والإنجليزية - نتيجة وجود المعجم التاريخي فيهما - بلغت أكثر من عشرة عناصر .

(7) أن المعجم التاريخي يظهر بوضوح ما يثري اللغة العربية وغيرها من اللغات من الصلّات .

### 3 - المسوّغات التربويّة التعليميّة :

(1) سيّمكن المعجم التاريخي للغة العربية من مراعاة المعاجم المدرسيّة الموجودة اليوم تدقيق المعاني وإيجاد الشواهد المؤيدة للاستعمال .

(2) سيّمكن أيضًا من تدقيق القواعد التي تدرّس في مراحل التعليم العامّ لأنّ مما يؤرّخ له فيه الأدوات بمختلف أنواعها وهي الأسس في تركيب الجمل بل وفي العدّات المعجمية أيضًا . ولا شكّ أن تنوع ظهور أدوات ومعانيها عبر التاريخ مفيد جدًا لدراسة التراكمات التحوّية والأساليب .

(3) سيّمكن الطلبة في الجامعات من إنجاز بحوث : رسائل وأطروحات ، أكثر إحكامًا منهجيًا وعلميًا، في مسائل المعجم النظرية والتطبيقية ومسائل الصرف والدلالة .

### 4 - المسوّغات الاقتصاديّة :

لقد أصبح تأليف المعاجم في البلدان المتقدمة وخاصة في أوروبا وأمريكا صناعة مزدهرة حاجة الناس الماسة إلى المعاجم ، لكنها صناعة قائمة على التطبيقات لنظريات لسانية في المعجمية قد أعيدت على ظهورها تأليف المعاجم التاريخية ، ولذلك فإنّ تأليف المعجم التاريخي للغة العربية سيّمكن من :

(1) تطوير التأليف المعجمي العربي عامّة، وذلك بأن تراخّع المعاجم الموجودة ، وخاصة إذا كانت معاجم مدرسية .

(2) تأليف معاجم حديثة ليس لها وجود اليوم ، مثل :

— المعاجم التأصيلية ؛

— المعاجم الاقتراضية ؛

— المعاجم السياقية ؛

— معاجم العبارات المتلازمة ؛

— معاجم العلاقات الدلالية : كالترادف والاشتراك الدلالي والتضاد ؛

— المعاجم المختصة في مصطلحات العلوم والفنون وخاصة المصطلحات التراثية .

ومن شأن هذا النشاط في التأليف المعجمي أن يشجّع على ظهور مؤسسات

اقتصادية مُعجمية متطورة .

إبراهيم بن مراد

عضو لجنة المعجم التاريخي للغة العربية

اتحاد الجامعات اللغوية العلمية العربية

## مشروع "مدونة المعجم العربي التاريخي" (ملخص)

الملحق الثالث الذي نقدمه جزء كبير من نص تقرير نهائي كنا قد قدمناه إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا في شهر مارس سنة 2004 ، مُحَرَّرًا بالفرنسية برغبة من المصالح المعنية بالبحث العلمي في الوزارة عندئذ ، حول مشروع البحث الوطني "مدونة المعجم العربي التاريخي (من القرن الثالث إلى القرن السادس للميلاد)" (رمز V 96 SHS 01) ، وقد أشرفنا على تسييره من نهاية سنة 1996 إلى أوائل سنة 2004 ؛ وقد تلا هذا المشروع المشروع الذي عرفنا به في "الملحق الأول" الذي سبق (ص ص 185 - 194) ، وقد أشرف عليه الأستاذ محمد رشاد الحمزاوي وتواصل أربع سنوات (1990 - 1993) إذ توقف بُعَيْدَ سفر الأستاذ الحمزاوي إلى بلاد الخليج للتدريس بداية من السنة الجامعية 1991 - 1992 ؛ ولم يكن المشروع الجديد الذي أنشأناه مع زملاء أساتذة في كلية الآداب بجامعة متونة وأعضاء في جمعية المعجمية العربية بتونس مواصلة أو امتداداً للمشروع القديم بل هو مشروع مخالف للأول قائم على تصور جديد في منهج العمل والمدة الزمنية المقصودة بالتأريخ ، وعلى فريق بحث جديد .

والتقرير في نصه الأصلي مُشتمل على خمسة عناصر :

الأول "مقدمة" عامة حول العناية بالمعجم التاريخي في اللغة العربية في العصر الحديث، والأسباب التي جعلت تلك العناية ضعيفة إذ لم يُعرف التطبيق إلا محاولة واحدة

هي محاولة المستشرق الألماني أوغست فيشر التي لم تكن عملاً معجمياً تاريخياً بحق ،  
والنوافع إلى إنشاء المشروع الجديد .

والثاني حول "المنهجية" التي أقرها فريق البحث وأتبعها في الإنجاز القاموسي  
للمدونة ، وهي قائمة على الركنين الأساسيين اللذين يقوم عليهما العمل القاموسي عامة ،  
وهما (1) "الجمع" الذي يُعْتَنَى فيه بالمصادر - مصادر جمع المدونة - وبالمستويات اللغوية  
التي تنتمي إليها الوحدات المعجمية المُجمَّعة ؛ و(2) "الوضع" الذي يُعْتَنَى فيه بالطريقة التي  
تُتَّبَعُ في ترتيب المداخل في القاموس وبالتعريف المعجمي الذي يُسندُ إلى تلك المداخل .

والعنصر الثالث في "النتائج" التي حققها مشروع البحث ، وفيه ستة عناصر فرعية :  
(1) المدونة القاموسية المورَّخة . وفي هذا العنصر الفرعي تقدم عام للمدونة تُمثِّلُ  
في ذكر قائمة بتسعين شاعر جاهلياً قد عاشوا بين بداية القرن الثالث وبداية القرن السابع  
الميلاديين (200 - 609 م) وكانوا مصادر الاستقراء ، وقد ذُكِرَتْ معهم وقائاتهم التي انتهى  
إليها فريق البحث بعد دراسة وتمحيص خلال كامل السنة الأولى من المشروع ، وعددُ  
الوحدات المعجمية المداخل المسجَّلة لكلٍّ منهم ؛ وعددُ تلك الوحدات الجمليّ المكوّن  
لهذه المدونة المورَّخة 58023 وحدة قد استقلتْ كلٌّ منها بجنازة .

(2) "أفكار جديدة" قد انتهى إليها فريق البحث حول العصر الجاهلي من خلال  
مُعْجَمه التاريخي كما تظهره المدونة العامة ، ومن تلك الأفكار (أ) أفكار لغوية تُفَصِّلُ  
خاصة بضعفُ مثزلة المقترضات المعجمية ، وبخاصة "البداية" للاستعمال اللغوي من  
خلال أنماط الوحدات المعجمية في مبانيها ومعانيها ، وأهم ما يعبر عن تلك "البداية"  
بساطة الوحدات المعجمية لأنَّ الغالبَ منها في المدونة المُفْرَدَاتُ البسيطة دون الوحدات  
المركَّبة والمعقدة ، وبساطة البنية الداخلية في المفردات المكوّنة للمدونة ، لأنَّ الغالبَ منها في  
المدونة الوحدات المعجمية الثلاثية ومشتقاقها، دون الوحدات الرباعية والخماسية ؛ وبساطة  
المحتوى الدلالي في المدونة ، إذ الغالب من المعاني المعاني الحسية الحقيقية ، دون المعاني  
المجازية . (ب) أفكار أدبية جديدة ، وأهمها قدّم الشعر الجاهلي الذي تُرجِعُ نصوصه المدونة  
إلى القرن الثالث الميلادي وليس إلى بداية القرن السادس كما هو غالبٌ على ظنِّ الكثيرين

من مؤرخي الأدب العربي ، وأصالة جُلّ الشعر الجاهلي الذي وصلنا ، فإن منه الموضوع المنحول بلا شك ، لكنّ أغلب ما وصلنا منه صحيح النسبة إلى أصحابه .

(3) في "البحث العلمي" ، وفي هذا العنصر الفرعي إحاطة بأنشطة البحث التي أنجزها أعضاء الفريق ، وهي الكتب والبحوث المفردة التي نُشِرت لهم .

(4) "التأطير الجامعي" ، وقد ذُكرت فيه الأطروحات والرسائل الجامعية في الدكتوراه والدراسات المعمقة التي أشرف عليها أعضاء الفريق وأنجزها طلبة قد شاركوا في استقراء النصوص الجاهلية .

(5) "اللقاءات العلميّة" ، وقد عرّف التقرير في هذا العنصر الفرعي باللقاء الدولي للقاموسية الذي تُنشر وقائعه في هذا العدد من مجلة المعجمية ، ومحاوره العامة التي عالجتها المحاضرات التي قدّمت فيه .

(6) الترتيبات والمهمات العلميّة التي قام بها أعضاء الفريق ؛ وقد أسقطنا من نصّ التقرير المطبوع في هذا الملحق العناصر الفرعية (3) و(4) و(6) لصلتها الضعيفة بالمدونة المعجمية المؤرّخة ذاتها .

والعنصران الرابع والخامس شديداً الاختصار وهما في "تأثيرات النتائج" في المحيط الاجتماعي والاقتصادي ، وفي الآفاق التي يتفتح عليها المشروع ؛ وليس للمشروع تأثيرات آنية مباشرة لأن تلك التأثيرات تظهر عندما يتحقّق المشروع كلّ - أي عندما يُوضَع للعربية معجمها اللغويّ التاريخي - حسب ما بيّناه في آخر الملحق الثاني الذي سبق (ص 195 - 200) ، وأمّا الآفاق فإنّ القريب المتوقّع منها هو مواصلة العمل في المشروع لتحقيق المرحلة الثانية الأساسيّة منه، وهي "المعالجة القاموسية" للمادّة المعجميّة المجمّعة في المدونة المؤرّخة ، إذ بدون تلك المعالجة يبقى العمل كلّ منقوصاً ، غير ذي فائدة كبيرة ؛ ومن أجل إتمام العمل تقدّمنا في شهر مارس سنة 2003 إلى كتابة الدولة للبحث العلمي التابعة لوزارة البحث العلمي والتكنولوجيا بطلب لتكوين مخبر للبحث بمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية بتونس اسمه "المعجميّة العربيّة التاريخيّة" ، وقد اشتمل الملفّ على تعريف موسّع بأهداف المخبر ومنهج العمل فيه والنتائج المتظرّة منه ، مع قائمة

بأعضاء فريق البحث الذي ينتمي إليه تضم سبعة وثلاثين باحثاً . وقد كان من أهم أهداف المخبر أن يواصل فيه العمل الذي أُنجز في المشروع الأول الذي كانت الغاية الأساسية منه "تكوين المدونة القاموسية" المؤرخة لمعجم الشعر الجاهلي ، وهي مرحلة أولى ضرورية لكن العمل المنجز فيها يبقى منقوصاً ما لم تثلها مرحلة ثانية تخصص لمعالجة تلك المدونة قاموسياً بأن نتناول المدونة التي جمعت بالترتيب وبالتعريف . وقد اتصلنا من رئيس "الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي" بالوزارة في شهر أكتوبر سنة 2003 برّد يُرجى فيه الإجابة عن مشروع المخبر حتى يُقدّم للوزارة التقرير النهائي حول مشروع المدونة ، فكان التقرير الذي نُشر منه جزءه الأكبر في هذا الملحق ، وقد قدمناه في شهر مارس سنة 2004 مع نموذج من المدونة المعجمية المؤرخة لحرف الباء ؛ وقد مرّت الأشهر ثم السنوات على تقديم التقرير ولم تصل الإجابة عن طلب المخبر ولم نعرف الأسباب العلمية المانعة من قبوله إذا كان الموقف منه الرفض . وقد علمنا أن بعض الجهات العليا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا في تلك الفترة (سنة 2004) قد أوصى أو أمر بتجميد المشروع بتدخل من أحد الأساتذة الكبار !  
والله نسألُ حسنَ العاقبة .

إبراهيم بن مراد

رئيس المشروع